



جامعة القدس المفتوحة
عمادة الدراسات العليا

" التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية
وأثره على الموازنة العامة الفلسطينية"
دراسة تحليلية خلال الفترة (1995-2020)

**Customs evasion in the Palestinian territories
and its impact on the Palestinian general budget.
Analytical study during the period (1995-2020)**

إعداد:

سحر عايش جمعة الدريعات

إشراف :

أ.د. عمر محمود ابو عيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة والسياسات العامة،
جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

العام الدراسي 2020-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

طه:114

قرار لجنة المناقشة

" التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية وأثره على الموازنة العامة الفلسطينية "

دراسة تحليلية خلال الفترة (1995-2020)

**Customs evasion in the Palestinian territories and its impact
on the Palestinian general budget.**

Analytical study during the period (1995-2020)

إعداد الباحثة : سحر عايش الدريعات

إشراف: أ.د عمر محمود أبو عيده

نوقشت هذه الرسالة واجيزت في 2023/2/6

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ الدكتور عمر محمود أبو عيده / جامعة القدس المفتوحة مشرفاً ورئيساً .
- الأستاذ الدكتور خالد صويص / جامعة خضوري ممتحناً خارجياً
- الدكتور خالد زبدة/ جامعة القدس المفتوحة ممتحناً داخلياً

رام لله - فلسطين

2023

إقرار وتفويض

انا الموقع ادناه اتعهد بمنح جامعة القدس
المفتوحة حرية التصرف في نشر محتوى رسالتي، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير
الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.
وأقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة القدس المفتوحة وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية
المعمول بها والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ "
التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية وأثره على الموازنة العامة الفلسطينية" دراسة تحليلية خلال
الفترة (1995-2020)

التوقيع:.....

التاريخ:.....

شكر وتقدير...

الشكر لمن يستحق الشكر أولاً واخيراً، لمن شكره عليّ منةً تستحق الشكر، للمولى سبحانه الذي منّ عليّ بإتمام هذه الدراسة، فالحمد لله له أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.. وانطلاقاً من قول النبي (صلى الله عليه وسلم): لا يشكر الله من لم يشكر الناس، فإنه يسُرني بعد الانتهاء من إتمام هذه الدراسة أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى حضرة الأستاذ الدكتور عمر محمود أبو عيده المشرف العلمي على هذه الدراسة فكُنت نعم المُشرف، لك مني كل الاحترام والتقدير.

والشكر موصول الى اساتذتي الاجلاء في جامعة القدس المفتوحة، من علمونا كلاماً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم الى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تثير لنا مسيرة العلم والنجاح الى من صنعوا بكل اقتدار خطوات تعليمي الجامعي الجميع بدون استثناء.

واخيراً الشكر الى كل من ساهم ومد يد العون لو بمعلومة بسيطة في إتمام هذه الدراسة ،، والى كل من دعا لي بالتوفيق في حياتي العلمية والعملية.

الإهداء...

بفضل الله وعظيم منته.. اطوي سهر الليالي وتعب الأيام، وخالصة مشواري
العلمي بين دفتي عملي المتواضع،،،،
اهدي رسالتي هذه..

اولاً: الى أرواح الشهداء الابرار والأسرى الاحرار والجرحى البواسل والمرابطين
على ثرى وطني الحبيب "فلسطين".

ثانياً: الى روح والدي الطاهرة أسأل الله ان يتغمده برحمته الواسعة، والى التي
لولها لم أكمل الطريق والدتي اطال الله في عمرها.

ثالثاً: الى من تقاسمت معهم عواقب الحياة ودروب نجاح المستقبل إخوتي
وأخواتي.

رابعاً: الى الصرح الذي اليه أنتمي جهاز الضابطة الجمركية بقيادة ريان سفينتنا
سيادة اللواء/ اياد بركات، وزملائي وزميلاتي في العمل ضباط وضباط صف.

خامساً: الى رفاق الخطوة الأولى الذين كانوا في السنوات العجاف سحاباً ممطراً
زملائي وزميلاتي في الدراسة .

الى سيدة الأرض، وقدرنا الجميل، فلسطين الحبيبة.

الباحثة: سحر عايش الدريعات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ت.....	قرار لجنة المناقشة
ث.....	إقرار وتقويض
ج.....	شكر وتقدير
ح.....	الاهداء
خ.....	فهرس المحتويات
ر.....	قائمة الجداول
ر.....	قائمة الاشكال
ش.....	قائمة الملاحق
ص.....	ملخص الدراسة
ط.....	Abstract
1.....	الفصل الأول مشكلة الدراسة وخلفيتها
1.....	1.1 المقدمة:
3.....	2.1 مشكلة الدراسة:
4.....	3.1 فرضيات الدراسة:
5.....	4.1 أهداف الدراسة:
5.....	5.1 منهجية الدراسة:
5.....	1.5.1 أداة الدراسة
5.....	2.5.1 منهجية التحليل
5.....	3.5.1 مجتمع الدراسة (مصادر جمع البيانات)
6.....	4.5.1 نموذج الدراسة
7.....	5.5.1 الأساليب والاختبارات الإحصائية
7.....	6.1 أهمية الدراسة:
8.....	7.1 حدود الدراسة:
8.....	8.1 إنموذج الدراسة:
8.....	9.1 هيكل الدراسة:

الصفحة	الموضوع
9	10.1 المصطلحات الإجرائية:
10	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
11	1.2 التهرب الجمركي
11	1.1.2 المفهوم:
13	2.1.2 أشكال التهرب الجمركي:
15	3.1.2 أسباب التهرب الجمركي:
19	4.1.2 آثار التهرب الجمركي:
20	5.1.2 آليات وسبل مكافحة التهرب الجمركي:
22	2.2 واقع التهرب الجمركي في الاراضي الفلسطينية
26	1.2.2 السيادة الجمركية في الأراضي الفلسطينية:
27	2.2.2 التشريعات الجمركية:
28	3.2.2 محاكم الجمارك في فلسطين:
30	3.2 الدراسات السابقة:
38	1.3.2 المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :
48	الفصل الثالث تطور الموازنة العامة الفلسطينية
49	3. تطور الموازنة العامة الفلسطينية وتحليل عناصرها
49	1.3 مفهوم الموازنة العامة:
51	2.3 الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية
52	3.3 عناصر الموازنة العامة الفلسطينية:
52	1.3.3 الإيرادات العامة
59	تطور الرسوم الجمركية:
60	2.3.3 النفقات العامة:
68	3.3.3 عجز الموازنة العامة:
77	4.3.3 الدين العام
83	الفصل الرابع تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
84	1.4 إختبار الفرضية الأولى:
87	2.4 إختبار الفرضية الثانية:

الصفحة	الموضوع
91	3.4 إختبار الفرضية الثالثة :
94	4.4 إختبار الفرضية الرابعة :
98	5.4 إختبار الفرضية الخامسة :
103	الفصل الخامس نتائج الدراسة والتوصيات
103	1.5 النتائج
105	2.5 التوصيات
106	قائمة المراجع:
112	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.1	الرموز المستخدمة في المعادلات الإحصائية	6
1.2	قيم التهرب الجمركي خلال الفترة الواقعة ما بين 1995-2020	23
2.2	مناقشة الدراسات الفلسطينية	38
3.2	مناقشة الدراسات العربية والأجنبية	41
1.3	تطور الإيرادات العامة (ضريبية/ غير ضريبية/ المقاصة) خلال فترة الدراسة 1995-2020	52
2.3	تطور النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة ما بين 1995-2020 .	62
4.3	تطور عجز الموازنة الفلسطينية خلال الفترة ما بين 1995-2020.	76
5.3	تطور الدين العام الفلسطيني خلال الفترة ما بين 1995-2020	76
1.4	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للموازنة العامة (الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام)	82
2.4	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، إيرادات المقاصة)	85
3.4	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للنفقات العامة (النفقات الجارية، النفقات التطويرية)	89
4.4	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للدين العام بأبعاده (الدين العام المحلي، الدين العام الخارجي)	93
5.4	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للعجز العام بأبعاده (الرصيد الجاري، الرصيد الكلي شاملاً النفقات التطويرية، الرصيد الكلي بعد الدعم)	97

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	متغيرات الدراسة	1.1
24	حجم التهرب الجمركي خلال الفترة ما بين 2007-2015	1.2
25	حجم التهرب الجمركي خلال الفترة ما بين 2016-2020	2.2
53	تطور عناصر الإيرادات العامة خلال الفترة الواقعة 1995-2002	1.3
54	تطور مكونات الإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية/ غير الضريبية/ إيرادات المقاصة) خلال الفترة ما بين 2003-2007.	2.3
55	تطور عناصر الإيرادات العامة خلال الفترة الواقعة ما بين 2008-2016	3.3
56	النفقات العامة في الموازنة العامة الفلسطينية	4.3
61	تطور مكونات النفقات العامة خلال الفترة ما بين 2000-2007	5.3
64	تطور مكونات النفقات العامة خلال الفترة ما بين 2008-2020	6.3
69	تطور عجز الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة ما بين 1995-1999	7.3
69	تطور عجز الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة ما بين 2011-2020	8.3
77	اجمالي الدين العام خلال الفترة ما بين 2000-2007	9.3
78	تطور الدين العام خلال الفترة ما بين 2016-2020	10.3
84	التوزيع الطبيعي لاختبار الفرضية الأولى	1.4
	فحص العلاقة الخطية لاختبار الفرضية الأولى	2.4
84		

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
87	التوزيع الطبيعي لاختبار الفرضية الثانية	4.4
87	فحص العلاقة الخطية لاختبار الفرضية الثانية	5.4
88	تساوي التباين لاختبار الفرضية الثانية	6.4
88		7.4
88		8.4
91	التوزيع الطبيعي لاختبار الفرضية الثالثة	9.4
91	فحص العلاقة الخطية لاختبار الفرضية الثالثة	10.4
92	تساوي التباين لاختبار الفرضية الثالثة	11.4
94	التوزيع الطبيعي لاختبار الفرضية الرابعة	12.4
95	فحص العلاقة الخطية لاختبار الفرضية الرابعة	13.4
95	تساوي التباين لاختبار الفرضية الرابعة	14.4
99	التوزيع الطبيعي لاختبار الفرضية الخامسة	15.4
99	فحص العلاقة الخطية لاختبار الفرضية الخامسة	16.4
100	تساوي التباين لاختبار الفرضية الخامسة	17.4

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم 1	أثر التهرب الجمركي على عناصر الموازنة العامة الفلسطينية	111
ملحق رقم 2	أثر التهرب الجمركي على عناصر الإيرادات العامة الفلسطينية	112
ملحق رقم 3	أثر التهرب الجمركي على عناصر النفقات العامة الفلسطينية	113
ملحق رقم 4	أثر التهرب الجمركي على عناصر الدين العام الفلسطيني	114
ملحق رقم 5	أثر التهرب الجمركي على العجز العام	115

التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية وأثره على الموازنة العامة الفلسطينية (1995-2020 دراسة تحليلية للفترة)

إشراف: أ.د عمر محمود أبو عيدة

إعداد: سحر عايش الدريعات

ملخص الدراسة

يتمثل التهرب الجمركي بالتهرب من دفع الرسوم الجمركية المترتبة على البضائع والسلع المستوردة من الخارج، ويشهد العالم إنتشار هذه الجريمة في كافة المناطق والمنافذ الحدودية بدون إستثناء وتطورها بالتزامن مع التقدم الحاصل في كافة المجالات، وتتأثر عناصر الموازنة العامة الفلسطينية سلباً بهذه الجريمة هذا إلى جانب زعزعة أمن المجتمعات وسلمها والتعدي على العدالة الضريبية من خلال تهرب المكلفين من دفع استحقاقاتهم الجمركية المترتبة عليهم.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف الى واقع ظاهرة التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية ودراسة واقع تطور الموازنة العامة الفلسطينية للفترة (1995-2020) وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: " ما هو واقع التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية ؟ وتحديد آثاره على الموازنة العامة الفلسطينية؟. حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على واقع التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك تم إتباع المنهج القياسي لتحديد اثر التهرب الجمركي على الموازنة العامة الفلسطينية وعناصرها.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: وجود علاقة عكسية تربط ما بين التهرب الجمركي والإيرادات العامة أي أنه كلما زاد التهرب الجمركي إنخفضت الإيرادات العامة، وتوصلت أيضاً الى أنه لا يوجد دلالة إحصائية معنوية بين النفقات العامة التطويرية والتهرب الجمركي ، وخلصت الدراسة إلى أن التهرب الجمركي أصبح ثقافة معززة لدى المواطنين ويعزى ذلك إلى الظروف العامة والحقبة التاريخية السياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة العمل على خفض الرسوم الجمركية وتقديم التسهيلات الملائمة للمكلفين وذلك من أجل تشجيعهم على الإلتزام بدفع الرسوم الجمركية، وأن لا يكون هناك فرق كبير بين الرسوم الجمركية مقارنة مع البلدان المجاورة إلا إذا كان ذلك لدواع

اقتصادية مبررة، وضرورة تبني سياسة مالية تدفع بعجلة الإقتصاد نحو التقدم مراعية مصالح كافة طبقات المجتمع الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: التهرب الجمركي ، الموازنة العامة الفلسطينية، التسهيلات الجمركية، الإقتصاد الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية.

**Customs Duty Evasion in Palestinian Territories
And Its Effect on Palestinian Public Budget
Analytical Study for the Period (1995-2020)**

**Supervised by: Prof. Omar Mahmoud Abu Eida
Prepared by: Sahar Ayesh Drei'at**

Abstract

This study aims at exploring the reality of customs duty evasion in Palestinian territories. Customs duty evasion is the crime of non-payment of customs duties that are imposed on imported goods. Such crime is practiced at all boarder areas and points all over the world and it is getting more developed due to the increasing advancement in all fields. This practice not only negatively affects Palestinian public budget, but it also undermines security and peacefulness of society and violates taxation fairness when tax-payers abstain from paying the due customs duties.

This study seeks to identify the reality of the development of Palestinian public budget and its components in the period between 1995 and 2020 through answering the main question: “what is the reality of customs duty evasion in Palestinian territories? What are its effects on Palestinian public budget?”

This study is divided into five chapters as follows: Chapter One handles the study problem and its background, explores the method and procedures of the study and identifies the methodology adopted in examining the study problem; the study has adopted the analytical descriptive methodology to determine the reality of customs duty evasion in Palestinian territories, and has used as well the measurement methodology to determine the effect of customs duty evasion on the Palestinian public budget and its components. Chapter Two explores the reality of customs duty evasion in Palestinian territories through using the theoretical framework and previous literature which has constituted a major reference to rely on to achieve this study. Chapter Three analyses the components of Palestinian public budget and its development within the period examined by the study (1995-2020). In addition, this chapter identifies the impact of customs duty evasion on Palestinian public budget, while Chapter Four discusses and analyses results of study hypotheses. Chapter Five is a concluding chapter which highlights the results concluded and main proposed recommendations.

The significance of this study lies in the importance of the subject it deals with being one of the enriched studies that explores the crime of custom duty evasion in Palestinian territories. This study is also significant due to the lack of the studies that have discussed such crime and analyzed its impact on Palestinian public budget and its components.

The study has concluded several results, mainly: First, there is an inverse correlation between customs duty evasion and public revenues i.e. increase in tax duty evasion leads to reduced public revenues; second, there is no statistical moral significance between developmental public expenditure and customs duty evasion; third, customs duty evasion has developed to be an established practice among citizens due to the general circumstances and different historical political eras witnessed in Palestinian territories.

In conclusion, the study proposes several recommendations, mainly: customs duties should be reduced and proper facilitations should be offered to tax payers to encourage them to pay such duties; there shouldn't be a large variation between customs duties as compared with neighboring countries, unless this is justified by economic motives; and finally, a sound financial policy should be adopted that can promote and advance economy taking into account conditions of all Palestinian society classes.

Keywords: Customs Duty Evasion, Palestinian Public Budg, , Customs Facilities, Palestinian Economy, Palestinian Territories

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

1.1 المقدمة:

قديمًا لم تكن المجتمعات البدائية تعرف التهرب الجمركي بمفهومه الحالي إذ أنه لم يكن بمستوى التأثير والخطورة الحالية، فكانت العمليات التجارية تتم بين الدول المجاورة والبعيدة بصفة عادية، نظراً لغياب رسوم حدود واضحة وغياب دولة متكاملة العناصر، بحكومتها وجيوشها مما يمكنها من احكام السيطرة ومراقبة الحدود والتجارة، هذا إلى جانب أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها المجتمعات البدائية لعبت دوراً كبيراً في تبرير المبادلات حيث إعتبرت التهرب الجمركي أمراً عادياً ومن العمليات التجارية الخارجية، وخاصة غياب النصوص القانونية والتنظيمية التي تعاقب مرتكبي هذه الجريمة.

أما في الوقت الحاضر وفي ظل التطور التكنولوجي الحاصل في كافة المجالات وتطور وسائل التنقل بين الدول والاتصال والتواصل بالإضافة إلى العولمة الاقتصادية والتقدم الهائل في التجارة الدولية، ومع ظهور الدولة بمفهومها المعاصر، أصبحت الدول تعمل على الحفاظ على خيارات البلاد وتطوير الإقتصاد وسن قواعد عامة للسلوك الفردي داخل المجتمع، وتم رسم الحدود بين الدول بحيث يمنع تجاوزها، ووضعت الأحكام والتشريعات والتي حملت في مضمونها مكافحة التهرب الجمركي ، وبرزت أهمية الإستغلال الأمثل لإمكانية الدولة سواء مادية او بشرية في معالجة ومواجهة المشاكل التي من شأنها الاخلال بالنمو والتطور الإقتصادي .

ويعد التهرب الجمركي من اكثر الجرائم الاقتصادية خطورة فهو صورة من صور الخروج على السياسة التجارية الخارجية وأدواتها ومن شأنه أن يؤثر سلباً على المؤسسات الناشئة ويشوه قوانين المنافسة المشروعة كما يثبط كل رغبة في الإستثمار ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل له مضامين وأبعاد سياسيه وأمنية وصحية. (فاطمة و رشيد، 2017، ص: 231).

ومن المتعارف عليه أن الرسوم الجمركية لها أهمية كبيرة في ردف خزينة الدولة بالأموال، والتي تلعب دوراً مهماً ومزدوج فهي تعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة للدولة وكذلك تلعب دور جوهري في تنظيم الأسواق ودخول البضائع الى الأسواق المحلية و حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، فالجرائم الجمركية ليست أقل خطورة ولا أهمية عن الجرائم الاقتصادية الأخرى،

كجرائم تهريب البضائع والجرائم الواقعة عن الأشخاص بطرق غير مشروع، ولا تلك الواقعة على الأموال حيث ان سلبياتها وأضرارها تشمل كافة المجتمع.

ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية تعتبر جريمة التهريب الجمركي احد أبرز الجرائم التي ساهم الإحتلال بنشرها، حيث تشكل الأراضي الفلسطينية بيئة خصبة لإستفحال هذه الجريمة، ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها عدم السيطرة على المنافذ الحدودية، فبحسب التقارير الصادرة في الآونة الأخيرة من قبل جهات الإختصاص كجهاز الضابطة الجمركية ووزارة الإقتصاد ووزارة المالية والتخطيط الفلسطينية ان هذه الجريمة في تزايد، وما يدل على تفاقمها هو الإحصائيات والبيانات التي يتم نشرها " ففي النصف الاول فقط من عام 2019 وصل عدد القضايا التي تم التعامل معها وحالات التهريب التي تم ضبطها من قبل جهاز الضابطة الجمركية(6198) قضية اما في عام 2020 فتم ضبط (10247) قضية". (جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني)

وتعد الموازنة العامة للدولة " الأداة الرئيسية في تحقيق إنجاز الأداء العام، و الوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للإستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية و الرقابية، من خلال النظر إلى مدخلات و مخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية" (تلاحة،2018،ص: 2)

هذا إلى جانب أن الموازنة العامة للدولة تعبر عن الخطة المالية للدولة حيث تتضح سياستها المالية من خلال تحكمها في إيراداتها ونفقاتها العامة. وتشكل الرسوم الجمركية إلى جانب الضرائب من أهم المصادر المالية لرفد خزينة ألدولة، والتي من خلالها يتم الإنفاق على كافة المجالات سواء الجارية أو التطويرية بالإضافة إلى تمويل عملية الحفاظ على أمن البلاد وإستقرارها، فحرمان خزينة الدولة من هذه الإيرادات يساهم بشكل كبير في إفقار هذه الخزينة والتأثير عليها سلباً.

ولا بُد من الإشارة إلى أن الموازنة العامة الفلسطينية بحاجة إلى زيادة في الإيرادات نتيجة لزيادة النفقات بشكل كبير نظراً للظروف السياسية والإقتصادية التي تمر بها البلاد فإنخفاض الإيرادات بصورة عامة والإيرادات الجمركية بصورة خاصة له آثار سلبية على الإنفاق العام والمساهمة في إحداث عجز في الموازنة العامة الفلسطينية وتزايد الدين العام.

" ويتبين من قراءة الوضع الراهن أن الموازنة العامة الفلسطينية وبمعنى آخر المالية العامة الفلسطينية تعاني من أزمة في جانب الإيرادات وهي مستمرة ومتجددة، تتمثل في أن الجزء الأكبر من إيرادات الخزينة العامة خارج سيطرة وزارة المالية الفلسطينية، أي أنها خارج السيطرة الفلسطينية، حيث

التحكم الإسرائيلي بهذا الجزء الجوهرى من ضرائب الفلسطينيين، وتحكمها وسيطرتها على المعابر والحدود من ناحية أخرى وبالإضافة إلى التحكم بإيرادات المقاصة، فإن عدم السيطرة على المعابر من قبل الفلسطينيين، يؤدي أيضاً إلى تهريب البضائع إلى السوق الفلسطينية، كما ويعزز من التهريب الجمركي، وإدخال مواد غير صالحة أو غير مطابقة للمواصفات والمعايير المعتمدة أيضاً، وفي ظل عدم السيطرة الفعلية للحكومة الفلسطينية على جزء كبير من الأراضي الفلسطينية أو ما يسمى مناطق (C) يؤثر على الجباية المحلية ويضعف الخزينة العامة للدولة". (صافي، 2019، ص: 19)

وبناءً على ما تقدم، ونظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية لظاهرة التهريب الجمركي من جهة وللإقتصاد القومي من جهة أخرى تأتي هذه الدراسة بهدف دراسة وتحليل واقع التهريب الجمركي في الأراضي الفلسطينية وأثره على عناصر الموازنة العامة الفلسطينية والتي يعتبرها الكثير من النقاد والباحثين وأصحاب السياسات من الجرائم الاقتصادية الهامة التي تمس الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني من جهة وكذلك تمثل تحدي للجهات المختصة من أجل التقليل من إنتشارها والحد من آثارها السلبية التي تعود على الإقتصاد القومي بشكل عام.

2.1 مشكلة الدراسة:

يتمثل التهريب الجمركي بالتهرب من دفع الرسوم الجمركية المترتبة على البضائع والسلع المستوردة من الخارج، ويشهد العالم إنتشار هذه الجريمة في كافة المناطق والمنافذ الحدودية بدون إستثناء وتطورها بالتزامن مع التقدم الحاصل في كافة المجالات ولعل أبرز الدوافع والمبررات لإنتشارها هو جشع التجار وطمعهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب وأن كان ذلك بطرق غير قانونية وغير مشروعة. ويعد التهريب الجمركي من أخطر الجرائم الدولية وأوسعها إنتشاراً، لما له من آثار سلبية مترتبة على جميع المستويات سواء إقتصادية أو أمنية أو إجتماعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر تساهم هذه الجريمة في إحداث عجز في الخزينة العامة وإزدياد حجم التسرب المالي نتيجة لعدم الإفصاح من قبل المكلفين بالقيمة الحقيقية للبضائع المستوردة أو خفضها وبالتالي التأثير على حجم الإيرادات الجمركية ومن ثم التأثير على الإيرادات العامة والتي بدورها تؤثر بشكل كبير على الإنفاق العام سواء الجاري أو التطويري والذي بدوره يضعف المشاريع الإستثمارية والإنتاجية مما يؤدي إلى الأضرار بالإقتصاد القومي. تأسيساً على ما سبق ، فإن عناصر الموازنة العامة الفلسطينية مجتمعة تتأثر سلباً بهذه الجريمة هذا إلى جانب زعزعة أمن المجتمعات وسلمها والتعدي على قيمها

المجتمعية بالإضافة إلى ألتعدي على العدالة الضريبية من خلال تهرب بعض المكلفين من دفع إستحقاقاتهم الجمركية أو اللجوء إلى التلاعب ضريبياً على حساب إلتزام غيرهم من المكلفين مما يؤدي إلى الشعور بعدم الرضا وعدم الإكتراث بأداء الواجب وتشجيع الملتزمين منهم بعدم الإلتزام واللجوء إلى التهرب. وما يجعل أثار هذه الجريمة السلبية مضاعفة في الأراضي الفلسطينية هو المنافذ الحدودية المفتوحة على ما تسمى " إسرائيل كما ذكرنا سابقاً وسيطرة الإحتلال الإسرائيلي سيطرة تامة عليها.

وبناء على ما تقدم، يمكن وضع مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: " ما هو واقع

التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية؟ وما هي آتاره على الموازنة العامة الفلسطينية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو واقع التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية؟
- ما هو أثر التهرب الجمركي على الموازنة العامة الفلسطينية؟

3.1 فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة بالفرضية التالية :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسة للموازنة العامة بأبعادها (الإيرادات العامة , النفقات العامة , العجز العام، الدين العام).

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية عدد من الفرضيات الفرعية التي يمكن اجمالها كالآتي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسة للإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية , الإيرادات غير الضريبية , إيرادات المقاصة).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسة للنفقات العامة بأبعادها (النفقات الجارية , النفقات التطويرية).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسة للدين العام بأبعادها (الدين المحلي , الدين الخارجي).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسة للعجز العام بأبعادها (الرصيد الجاري, الرصيد الكلي شاملا النفقات التطويرية , الرصيد الكلي بعد الدعم الدائم).

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع ظاهرة التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية.
- دراسة واقع تطور الموازنة العامة الفلسطينية خلال فترة الدراسة.
- التعرف على أثر التهرب الجمركي على الموازنة العامة الفلسطينية.
- تحديد المقترحات والتوصيات والتي من شأنها أن تساهم في الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها.

5.1 منهجية الدراسة:

1.5.1 أداة الدراسة

إنطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها ، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحقيق الهدف الأول للدراسة والقاضي بالتعرف على واقع ظاهرة التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية والثاني دراسة واقع تطور الموازنة العامة الفلسطينية، وكذلك تم إتباع المنهج (القياسي) من أجل تحقيق الهدف الثالث للدراسة والقاضي بدراسة أثر التهرب الجمركي على عناصر الموازنة العامة الفلسطينية.

2.5.1 منهجية التحليل

تم تحقيق الهدف الأول (التعرف على واقع ظاهرة التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية) من خلال البحث المكتبي الذي قامت به الباحثة، وتم تحقيق الهدف الثاني من خلال اختبار أثر التهرب الجمركي على مجموعة من المتغيرات التابعة (الإيرادات العامة، النفقات العامة، عجز الموازنة العامة، الدين العام) وذلك من خلال بناء نموذج قياسي قادر على تحديد أثر التهرب الجمركي على عناصر الموازنة العامة الفلسطينية.

3.5.1 مجتمع الدراسة (مصادر جمع البيانات)

تم الإعتماد على البيانات الرسمية المنشورة من قبل الجهات الرسمية لتغذية النموذج القياسي الذي تم تطبيقه وهذه البيانات تم الحصول عليها من:

- الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني

- وزارة المالية الفلسطينية
- دائرة الجمارك والمكوس الفلسطينية.

4.5.1 نموذج الدراسة

بما أن هذه الدراسة تهدف الى تحليل اثر التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية على عناصر الموازنة العامة الفلسطينية، إتمدت الباحثة على المنهج التحليلي القياسي (Multiple Regression) .

لتحقيق أهداف الدراسة وتحديد اثر التهرب الجمركي على عناصر الموازنة العامة الفلسطينية تم استخدام معادلات خط الانحدار المتعدد التدريجي (The Method Stepwise) كالتالي:-

- $Y = \alpha + \beta_1 PRY_t + \beta_2 PEX_t + \beta_3 PDT_t + \epsilon_t$(1)
- $Y = \alpha + \beta_1 TRV_t + \beta_2 NTRY_t + \beta_3 CR_t + \epsilon_t$(2)
- $Y = \alpha + \beta_1 CEX_t + \beta_2 DEX_t + \epsilon_t$(3)
- $Y = \alpha + \beta_1 DPDT_t + \beta_2 DPDT_t + \epsilon_t$(4)
- $Y = \alpha + \beta_1 GBL_t + \beta_2 CBL_t + \beta_3 GBLE_t + \epsilon_t$(5)

حيث أن :

الجدول رقم (1.1) : الرموز في المعادلات الإحصائية ومصطلحاتها.

الرمز	المصطلح بالعربية
α	الحد الثابت
β	معلمة المتغير
e	الحد العشوائي
γ	أثر التهرب الجمركي
PRY	الإيرادات العامة
PEX	النفقات العامة
PDT	الدين العام
TRV	الإيرادات الضريبية
NTRY	الإيرادات غير الضريبية
CR	إيرادات المقاصة
CEX	النفقات الجارية

الرمز	المصطلح بالعربية
DEX	النفقات التطويرية
DPDT	الدين المحلي
GBL	الرصيد الكلي بعد الدعم الدائم
CBL	الرصيد الجاري
GBLE	الرصيد الكلي شاملاً النفقات التطويرية

المصدر: إعداد الباحثة

5.5.1 الأساليب والاختبارات الإحصائية

لتحقيق الهدف الأول للدراسة تم استخدام الأسلوب الوصفي بالاعتماد على الإحصاءات المنشورة حول عناصر الموازنة العامة الفلسطينية، بينما لتحقيق الهدف الثاني للدراسة تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحديد أثر التهرب الجمركي على الموازنة العامة الفلسطينية وعلى عناصرها، وتم استخدام هذه الاختبارات الإحصائية وفقاً لنموذج الدراسة القائم على استخدام الانحدار المتعدد، حيث تم استخدام اختبارات عديدة مثل:

- اختبار (T) لتحديد المعنوية الإحصائية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل المستخدمة في الدراسة.
- اختبار (F) للتأكد من مدى صلاحية النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.
- اختبار (DW) للتأكد من خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي.

6.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة بالجانبين العلمي والعملي، فعلى الجانب العلمي تتبع الأهمية لهذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، كون هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي تحاول ان تتناول واقع جريمة التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية لا سيما أن هذه الجريمة هي آفة تتخر في جسد الإقتصاد الوطني، هذا إلى جانب تتبع أثر هذه الجريمة على أحد أهم الأدوات الرئيسية التي تؤثر على المال العام من حيث التصرف فيه وتنظيم أوجه صرفه وعناصر هذه الأداة والمتمثلة في (الإيرادات العامة، النفقات العامة، عجز الموازنة العامة، الدين العام) ولما لها من دور هام في إدارة الإقتصاد الوطني وتنظيمه.

بالإضافة إلى قلة وجود دراسات علمية ناقشت هذه الجريمة وحللت أثرها على الموازنة العامة وبشكل خاص عناصر الموازنة العامة الفلسطينية على حسب علم الباحثة، وتأتي هذه الدراسة بمثابة محاولة للإسهام بإضافات معرفية في هذا الموضوع.

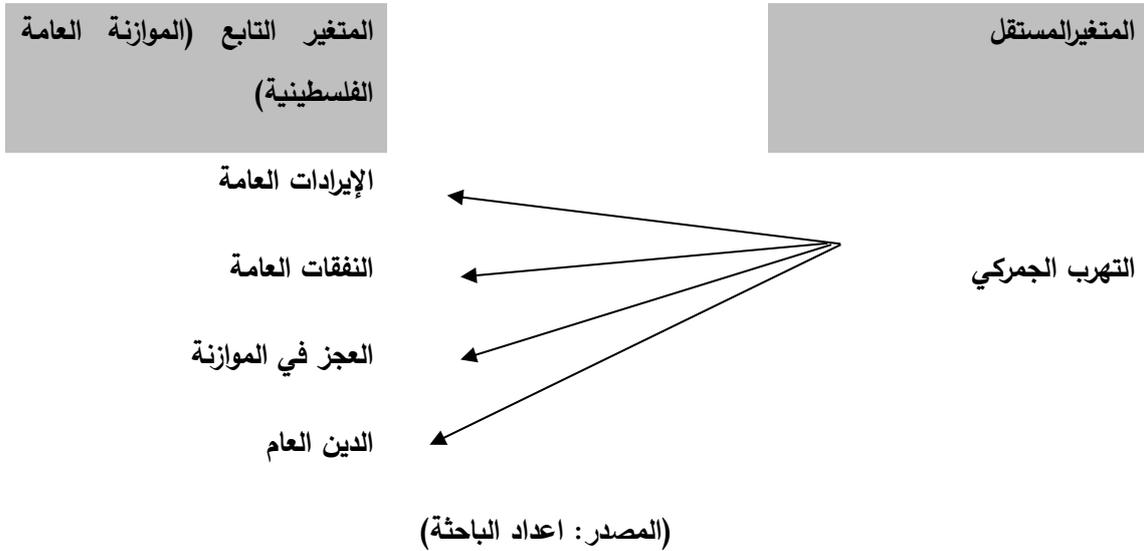
وعلى الجانب العملي التطبيقي تكمن أهمية الدراسة في إظهار قدرة الدراسة على تحديد آثار التهرب الجمركي على عناصر الموازنة العامة الفلسطينية وقدرة هذه النتائج على المساهمة في الحد من هذه الجريمة ومكافحتها.

7.1 حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بدراسة واقع التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية وتحليل أثر هذه الظاهرة على عناصر الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين (1995-2020).

8.1 إنموذج الدراسة:

الشكل رقم (1.1): متغيرات الدراسة



9.1 هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة الى خمسة فصول على النحو الاتي:

- الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها.
- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.
- الفصل الثالث: تطور الموازنة العامة الفلسطينية.
- الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

- الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

10.1 المصطلحات الإجرائية:

- **التهرب الجمركي:** هو تهرب المكلفين من دفع التعرفة الجمركية المفروضة على السلع والبضائع المستوردة من الخارج او عدم الإفصاح بالقيمة الحقيقية للفاتورة الخاصة بهذه السلع.
- **الموازنة العامة الفلسطينية:** خطة مالية تشمل على التقديرات المتوقعة للإيرادات العامة وبرنامج تفصيلي للنفقات لمختلف النشاطات المقدره لسنة مالية معينة.
- **الإيرادات العامة:** مبالغ نقدية تحصل عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقسم الى قسمين إيرادات ضريبية وغير ضريبية بالإضافة الى المنح والمساعدات الخارجية.
- **الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن التحصلات او الرسوم التي تفرض على السلع والبضائع المستوردة من الخارج، وتمثل أهم عنصر رافد لخزينة السلطة الفلسطينية فهي تصنف من الدول ذات الإستيراد العالي.
- **النفقات العامة:** تتمثل في النفقات الجارية وهي (الرواتب والأجور والعلاوات والنفقات التشغيلية) والنفقات التطويرية وهي (إمتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع والنفقات التطويرية الأخرى).
- **العجز في الموازنة:** تمثل الفجوة ما بين حجم الإيرادات العامة والنفقات المخطط لها أي عدم تمكن الإيرادات من تغطية كافة النفقات في الموازنة العامة.
- **الدين العام:** " الرصيد المتراكم القائم لمجموع دين الحكومة الذي تصدره للعامة"

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: التهرب الجمركي

1.1.2 مفهوم التهرب الجمركي

2.1.2 أشكال التهرب الجمركي

3.1.2 أسباب التهرب الجمركي

4.1.2 آثار التهرب الجمركي

5.1.2 آليات وسبل مكافحة التهرب الجمركي

المبحث الثاني: واقع التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية

1.2.2 السيادة الجمركية

2.2.2 التشريعات الجمركية

3.2.2 محاكم الجمارك في فلسطين

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والتعقيب عليها

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعتبر التهرب الجمركي من الجرائم الإقتصادية السلبية التي تطل كافة المجالات داخل المجتمعات وسلمها سواء كانت سياسية إجتماعية أو إقتصادية، لا سيما أنها تضرب بعرض الحائط التقدم في عجلة النمو الإقتصادي للبلدان وتطورها.

لذلك نجد بأن هذه الجريمة أثارت الأهتمام من قبل الدول والباحثين لتحديد أسباب هذه الجريمة ومحاولة معالجتها من خلال التشريعات وسن القوانين الرادعة لها.

في هذا الفصل من هذه الدراسة سيتم تناول متغيرات الدراسة بشكل مفصل وهي التهرب الجمركي حيث سيتم التعريف بجريمة التهرب الجمركي، وأشكالها وتحديد أسبابها والآثار الناجمة عنها بالإضافة الى أليات وسبل مكافحتها وواقع التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك تناول أهم الدراسات السابقة التي تناولت وضع التهرب الجمركي.

1.2 التهرب الجمركي

1.1.2 المفهوم:

أختلف الباحثون في تحديد مفهوم لهذه الظاهرة ومنهم من ارتأى بتصنيفها جريمة وليست ظاهرة،"كونها ترتبط بمفهوم الجمارك على إعتبار أن القانون الناظم لهذه الجريمة هو قانون الجمارك حتى دأب الفقه على تسمية التهرب (بالتهرب الجمركي) حيث شرعت الدول في تضمين نصوصها القانونية بشأن قانون الجمارك لأرتباطه الوثيق بأمن الدولة الإقتصادي". (الغنيمات و بشارات، 2021، ص: 240)

ويعرف التهرب الجمركي لغوياً كما جاء في معجم اللغة العربية" بان الهَرْبُ: الفرارُ ، هَرَبَ يَهْرَبُ هَرَبًا : فرَّ، يكون ذلك للإنسان وغيره من انواع الحيوان وأهْرَبَ: جَدَّ في الذَّهابِ مذعوراً وقيل هو إذا جَدَّ في الذَّهابِ مذعوراً أو غير مذعور وقال اللحياني يكون ذلك للفرس وغيره مما يعدو، وهْرَبَ غيره تهريباً وقال مرةً جاء مُهْرَباً أي جاداً في الأمرِ وقيل جاء مُهْرَباً إذا أتاك هارِباً فَرَعاً وفلانٌ لنا

مَهْرَبٌ وَأَهْرَبَ الرَّجُلُ إِذَا أُبْعِدَ فِي الْأَرْضِ وَأَهْرَبَ فَلَانٌ فَلَانًا إِذَا اضْطَرَّ إِلَى الْهَرَبِ. وَيُقَالُ هَرَبَ مِنْ
الْوَتِدِ نَصْفُهُ فِي الْأَرْضِ أَي غَاب". (عبد الحميد، 2008، ص: 2341-2340)

"ويقال جاء فلان مهرباً جاداً في الأمر، وأسرع والريح ما على وجه الأرض من التراب وغيره
سفلت به، وفلان اضطره إلى الهرب، (هرب) فلان جعله يهرب والبضاعة الممنوعة ادخلها من بلد
خفية (المهرب) من يرتكب إدخال الأشياء الممنوعة، أو إخراجها من البلاد".

أما التهرب الجمركي اصطلاحاً فقد تباينت الآراء حول تحديد مفهوم للرسوم الجمركية والضريبة
من دولة لأخرى، لذلك اختلف الفقهاء في تعريف التهرب الجمركي، أما فيما يخص المشرع الفلسطيني
لم يُعرفه ويعود ذلك إلى أن التعريف لا يمكن أن يشمل أو يتسع لكافة أساليب وطرق التهرب التي
يستخدمها المكلفون والتي تتجدد باستمرار.

وأشار (مصطفى، 2017) إلى مفهوم التهرب بأنه: "الأفعال الموصوفة بالتهرب في التشريع
والتنظيم الجمركيين المعمول بهما". أي عدم الالتزام بالتشريعات والأنظمة المعمول بها في الدولة
ومخالفتها وهنا نتحدث عن إدخال بضائع بدون إستيفاء مستحققاتها الجمركية وإدخالها بطرق غير
شرعية خلافاً لقوانين الدولة مما يسمى بالتهرب الجمركي.

أما (طلب، 2018) فقد أشار إليه بأنه: "هو كل فعل أو إمتناع يحقق مفهوم عدم أداء المكلف
إلتزاماته وإخلاله بأحكام القانون كلياً أو جزئياً، بصورة غير مشروعة". (طلب، 2018، ص: 26)

ويرى (عبد الوهاب، 2007) بأن مصطلح التهرب الجمركي " يتميز بنوع من الليونة والديناميكية
فهو يتباين إتساعاً أو ضيقاً من بلد لآخر، كما انه يعرف تطوراً في البلد نفسه وهذا بتطور الأوضاع
والتوجهات الإقتصادية لهذا البلد، ورغم هذا يبقى للتهرب هدفاً وحيداً وأوحد يتمثل في التملص من دفع
الحقوق والرسوم الجمركية، التفاوضي عن تدابير الحظر المقررة قانونياً بغية تعظيم الربح والثراء السريع
والسهل". (عبد الوهاب، 2007، ص: 43)

وأشار (رضوان، 1970) إليه بأنه "كل إخلال بالقانون والنظم الجمركية". (رضوان، 1970،
ص: 132)

أما (سعيفان، 2004) فعرفه بأنه " سعي المستورد الذي يدخل بضائعه عبر المراكز الجمركية
لدفع رسوم جمركية أقل مما تفرضه التشريعات مستخدماً أساليب فاسدة". (سعيفان، 2004، ص: 87)

ومما سبق يتضح بأن التهرب الجمركي هو التفاف المكلفين حول الإجراءات المتخذة من قبل الدولة والمحاولة قدر الإمكان من التخلص بشكل جزئي أو كلي من دفع الرسوم الجمركية المترتبة عليهم بهدف تحقيق مكاسب شخصية وأرباح عالية وزيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق.

2.1.2 أشكال التهرب الجمركي:

- يتخذ التهرب الجمركي عدة أشكال أبرزها كما حددها (سعيغان، 2004): (سعيغان، 2004، ص: 54)
- تخفيض قيمة فاتورة البضائع المستوردة بمعدل يصل إلى أقل من الأسعار المعتمدة من قبل الجمارك حتى تتمكن الجمارك من تطبيق لائحة الأسعار الخاصة بها التي تقل غالباً عن السعر الفعلي بنحو 20-30% ، وهنا يحصل المستورد على تخفيض في الرسوم بنفس النسبة، ويمكن للمستورد أن يقدم اعتراض على أسعار لائحة الجمارك إذا كانت مرتفعة ويطلب تخفيضها، غير أن مثل هذه المعاملة تحتاج نحو ثلاثة أشهر كي يصل الشاكي إلى نتيجة، ولكن بعض المستوردين يلجأون إلى هذا الإجراء عن حق أحياناً أو بقصد التهرب أحيان أخرى باستخدام أساليب فاسدة وغير شرعية.
- تخليص البضاعة تحت بند جمركي آخر غير بندها الحقيقي بحيث تكون رسوم البند البديل أدنى من البند الحقيقي.
- يتم تصنيف بعض المستوردات تحت بند جمركي مسموح بينما هي في الحقيقة تعود لبند جمركي محظور إستيراده.
- التفاوت في الإجراءات بين دائرة جمركية وأخرى بحيث تتفاوت الرسوم وتتفاوت إجراءات المنع والسماح فنفس التعليمات تفسر في كل دائرة جمركية على نحو مختلف .
- أما (حنو، 2016) فقد ارتأى أن التهرب الجمركي يقسم إلى عدة أنواع كالتالي:
- تهرب حقيقي: بمعنى إدخال أو إخراج البضائع من أو إلى الدولة بطريقة غير مشروعة دون مرور البضاعة من خلال المراكز الجمركية، ودون دفع الرسوم الجمركية، وهذا يترتب عليه نقص في الإيرادات الجمركية للدولة والتي تعتمد عليها في تغطية نفقاتها العامة.
- تهرب حكومي: بمعنى إدخال البضائع إلى الدولة من خلال الجمارك لكن يقترن معها أفعال تؤدي إلى وقوع التهرب. (حنو، 2016، ص: 45) وقد حددها قانون الجمارك ومن الأمثلة عليها:
- التلاعب في وصف البضاعة أي التزوير في بند التعريفية الجمركية.

- التلاعب في البيان الجمركي ومصدر البضاعة أي التزوير في شهادة المنشأ.
 - ويرى (العطوط، 2007،) أن من أشكال التهرب الجمركي في فلسطين: (العطوط، 2007، ص: 162)
 - عدم التصريح عن النشاط الذي يمارسه المكلف نهائياً ولا يتوافر عنه أية معلومات للدوائر الجمركية المختصة، الأمر الذي يترتب عليه عدم دفع الضريبة على هذا النشاط.
 - قيام المكلف بزيادة نفقات العمل ومصاريفه بشكل لا يمثل الحقيقة، ويكون قاصداً بذلك تقليل الأرباح، وبالتالي تخفيض قيمة الضريبة.
 - يلجأ المكلف إلى تخفيض المبيعات بشكل كبير أي تخفيض الإيرادات، وبخاصة أنه يوجد سهولة في تزوير الفواتير، وفي كثير من الأحوال لا يقوم صاحب المتجر بإخراج فاتورة، وما يساعده على ذلك عدم طلب المشتري للفاتورة.
- هذا إلى جانب توجه العديد من المكلفين إلى كتابة مضمون الرسائل بفواتير دقيقة ورسمية وإخراجها في حال تعرضهم للمساءلة من قبل الأجهزة المختصة (جهاز الضابطة الجمركية) وتلاعبهم أيضاً بكتابة مضمون الفاتورة أي كتابة بيانات وهمية بعيدة كلياً عن الأرقام الحقيقية للمبيعات ، " وتبدأ عملية التهرب في مرحلة الاستلام والتسليم ما بين التاجر وأصحاب المحلات التجارية وإتمام عملية البيع دون تدوين كافة المعلومات الرسمية ضمن فواتير تضمن حقوق كافة الأطراف.
- وعليه فبالرغم من تعدد أشكال التهرب الجمركي إلا أنها تتمحور حول آلية واحدة وهي كيفية التخلص من هذه الرسوم بشكل كلي أو جزئي وعدم دفعها وأن كان ذلك بالإنفاق على الإجراءات والقوانين والتشريعات السارية في البلاد.
- وترى الباحثة بأن أكثر أشكال التهرب الجمركي شيوعاً في الأراضي الفلسطينية هي قيام التجار الفلسطينيين باستيراد البضائع عن طريق تجار إسرائيليين وتخليصها جمركياً من خلالهم ومن ثم إدخالها إلى الأراضي الفلسطينية بطرق غير مشروعة أو من خلال المناطق المصنفة (C) مما يترتب على ذلك التملص وعدم دفع الرسوم الجمركية المترتبة عليها.+++
- وبالرغم من قيام المشرعين بالتعديل على الإنظمة التي من شأنها أن تقلل من هذه الظاهرة إلا أن المكلفين لا يزالوا يبحثون عن ثغرات فيها لممارسة هذه الأعمال بأشكال مختلفة ومن أكثر أشكال التهرب شيوعاً بناء على ما ورد في الكثير من الدراسات والاوراق البحثية التي ناقشت هذه الظاهرة هي التلاعب بقيمة الإيرادات المتحققة والتلاعب بقيمة النفقات عن طريق تضخيمها وعدم ذكر الأرقام الحقيقية سواء إيرادات المكلف أم نفقاته.

3.1.2 أسباب التهرب الجمركي:

هناك تباين واضح بين الإقتصاد وبين أصحاب السياسات العامة والباحثين حول أسباب التهرب الجمركي وتعددت ما بين الأسباب السياسية والإقتصادية والتشريعية وغيرها من الأسباب، ومن منطلق أن التهرب الجمركي هو جزء لا يتجزأ من التهرب الضريبي كون أن الدراسة الحالية تتحدث عن أحد أنواع الضرائب غير المباشرة وهي الرسوم الجمركية والتهرب منها، لذا ترى الباحثة أن الأسباب التي تدفع بالمكلفين للتهرب من الضريبة هي ذاتها التي تدفع بهم للتهرب من الرسوم الجمركية وعليه فإن أسباب التهرب الضريبي هي ذاتها أسباب التهرب الجمركي كما حددها (غويلة وزهاني.2019) وقد قسمت الى اسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة وهي على النحو الاتي :

أولاً: الأسباب المباشرة:

نقسم الأسباب المباشرة الى أسباب تشريعية وإدارية وفنية وهي كالتالي:

- **الأسباب التشريعية:** عادةً ما تكون ناتجة عن عيوب في التشريعات التي تتعلق في النظام الضريبي كوجود ثغرات في النظام الجبائي أو عدم مرونة هذا النظام وعدم تناسبه مع التغييرات الطبيعية والإقتصادية التي تحدث في البيئة المحيطة. ويعود عدم إستقرار التشريعات الى التغييرات الدائمة التي تحدث في مجال التقنين الجبائي مما أدى إلى غموض المبادئ الضريبية ليصعب على المكلفين مسايرة التغييرات التي تطرأ على النظام والقواعد المعمول بها من جهة، ومن جهة أخرى النظام الجبائي يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف بالضريبة وهذا ما يرفع من نسب التهرب .
- **الأسباب الإدارية والفنية:** والتي تحدث نتيجة لوجود عيوب في الإدارة وتتعلق بالكوادر العاملة في الدوائر الجمركية على سبيل المثال لا الحصر عدم كفاءة وتأهيل أو نقص في الكوادر العاملة في المؤسسات ذات العلاقة، ونقص الدعم المالي واللوجستي، ضعف الوسائل والإمكانيات المادية والمالية، النقل، تدني الأجور ما يدفع العاملين بهذا المجال عرضة للتقصير في الإضطلاع بمسؤولياتهم الوظيفية على أكمل وجه أو عدم تطبيق القوانين بشكل عادل، الإجراءات الروتينية المتبعة والمعقدة في الدوائر من الممكن أن تساهم أيضاً في نفور المكلفين من الألتزام والتوجه نحو التهرب.

ثانياً: الأسباب غير المباشرة:

- قسمت الأسباب غير المباشرة الى أسباب نفسية وسياسية وأقتصادية وأخلاقية وتقنية وهي كالتالي:
- **الأسباب النفسية:** تعددت العوامل التي تدفع بالمكلف إلى التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية منها، الاعتقاد السائد والمترسخ في أذهان المكلفين والشعوب بأن الضريبة هي أداة تستخدمها السلطات للإستيلاء على أموالهم مما عزز لديهم تنامي تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، والإعتقاد بأن هذه الأموال التي يتم دفعها تدفع دون مقابل بل مجرد أموال ضائعة، وعدم الإعتراف بأن التهرب هو عمل منافي للأخلاق مبررين ذلك بأن التهرب من دفع المستحقات المترتبة عليهم لا تشكل خسارة لأحد.
 - **الأسباب السياسية:** لا شك أن لسيطرة الإحتلال الصهيوني على الأراضي الفلسطينية والنقاط الحدودية وعدم تمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من فرض سيطرتها على بعض المناطق بالإضافة لعدم سيطرتها على كافة الحدود والمعابر السبب الرئيسي والأهم لإنتشار هذه الظاهرة وهذا ما يولد الإحساس لدى الأفراد بعدم قدرة السلطة على القيام بوظيفتها وبالتالي عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء التزاماتهم الضريبية وعدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي ودفع الضريبة بين مختلف أحجام المكلفين.
 - **الأسباب الإقتصادية:** تلعب الأسباب الإقتصادية دوراً مهماً في عملية التهرب، فكلما كانت حالة المكلف الإقتصادية متدهورة إلى جانب الحالة الإقتصادية العامة، كلما كانت عملية التهرب من دفع المستحقات كبيرة جداً والعكس صحيح، حيث أن لظروف الإقتصادية للمكلف تنعكس بشكل كبير على أداء واجبه إتجاه الضريبة، فإذا كان المكلف يتمتع بحالة مالية جيدة فأن توجهه نحو التهرب يكون ضعيف وهذا نتيجة قدرته على التسديد، أما إذا كانت حالة المكلف متدهورة مالياً فأن ميوله نحو التهرب يكون أقوى. بالإضافة إلى غياب الدور الإقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة بسبب تحكم إسرائيل بالسياسات التجارية والضريبية الفلسطينية بناء على إتفاق باريس الإقتصادي، وعدم إلتزام الجانب الإسرائيلي بالإتفاقيات الموقعة بين الطرفين، وعدم تزويد الجانب الفلسطيني بعدد أو قيمة المقاصة الخارجة إلى الأراضي الفلسطينية. (الانتلاف من أجل النزاهة والمسائلة، 2017، ص:8)

- الأسباب الأخلاقية: ويقصد بها مدى الوعي لدى المكلفين والمواطنين والمستوى الأخلاقي لديهم والثقافة السائدة في الدولة والثقافة الضريبية تحديداً، فكلما تمتع الأفراد بمستوى عالي من الأخلاق كلما زاد تحمل المسؤولية والواجب الوطني لديهم، وسعي كبير لأداء واجباتهم المحددة قانوناً والتي تأتي في مقدمتها قبول أداء واجب الضريبة والرسوم الجمركية وذلك بإعتبارها طريقة للمحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتطورها والتي تعود على المجتمع ككل.

وفي ظل خصوصية حالة الإقتصاد الفلسطيني وخضوعه لسيطرة الإحتلال الإسرائيلي، فقد كان المواطن الفلسطيني لا يعترف بالنظام الضريبي الذي أجبره عليه الإحتلال الإسرائيلي، من هنا نشأت علاقة غير ودية بين الموظفين والمكلفين، مما أدى الى عدم تشكل الثقافة الضريبية في ذهن المواطن الفلسطيني بشكل واضح، وأدت التراكمات التاريخية وما مر به المواطن الفلسطيني من ظروف إحتلال إلى تشكل فكر جديد لديهم مبني على أنه ليس للسلطة الفلسطينية الأحقية في جباية هذه الرسوم الجمركية وعدم وضوح الرؤية الضريبية لدى المواطنين (أي نتائج التزامهم بدفع المستحقات الضريبية التي تترتب عليهم من قيام الدولة بواجباتها وقدرتها عبر الأنفاق على الخدمات العامة)، نظراً لعدم إكتسابهم للثقافة الضريبية في الفترات السابقة. (ساندي، 2016، ص3)

- الأسباب التقنية: وتتمثل في بعض التعقيدات التي تمتاز بها أغلب الانظمة الضريبية، وعدم كفاية الأجهزة الرقابية في مكافحة التهرب الجمركي وتحكم إسرائيل بالمعابر الداخلية والخارجية وسيطرتها الكاملة على أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية فيما يسمى المناطق "ج" مما يؤدي إلى تقاوم ظاهرة التهرب وعدم القدرة على السيطرة عليها أو الحد منها، وأذا ما تم إضافة مساحة المنطقة "ب" التي ليس للسلطة سيطرة كاملة عليها فتصبح المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل 82% من الضفة الغربية، وذلك يعني أن صلاحيات أجهزة مكافحة التهرب تغطي 18% فقط من مساحة الضفة الغربية.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن الإدارة العامة للجمارك الفلسطينية سعت إلى استخدام الأنظمة المحوسبة وتطوير النظام الجمركي لينسجم ويستوعب متطلبات النظام العالمي، وذلك بتطبيق بعض النظم الجمركية التي أثبتت نجاحها في عدد من الدول مثل نظام (الاسيكوادا- تواصل) وهو نظام آلي محوسب يتيح للمتعاملين مع الجمارك التعامل معه عن بُعد بسرعة وسهولة

وذلك من خلال شبكات الانترنت، ويمكن تهيئته للتكيف مع الاحتياجات الوطنية فيما يتعلق بالإدارة الجمركية، إلا أنه واجه الكثير من المعوقات عند تطبيق النظام منها " تعمل قوانين الجمارك الإسرائيلية وأنظمتها على تعطيل برنامج تواصل الفلسطيني لحوسبة البيانات الجمركية، عدم توفر مراكز قادرة على إستيعاب الإستيراد عبر الموانئ الإسرائيلية لدى دائرة الجمارك الفلسطينية، الموارد البشرية الفلسطينية بحاجة الى إعادة تأهيل شاملة للقيام بالمهام الجمركية واللوجستية اللازمة" (جزار، 2014، ص: 30)

بالإعتماد على ما تقدم من أسباب، لا ننكر بأن التهرب الجمركي من أسوأ الظواهر التي من الممكن أن تفتك في المجتمعات، وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي تؤدي إلى وجوده وتفاقمه ترى الباحثة أن مخرجات الاتفاقيات الاقتصادية التي وُقعت ما بين السلطة الفلسطينية والإحتلال الإسرائيلي على سبيل المثال لا الحصر (اتفاقية بروتوكول باريس الاقتصادية) من الأسباب الرئيسية التي ساهمت بانتشار ظاهرة التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية ويعزى ذلك إلى أنها أتبرت الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية) والأراضي المحتلة (تحت السيطرة الإسرائيلية) تحت غلاف جمركي واحد، وبالتالي عدم مراعاة الفروق الاقتصادية ما بين الطرفين والتي بات ضحيتها المستورد الفلسطيني (وذلك بسبب خضوعه الى نسبة رسوم جمركية مساوية للمستوردين الإسرائيليين)، هذا إلى جانب عدم إلتزام إسرائيل في بعض بنود الاتفاقية منها عدم السماح للسلطة الفلسطينية بالإنتشار والسيطرة على المعابر التي حددتها الاتفاقية (ترقوميا، الجملة، الطيبة) مما يقيد عمل الجمارك الفلسطينية. وقبل البحث عن كيفية مكافحة هذه الآفة لا بد لنا من فهم الدوافع التي تدفع بالمكلفين إلى التهرب الجمركي، ومن أهمها هي التي تتعلق بالمكلف نفسه فنجد أن من بين أنواع المكلفين من يحاول تطبيق الإلتزام على قدر فهمه المتواضع، وغالبا هذا النوع من المكلفين هو غير مكترث، أما النوع الآخر فهو من لديه الخبرة الكافية بالأمور الجمركية والضريبية فيقوم بالبحث عن الثغرات القانونية التي تجنبه من دفع الرسوم الجمركية نتيجة لفهمه للأنظمة والتشريعات وإطلاعه عليها، فيعمل على خلق غموض في حساباته المحاسبية كإخفاء بعض المبيعات من المستندات او زيادة المصروفات عن طريق تضمينها مصروفات وهمية اضافية.

4.1.2 آثار التهرب الجمركي:

تعتمد البلدان وخصوصاً البلدان النامية على الإيرادات الجمركية بشكل أساسي فهي تعتبر مصدراً رئيسياً لرفد خزينة الدولة، ومن خلالها تقوم السلطات بواجباتها وتحقيق أهدافها وبناء عليها تتم عملية الأنفاق، بالتالي أن أي إخلال بتحصيل هذه الإيرادات يترتب عليها مجموعة من الآثار سواء الاقتصادية أو المالية أو النفسية أو الاجتماعية.

- الآثار الاقتصادية:

يؤثر التهرب الجمركي سلباً على الإقتصاد الوطني للبلاد وذلك من خلال التأثير على الإستثمار فنقص الإيرادات الجمركية بسبب التهرب الجمركي هي أحد العوامل التي تقلل من الإدخار العام، وبالتالي عدم قدرة الدولة على القيام بالمشاريع الإستثمارية التي تقتضيها التنمية، وإذا أنخفض الإدخار فأن حجم الإعفاءات الممنوحة ينخفض مما يؤدي إلى ركود التنمية الإقتصادية وأرتفاع معدلات التضخم والبطالة (ساندي، 2016، ص: 46) بالإضافة إلى دفع إقتصاد البلاد نحو الإقتصاد الأسود وهو " إقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا للتشريعات، قائم على التهرب من كافة الواجبات إتجاه الدولة وهو ما يؤدي إلى العديد من المشاكل وعرقلة سير عجلة التنمية الإقتصادية على المستوى الوطني بالإضافة الى أن التهرب الجمركي يؤثر سلباً على عمل الأسواق المحلية والمنافسة فيها.

- الآثار المالية:

وتتمثل هذه الآثار بقدر الخسائر التي تسببها هذه الظاهرة لخزينة الدولة ومدى تأثيرها على الموازنة العامة للبلاد، ودفعها نحو الإقتراض لتغطية العجز وعدم قدرتها على القيام بواجباتها وبالتالي زيادة حجم الدين العام سواء المحلي أو الخارجي، وفي كثير من الأحيان تتعرض الدول لإبتزاز سياسي من الدول التي أقرضتها نتيجة لعدم قدرتها على سداد ديونها. بالإضافة الى ذلك فأن التهرب يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية، وذلك بسبب عملية إكتناز الأموال غير المصرح بها، والتي تسبب بدورها في وجود التضخم النقدي على مستوى السوق النقدية.

- الآثار الاجتماعية:

عدم شعور المكلفين بتطبيق العدالة والمساواة فيما بينهم من شأنها أن تخل بالمفهوم العام للعدالة الضريبية، فتحمل بعض المكلفين الأعباء الجمركية والضريبة وتهرب البعض الآخر منها من شأنه الإخلال بالعدالة الضريبية، هذا إلى جانب الأضرار الأخلاقية التي تساهم هذه الظاهرة في إنتشارها كإنعدام الأمانة وإنتشار الفساد بكافة أشكاله. (غويلة، 2019، ص: 46)

– الأثار النفسية:

وتتمثل الأثار النفسية الناتجة عن ظاهرة التهرب بضعف إيمان المجتمع بدور الدولة في تحقيق الخدمات الضرورية للأفراد ويقل الثقة بالأدارة المالية أي عدم قيام الدولة بواجباتها إتجاه المواطنين وعدم توفير الحاجات الأساسية لهم بالتالي لن يكون هناك تطور في مستوى الخدمات المقدمة للأفراد، لتصبح عامل إفساد أخلاقي بمثابة رد فعل عما يحدث من تقصير الدولة في القيام بمهامها. (صيري، 2016، ص: 387)

وأزمة الثقة ما بين المكلفين والدوائر الجمركية، التي باتت تفترض أن كل بيان جمركي لن يفصح عن القيمة الحقيقية .

5.1.2 آليات وسبل مكافحة التهرب الجمركي:

على الرغم من كافة التحديات سواء سياسية أو جغرافية والأسباب التي تساهم في تفشي ظاهرة التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية، إلا أن وزارة المالية والتخطيط ممثلة بدائرة الجمارك والمكوس وبالشراكة مع الأجهزة الأمنية على رأسها جهاز الضابطة الجمركية تتولى محاربة كافة أشكال التهرب والتي من شأنها المساس بالمصلحة العامة وأمن المجتمع، وتعمل على تنفيذ التشريعات والقوانين، وتحصيل الرسوم الجمركية.

ونظراً لحجم الضرر الواقع نتيجة التهرب الجمركي لا بد من أن يكون هناك آليات وخطط من شأنها مكافحة هذه الظاهرة ولا بد أن نشير إلى أن التهرب الجمركي يرتبط بالعقل البشري الذي يستطيع إبداع كافة الوسائل ودائماً ما يكون هنالك جديد وطرق وأشكال تهرب جديدة، لذا ينبغي أن تركز الآليات والوسائل على مكافحة أسباب هذه الظاهرة ومسبباتها، للتخفيف من هذه الظاهرة ضمن الإمكانيات والبدائل المتاحة على المستوى الفلسطيني.

قد تتنوع الوسائل التي تستطيع السلطة اللجوء لها في محاولة الحد من هذه الظاهرة، ما بين وسائل وقائية، تقوم على إزالة الأسباب المؤدية للتهرب وأخرى علاجية تقوم على فلسفة العقاب مع التشدد في موضوع العقوبات. (امان، 2011، ص: 13)

وأشار العديد من الباحثين المختصين بهذا الشأن للوسائل والأليات التي من الممكن إتباعها للحد من التهرب الجمركي نذكر منها:

■ شفافية في العمل وسياسات معلنة وواضحة وهذا يتضمن تشريعات واضحة وإجراءات شفافة وهذا يتحقق من خلال وضع إجراءات واضحة ومعلنة حول إستيفاء الرسوم الجمركية وألية تحصيلها على الصعيد الفلسطيني، كما أنه من الضروري نشر التقارير الدورية عن عمل هذه الإدارات حتى يكون بإمكان المواطن الإطلاع عليها، لتحقيق نوع من الشفافية. (امان، 2011، ص: 14)

■ العمل على رفع كفاءة وتأهيل الكوادر العاملة في الدوائر الجمركية والعاملين في الميدان، فإيجاد موظفي جمارك على قدر عالي من المهارة والكفاءة يخدم الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الإدارة العامة للجمارك ألا وهو الحد من إستمرارية التهرب الجمركي وجعله أمراً في غاية الصعوبة بالنسبة للمتهربين.

■ العمل على زيادة الوعي لدى المكلفين بدور الضريبة والرسوم الجمركية ومدى تأثيرها على خزينة الدولة وما ينعكس إيجاباً على تطوير مستوى الخدمات المقدمة لهم، وإيجاد خطط وبرامج من شأنها أن تُشرك الجميع سواء مواطنين أو جهات حكومية أو منظمات المجتمع المدني على نشر ثقافة الإلتزام بدفع الضرائب والرسوم الجمركية وبأن التهرب عمل غير أخلاقي ويضر بالمصلحة الوطنية وأن أداءها يمثل واجباً وطنياً وأخلاقياً يقوم على أساس مبدأ التكامل الاجتماعي وأن المجتمع برمته معني ومسؤول عن ضمان أداء هذا الواجب. (ابو دحروج، 2014، ص: 151)

■ نظام مساءلة فعال وهذا يتحقق من خلال عقوبات شديدة وإنشاء محاكم جمركية متخصصة وفاعلة، ونظام رقابة فعال وهنا ينبغي تفعيل الأدوات القانونية المختلفة للمساءلة سواء من خلال رفع تقارير دورية عن العمل أو من خلال تفعيل دور أنظمة الرقابة الداخلية، وتفعيل العقوبات الرادعة الواردة في التشريعات الجمركية الفلسطينية للحد من التهرب الجمركي.

■ العمل على تبسيط وتسهيل الإجراءات المتبعة في الدوائر الجمركية وتطبيق مبدأ المساواة.
■ يتوجب على المشرع الفلسطيني العمل على توضيح حقوق وإلتزامات كل من المكلفين وإدارة الجمارك، لما لذلك من أهمية في خلق جو من الثقة والتعاون المتبادل.

وعليه، بالرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية وعرقلة الإحتلال الإسرائيلي لكافة الجهود المبذولة في مكافحة هذه الجريمة وغيرها، لا ننكر أنه يوجد محاولات من قبل جهات الإختصاص للحد

من إرتفاع وتيرة التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية، ويمكن تصنيف الآليات التي طُرحت سابقاً إلى عدة محاور وهي كالتالي:

أولاً - الآليات التي تهتم في الجانب التشريعي وتحسينه والعمل على إستقراره، من خلال تبسيط الصياغة القانونية وإتسامها بالبساطة والوضوح والمرونة مما يتسنى للمكلفين والموظفين في الدوائر الجمركية فهمها بشكل أسهل دون تعقيدات مع مراعاة تجنب الثغرات القانونية في التشريعات والتي يمكن أن يقوم باستغلالها المكلفين والإستفادة منها كمنفذ للتهرب الجمركي.

ثانياً - الآليات التي تحدثت عن الجوانب الإدارية والقوى العاملة في مكافحة التهرب الجمركي، وتتمثل في الجانب البشري وأهمية رفع الكفاءة والخبرات لدى الكوادر العاملة، والجانب المادي الذي يتعلق بتحسين أوضاعهم المادية والإجتماعية مما يوفر لهم بيئة عمل تتلائم مع طبيعة عملهم والحد من الإغراءات والرشاوي بأنواعها التي من الممكن أن يتعرض لها الموظفون العاملين في الدوائر الجمركية.

ثالثاً - الآليات التي تحدثت عن المكلفين وعلاقتهم بالدوائر الجمركية، وذلك من خلال رفع الوعي لدى المكلف بمدى أهمية دفع الرسوم الجمركية التي تترتب عليه ، وإقناعه بأن ما يدفعه هو مساهمات في خزينة الدولة وتتفق على تطوير وإنشاء مرافق تخدم كافة المجتمع الذي ينتمي إليه، وإعلامه بحقوقه في طلب الإعفاءات الجمركية إذا أقتضت الحاجة أو الإستفادة من الإستثناءات التي تقدمها الدوائر الجمركية، وعلى صعيد العلاقة المتبادلة ما بين المكلفين والدوائر الجمركية فيجب أن تكون مبنية على أساس الثقة والتعاون في سبيل الخير وتحقيق المصلحة العامة.

2.2 واقع التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية .

عُرِفَت الجرائم الجمركية قديماً، ووضعت الكثير من التشريعات والقوانين التي تهدف لحماية الأنظمة الجمركية في الدول ومراعاة لكثير من الإعتبارات التي تمس مصالح الدولة وخاصة من الناحية الجمركية والإقتصادية، وجريمة التهرب الجمركي من الجرائم الشائعة والمنتشرة في كافة البلدان سواء نامية أو متقدمة إلا أنه في البلدان النامية منتشرة بشكل أكبر، وهو ما يؤثر سلباً على كافة المستويات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها ولا يمكن لأمن المجتمع ان يتحقق دونها، وهي بمثابة تحدي مستمر للأنظمة المالية والإقتصادية لدى جميع الدول وتعتبر خزينة الدولة هي المتضرر الأكبر من هذه الجريمة لأنها تمس بشكل مباشر إيراداتها، فأصبح لزاماً على الدولة أن تكثف جهودها في محاربتها من خلال سن المزيد من التشريعات والأنظمة لمكافحة هذه الأفعال بكل الوسائل والأساليب الممكنة.

وفي الحالة الفلسطينية، يقع الضرر بشكل أكبر نظراً للأوضاع السياسية في البلاد وسيطرة الإحتلال الاسرائيلي على معظم الأراضي ما يقارب ال (85%) من مساحتها الإجمالية، لا سيما أيضاً أن الإحتلال الإسرائيلي يسيطر على المعابر والحدود منذ عام 1967 مما يحرم الخزينة من نسبة كبيرة من واردات الرسوم الجمركية.

جدول رقم(1.2): قيم التهرب الجمركي خلال الفترة (1995-2020)

*مليون دولار

السنة	قيمة التهرب الجمركي
1995	**
1996	176.63
1997	170.4
1998	159.32
1999	161.07
2000	144.6
2001	109.8
2002	84.6
2003	100.2
2004	114.6
2005	138.6
2006	132.6
2007	111.1
2008	136.4
2009	150.75
2010	219.5
2011	241.05
2012	217.44
2013	268.74
2014	271.8
2015	272.97

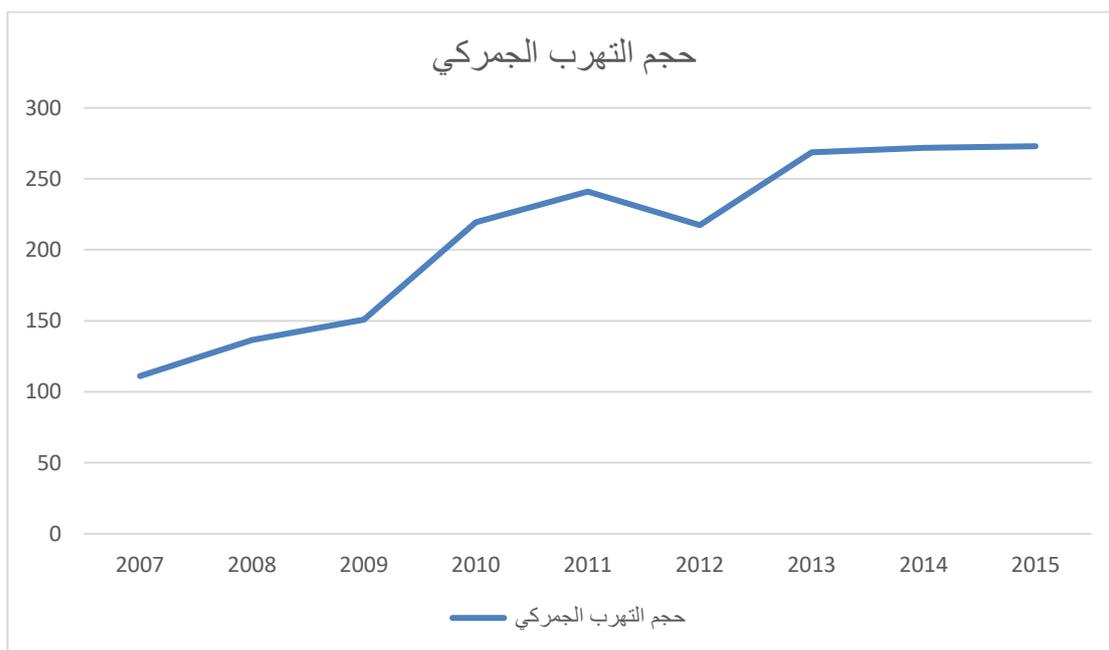
156.5	2016
189.7	2017
209.55	2018
190.825	2019
184.35	2020

المصدر: اعداد الباحثة بناء على بيانات من وزارة المالية (دائرة الجمارك والمكوس)

يوضح الجدول رقم (1.2) إلى أنه لم يكن هناك أي بيانات لدى وزارة المالية تشير إلى حجم التهرب الجمركي ما قبل عام 1996، وقد بدأت الوزارة في رصد حجم التهرب الجمركي منذ بداية عام 1996 حيث فُدر التهرب الجمركي بنحو (176.63) مليون دولار، إلا أنه إنخفض في الأعوام التي تلتها ليصل إلى (161.07) مليون دولار عام 1999، ويعزى ذلك إلى أنها كانت بدايات تأسيس المؤسسات الحكومية الفلسطينية وبداية تسلمها مهامها.

أما في الفترة الواقعة ما بين عام 2000-2006، على الرغم من إنخفاض نسب التهرب الجمركي مقارنةً بالأعوام التي سبقتها إلا أنه كان الفرق طفيف نسبياً خلال هذه الفترة أي الأعوام ما بين 2000-2006 فقدّر التهرب الجمركي بنحو (60%) أي ما يقارب (144.6) مليون دولار عام 2000، وبلغ عام 2006 (132) مليون دولار، ويفسر ذلك على أنه خلال هذه الفترة إندلعت إنتفاضة الأقصى مما اثر على الحركة الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

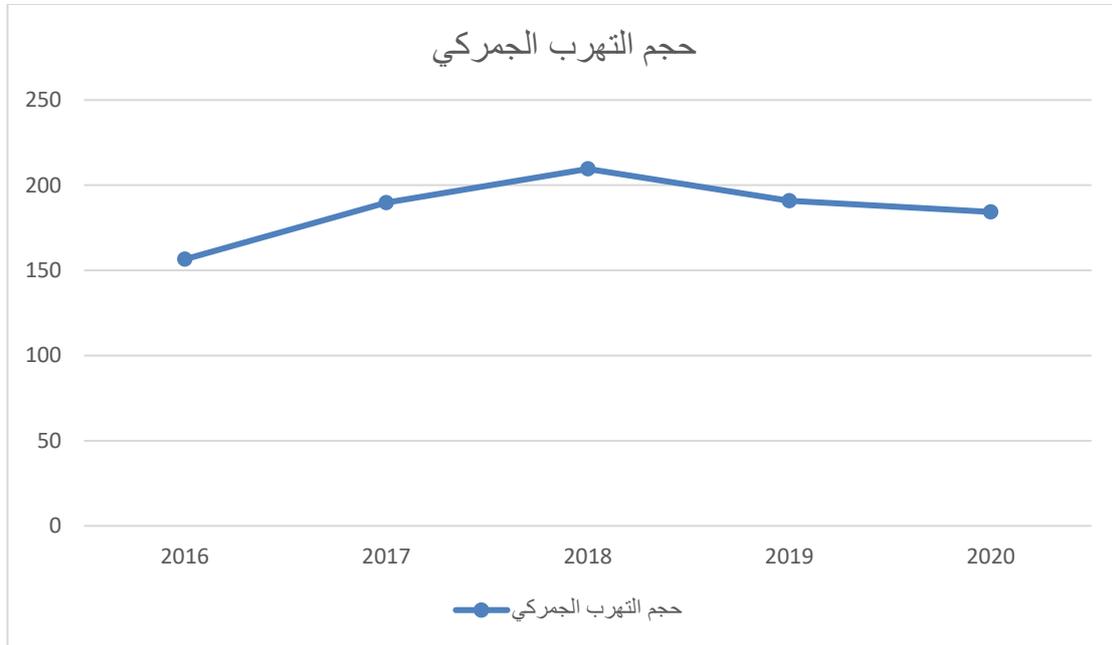
الشكل رقم(1.2): حجم التهرب الجمركي خلال الفترة ما بين عام 2007-2015 .



المصدر: إعداد الطالبة بناء على بيانات من وزارة المالية الفلسطينية (دائرة الجمارك والمكوس)

يوضح الشكل رقم(1.2) أن الأعوام ما بين 2007-2009 كانت نسب التهرب الجمركي منخفضة مقارنةً في الأعوام 2013-2015 فقد بلغ عام 2007(111) مليون دولار، ليرتفع بعد ذلك ليبلغ (272.97) عام 2015 بزيادة نحو الضعف، ويفسر ذلك من وجهة نظر الباحثة الزيادة في نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الأعوام حيث بلغت عام 2007 ما يقارب (202) مليون دولار لتصل عام 2015 إلى (606) مليون دولار، وعليه فالعلاقة ما بين الإيرادات الضريبية والتهرب هي علاقة طردية فكلما زادت الإيرادات رافقها زيادة في التهرب .

الشكل رقم(2.2): حجم التهرب الجمركي خلال الفترة 2016-2020.



المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات من وزارة المالية الفلسطينية (دائرة الجمارك والمكوس)

يوضح الشكل رقم(2.2) إلى أن الفروق ما بين نسب التهرب الجمركي ما بين الأعوام 2016-2020 طفيفة نسبياً باستثناء عام 2018 حيث بلغت أعلى نسبة للتهرب الجمركي في هذا العام قدرت بنحو (209) مليون دولار ويعزى ذلك لإرتفاع نسبة الإيرادات الضريبية فبلغت (838) مليون دولار، ثم عاودت نسبة التهرب الجمركي للانخفاض حتى وصلت عام 2020(184) مليون دولار تقريباً.

"إن التواطؤ الذي تقوم به حكومة الإحتلال عمداً مع الموردين الإسرائيليين يحرم الأراضي الفلسطينية إحدى مصادر إيراداتها، ويكبد الفلسطينيين سنوياً خسائر كبيرة، علماً أن حجم الواردات الفلسطينية المرصودة قد تضاعف عبر السنوات الماضية ليقارب الـ 6 مليار دولار مع نهاية العام (2019) إذ تشكل الواردات من الأراضي المحتلة (المباشرة وغير المباشرة) النسبة الأكبر منه حوالي

(3.2مليار). ولا يتوفر تقدير دقيق لحجم السلع المعاد تصديرها من الأراضي المحتلة، تخسر خزينة السلطة من إجمالي الواردات من الأراضي المحتلة حوالي (30 مليون دولار سنوياً) كضرائب مشتريات وجمارك ورسوم ومكوس، وبذلك يسهم الإحتلال في تعزيز التهرب الجمركي، ليس فقط من خلال التغاضي عن كشف الاستيراد غير المباشر وحسب، بل من خلال العراقيل والصعوبات والتبعات المالية المرتفعة التي يتحملها المستورد الفلسطيني عندما يقوم بالإستيراد المباشر، ما يدعوه حقيقة للتخلي عن الإستيراد المباشر، الذي يحفظ الحقوق المالية العامة، والإستعانة بالإستيراد عن طريق مورد إسرائيلي لتجنب الخسائر والعراقيل. (امان، 2020) بناءً على ما تقدم، يعتبر لجوء التجار الفلسطينيين إلى موردين إسرائيليين للإستيراد عن طريقهم عوضاً عن الإستيراد بشكل مباشر، أحد أبرز قنوات التهرب من الرسوم الجمركية وهذا ما يسعى له الإحتلال الإسرائيلي واستخدامه كوسيلة من وسائل الضغط على أبناء الشعب الفلسطيني.

1.2.2 السيادة الجمركية في الأراضي الفلسطينية:

لعب الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية دوراً أساسياً في عدم تمتع السلطة الفلسطينية بالسيطرة الكاملة لعملية دخول وخروج البضائع منها، وتتم إدارة النشاط الإقتصادي في الأراضي المحتلة وفقاً لإتفاقية باريس الإقتصادية التي تنص على إتباع السياسة التجارية والضريبية الإسرائيلية مع بعض الإستثناءات المتمثلة في القوائم (A1,A2,B) من جهة أخرى لم تمنح إتفاقية أوسلو السلطة الفلسطينية السيطرة على مصادرها الطبيعية ومع حلول عام 1999 كانت إسرائيل تحكم سيطرتها على 71% من الضفة الغربية، و30% من قطاع غزة وعلى حركة المواطنين والبضائع بين المنطقتين وفي داخلهما، أما في العقد الأخير فقد سيطرت إسرائيل على ما يقارب 85% من مساحة الضفة الغربية، إضافة الى إحتفاظ إسرائيل بالسيطرة على كافة الحدود الخارجية والمياه الإقليمية والمجال الجوي. (عبد الرازق و سليمان، 2004، ص:22)

وتشكل معضلة السيادة المعادلة الصعبة التي تواجه صياغة العلاقات الإقتصادية والتجارية بين أي طرفين بشكل عام، وبين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل خاص، وتضم مشكلة السيادة في طرحها بعض المتناقضات منها:

- إن من أهم أركان قيام الدولة الحديثة هو ركن السيادة وذلك لصياغة إستقلالها السياسي، ولكن في الحالة الفلسطينية لا يزال هذا الركن غير متحقق وأن كانت هناك محاولات لعدم التنازل عنه وصيانتته.

- إن تعاضم القدرات الأمنية والعسكرية للدولة ليست كافية إذا كانت تفتقر للسيادة الإقتصادية، فهي تبقى سيادة شكلية إذا غاب الإستقلال الإقتصادي، وهذا حال الكثير من الدول النامية التي تفتقر للسيادة الإقتصادية.

- حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من الدخول في علاقات إقتصادية وتجارية عليها أن تتنازل عن جزء من سيادتها، والتي لم تتوفر لغاية الآن، والأمر الذي يعتبر أساسيا لخلق الإدارة باتجاه صنع القرارات اللازمة لتأسيس منطقة تجارة حرة.

ويبقى الإستيطان الإسرائيلي هو الجانب الأكثر خطورة فهو يمثل ركيزة إستراتيجية مكنت الإحتلال الإسرائيلي من نهب الثروات والموارد الطبيعية الفلسطينية ودخول الأسواق الفلسطينية لغياب الرؤية بالنسبة للوضع السياسي والإقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤثر على الجباية الضريبية للسلطة الفلسطينية.

2.2.2 التشريعات الجمركية:

يعتبر التشريع الجمركي هو نصوص قانونية، تشريعية، تنظيمية، تبين مجال عمل إدارة الجمارك، وتبرز دورها في تطبيق قانون الجمارك، قانون التعريف الجمركية والتشريع الجمركي، فهي تعمل على المراقبة والمتابعة، لعمليات الإستيراد والتصدير وتطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية، لذلك إعتنت غالبية الدول بتضمين دساتيرها مبادئ وأساساً تتعلق بالضرائب الجمركية، إذ نصت الدساتير أن فرض الضريبة او إلغائها أو تعديلها، لا يكون إلا بقانون. وذلك لأن الضرائب لها آثارها على الدولة من ناحية الإيرادات، والإقتصاد، وتأثيرها على المكلفين بأعبائها، فالتشريعات الجمركية ذات أهمية بالغة في مكافحة التهرب الجمركي". (أبو دحروج، 2014، ص:47)

وفي الأراضي الفلسطينية فقد فُرضت أبان الإنتداب البريطاني العديد من الضرائب منها: ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج، وبعد نكبة عام 1948 بقيت القوانين الضريبية التي كانت مطبقة في ظل الإنتداب البريطاني سارية المفعول إلى أن صدر قرار وحدة الضفتين، الشرقية والغربية فتم العمل بالقوانين الأردنية آنذاك.

" وفي الفترة الواقعة ما بين عام 1948-1994 فرض على الضفة الغربية التقيد بالقوانين الإسرائيلية فيما يتعلق بتنظيم الأعمال بما فيها العلاقات التجارية وقد إتسم التبادل التجاري ما بين الأراضي الفلسطينية(الضفة الغربية) والعالم الخارجي بالمحدودية. وفي عام 1994 وبعد توقيع البروتوكول الإقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية، والإحتلال الإسرائيلي في باريس طراً تغير بسيط على هذا الوضع، وأصبح ممكناً للسلطة الوطنية الفلسطينية صلاحية تحديد التعرفة الجمركية على بضائع تم تحديدها مسبقاً ومستوردة من الأردن، ودول عربية أخرى، فأن التعرفة الجمركية على البضائع، بإستثناء تلك المصنفة بهذه الطريقة، ستتبع نظام التعرفة الجمركية الإسرائيلية المعمول به حالياً. (أبو صلاح، 2013، ص:2)

وعليه عند الحديث عن واقع التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية لابد لنا من التطرق إلى التشريعات والأليات القانونية التي تنظم العمل الجمركي، فجوهر مكافحة التهرب الجمركي يقوم على التشريعات الواضحة والإجراءات الشفافة.

3.2.2 محاكم الجمارك في فلسطين:

أن الهدف الأساسي للتشريعات والأنظمة الجمركية هو حماية الاقتصاد الفلسطيني، والعمل على رفد خزينة السلطة الفلسطينية بالإيرادات، من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على عمليات الإستيراد والتصدير. وعليه وإنطلاقاً من هذا الهدف ورغبة من السلطة الفلسطينية في التوجه نحو التخصص كما هو الحال في الدول المجاورة، صدر مرسوم رئاسي عام 2004 من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ينص على تشكيل المحكمة الجمركية الفلسطينية في مدينة رام الله للنظر في المخالفات الجمركية.

محكمة الجمارك البدائية: أُعيد انشاء محكمة الجمارك البدائية بالمرسوم الرئاسي رقم 45 لسنة 2004 بتاريخ 20-3-2004 إلا أنها لم تباشر العمل الفعلي ولم ترَ النور بسبب بقاء الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 353 سارياً دون إلغاء.

بموجب القرار بقانون رقم 9 لسنة 2010 بتاريخ 24-11-2004 باشرت محكمة الجمارك البدائية عملها بعد أن أصدر مجلس القضاء الأعلى قراراً بتعيين رئيس لها، عملاً بأحكام القانون، وبعد أن أصدر مجلس الوزراء قراراً بإنتداب الموظفين المكملين لهيئة المحكمة وفقاً للتشكيل القانوني.

الأختصاص:

يتناول إختصاص محكمة الجمارك البدائية وفق أحكام نص المادة 163 من قانون الجمارك والمكوس إختصاصين أحدهما جزائي، والآخر مدني، فقد جاء في نص الفقرة الأولى من المادة 168 : الإختصاص الجزائي لمحكمة الجمارك بأن نصت على (النظر في كافة الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام هذا القانون والقوانين الأخرى المتعلقة بالمكوس، وضد أحكام قوانين الإستيراد والتصدير، والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى تلك القوانين وكل ما يطرأ عليها جميعاً من تعديل وتبديل.

ويقسم الإختصاص الجزائي لمحكمة الجمارك البدائية الى :

- الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام قانون الجمارك والمكوس رقم 1 لسنة 1962.
- الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام قوانين المكوس الأخرى.
- الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام قوانين الاستيراد والتصدير.
- الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد الأنظمة والتعليمات والجمارك والتعديلات.

محكمة الجمارك الاستئنافية: أنشئت محكمة الجمارك الإستئنافية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 215 لسنة 2010 بتاريخ 25-11-2010 وقد باشرت العمل الفعلي بعد إصدار القرار بقانون لسنة 2010 في 24-11-2010 القاضي بإلغاء الامر العسكري 353 و صدر قرار عن مجلس القضاء الأعلى بتعيين رئيسا لها، عملاً بأحكام القانون.

الأختصاص:

تختص محكمة الجمارك الإستئنافية وفق احكام المادة 170\1 من قانون الجمارك والمكوس بالطعون المقدمة على أحكام محكمة الجمارك البدائية بشكل كامل، وبالتالي أي حكم أو قرار صادر عن محكمة الجمارك البدائية، يمكن إستئنافه لدى محكمة الجمارك الإستئنافية، مع الأخذ بعين الإعتبار ما ورد في المادة 172 من قانون الجمارك المتعلقة بإعتراض على الحكم الغيابي.

وعليه، وبعد مراجعة التشريعات والقوانين الفلسطينية والمتعلقة بجريمة التهرب الجمركي نجد بأن المشرع الفلسطيني قام بإستثناء جريمة التهرب الجمركي من الجرائم الاقتصادية، إلا أنه ورد النص عليها في القرار بقانون رقم 20 لسنة 2015 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في المادة 3 التي تنص على أنه " يُعد مالاً غير مشروع ومحلاً لجريمة غسيل الأموال كل مال متحصل من جريمة التهرب".

وهذا وإن دل يدل على أن المشرع الفلسطيني، أتجه نحو تجريم الأفعال التي تعرض الاقتصاد الفلسطيني للخطر وتهده، من خلال اللجوء إلي التهريب.

ولكن يرى البعض أن المشرع الفلسطيني قام بتقييم التهريب الجمركي على أساس أنه قد يكون ضريبي ويرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أوائها، أو غير الضريبي الوارد على بعض البضائع التي لا يجوز إستيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر الذي فرضه الشارع.

فالدولة تفرض حقوقاً ورسوماً على السلع نتيجة إستيرادها من الخارج أو تصديرها إليه، وتكون أما على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة، وأما على أساس نوع السلع، أو وزنها أو حجمها فتستوفى عنها تلك الضريبة كاملة مالم يفرض لها قانون الضريبة رسوماً معينة تجعل من التخلص منها تهرباً ضريبياً يجرمه المشرع ويفرض عليه عقوبة. (الركبي، 2010، ص:50)

وهذا ما نصت عليه المادة 147\1 من قانون الجمارك والمكوس الفلسطيني، حيث تنص "إستيراد أو محاولة إستيراد البضائع الممنوعة أو الخاضعة للرسوم بدون بيان جمركي أو عن طريق غير معين".

3.2 الدراسات السابقة:

في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم إستعراض إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وفي إطار مراجعة الأدبيات السابقة نجد بأن هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة التهريب الجمركي ولكن على حسب علم الباحثة لا يوجد دراسات حديثة إرتبطت إرتباط مباشر بموضوع الدراسة أو تناولت واقع ظاهرة التهريب الجمركي في الأراضي الفلسطينية وتحليل أثر هذه الظاهرة على الموازنة العامة الفلسطينية، ولكن هناك بعض الدراسات التي تناولت ظاهرة التهريب الجمركي وتمحورت حول الماهية والخصائص أو دراستها من الناحية القانونية والتشريعية والإدارية والسياسية ولا يوجد دراسات معمقة تناولت أثر هذه الظاهرة على الموازنة العامة الفلسطينية وعناصرها وسوف يتم التعرض إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة التهريب الجمركي كدراسة (جميل، 2018) وهي من الدراسات المحلية التي ناقشت هذه الظاهرة وأثرها على الخزينة والسوق الفلسطينية، وركزت على أهم مصادر التسرب المالي الفلسطيني وهو التهريب الجمركي والتهريب الضريبي للبضائع المستوردة من السوق الإسرائيلية تحديداً، والأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة، وما

ينجم عنها من مخاطر إقتصادية وإجتماعية، وتناولت أيضاً ظاهرة تهريب السولار والأسباب التي أدت الي تفاقمها وتسارعها في السنوات الأخيرة، وهدفت هذه الدراسة إلى الحد من الآثار السلبية للتهريب على السوق الفلسطينية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل خارجية يصعب التحكم بها بسبب القيود الإسرائيلية وتعطل حركة نشاط المكافحة في بعض الأراضي الفلسطينية. ودراسة (ابو دحروج، 2014) التي تناولت هذه الظاهرة من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية والتعرف على مفهوم التهريب الجمركي وأركانه وأنواعه ، اعتمدت الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وهم موظفين يعملون في الدوائر الضريبية بوزارة المالية، وتمثلت أبرز نتائج الدراسة بأنه هناك ضعف في الوعي الجمركي عند المواطنين والمكلفين وثقافة التهريب الجمركي هي السائدة في قطاع غزة، وضعف لدور العلاقات العامة في إرشاد وتوعية المكلفين بمخاطر وعقوبات التهريب الجمركي، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة، ضرورة العمل على إعداد خطة تدريب سنوية وعقد دورات تدريبية متخصصة في مجال مكافحة التهريب الجمركي، وعلى إدارة العلاقات العامة العمل على زيادة الوعي الجمركي لدى المسافرين والمكلفين عن طريق القيام بحملات ونشرات إعلامية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. ومن الدراسات المحلية أيضاً التي تناولت هذه الظاهرة دراسة (موسى، 2005) حيث قامت بتحليل أثرها على الإيرادات الجمركية محاولةً الكشف عن أهمية الإيرادات الجمركية الفلسطينية والتوصل إلى العوامل التي من شأنها التقليل من هذه الظاهرة ، وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الإيرادات الجمركية تشكل جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة الفلسطينية، وبما أن معظم المستوردات الفلسطينية هي سلع إستهلاكية، تتم عملية الإستيراد عن طريق تجار إسرائيليين وبالتالي فإن الإيرادات الجمركية التي يتم تحصيلها تصب في الخزينة الإسرائيلية مما يؤدي ذلك إلى خسائر فادحة، كان، ومن التوصيات التي تم طرحها في هذه الدراسة، الإسراع في الإشراف الكامل على المعابر، ونقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية لتمكينها من تنفيذ الخطط الجمركية، وإستخدام وسائل الإعلام لزيادة وعي المواطنين بأهمية الإيرادات . وفي ذات السياق نجد بأن هناك عدة دراسات أشارت إلى الأليات التي من الممكن إستخدامها كوسيلة للحد من هذه الظاهرة كدراسة (حنو، 2016) التي تحدثت عن آلية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية ومدى كفاءتها في كشف حالات التهريب الجمركي في فلسطين وكان من أبرز أهدافها التعرف إلى درجة تقييم موظفي التدقيق اللاحق في دائرة الالتزام الجمركي للإجراءات القانونية المتبعة في تحصيل الضرائب الجمركية

المهربة والتعرف إلى نسبة التحصيل من آلية التدقيق اللاحق إلى إجمالي الإيرادات الجمركية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن إجراءات آلية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية قد حصلت على درجة كفاءة عالية جداً في كشف حالات التهريب الجمركي من وجهة نظر موظفي التدقيق اللاحق في دائرة الإلتزام الجمركي وفيما يتعلق بالتوصيات فأوصت الدراسة بضرورة أن تركز الدورات التدريبية لموظفي التدقيق اللاحق على حالات عملية للتدقيق على البيانات الجمركية للمستوردين يمارسها الموظفين بأنفسهم، تساعدهم على الربط بين إجراءات وخطوات التدقيق اللاحق بشكل علمي، حتى يتمكنوا من القيام بالممارسة العملية لإجراءات التدقيق اللاحق بكفاءة وفاعلية، ودراسة (جرار، 2014) التي تناولت أثر تطبيق النظام الجمركي المحوسب (الاسيكودا- تواصل) على الأداء الجمركي الفلسطيني حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً لتطبيق النظام الجمركي المحوسب على الأداء الجمركي الفلسطيني وأن الفروقات في الإيرادات الجمركية كانت لصالح الفترة التي تم فيها تطبيق النظام المحوسب، أما فيما يخص المتغير الثاني لهذه الدراسة وهو الموازنة العامة الفلسطينية تناولت بعض الدراسات عناصر الموازنة العامة كدراسة (ابو مدللة والخضري، 2016) الموسومة بـ "الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية : المشكلات والحلول" حيث تناولت هذه الدراسة تحليل واقع الإيرادات والنفقات الفلسطينية في الفترة (1995-2015) وتم إستعراض وتحليل الإيرادات والنفقات الفلسطينية والوقوف على مشكلاتها ومحاولة إقتراح توصيات لعلاجها. ومن النتائج التي خرجت بها إعتقاد الموازنة الفلسطينية على مصدرين أساسيين للإيرادات (المساعدات الخارجية وأموال المقاصة)، وأرتباط قصور الإيرادات عن تغطية النفقات المتزايدة بإتفاقية باريس الإقتصادية وقيودها، إنخفاض الإيرادات الضريبية عزز قصور الإيرادات عن تغطية النفقات، مساهمة بند الأجور والرواتب في النفقات العامة في إستمرار زيادة حجم النفقات وتجاوزها للإيرادات. وأوصت الدراسة بضرورة إنتهاج سياسة مالية محفزة للنمو الإقتصادي وترشيد النفقات وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية وزيادة النفقات التطويرية من الموازنة من أجل النهوض بالإقتصاد الفلسطيني. ودراسة (ابو مدللة وابو زعيتر، 2013) والتي ناقشت دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة حيث قامت بتحليل الإيرادات والنفقات وتبيان أثرها في تمويل الموازنة بشكل عام والتعرف على مدى قدرة الإيرادات المحلية في تغطية النفقات الجارية لها بشكل خاص وخلصت الدراسة إلى أن إتفاقية باريس الإقتصادية هي المأزق الحقيقي للوضع المالي الفلسطيني، وأن النفقات الجارية المتعلقة بالرواتب والأجور بلغت 60% من أصل ما يقارب 77% وأن إسرائيل تتحكم في أكثر من 64% من

الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية وأن 53% من متوسط إجمالي الإيرادات العامة هي إيرادات محلية وتساهم في تمويل 65% من متوسط النفقات الجارية، وقد أوصى الباحثان بضرورة سعي السلطة لتعديل إتفاقية باريس الإقتصادية .

أما فيما يخص **الدراسات العربية** فكانت وجهات النظر متباينة أيضاً في تناول متغيرات الدراسة الحالية على سبيل المثال أشارت كل من دراسة (رفيق، 2018) و(مبارك، 2010) إلى هذه الظاهرة من وجهة نظر التشريع الجزائري وما هيّتها وما طبيعتها القانونية ومدى تأثيرها على الإقتصاد الجزائري ، والكشف عن أهم الصلاحيات والإختصاصات التي تتمتع بها السلطات المختصة للحد من هذه الظواهر والكشف عن مدى نجاعة هذه السلطات على المستوى المحلي وبيان الوسائل والآليات القانونية التي يتبناها المشرع الجزائري لمكافحة التهريب في الجزائر ومن أبرز النتائج التي خرجت بها دراسة (رفيق، 2018) أن جل التشريعات المقارنة تغادت وضع تعريف دقيق للجرائم الجمركية ولجأت إلى التعاريف العامة والمرنة، بالإضافة إلى أنها تعتبر من أخطر الجرائم الجمركية وهي عينة من الجرائم الإقتصادية الواقعة على الدولة والمهددة لكيانها الإقتصادي حيث تشكل تحدياً مستمراً للأنظمة المالية والإقتصادية لدى جميع الدول. وأوصت هذه الدراسة رفع كفاءة الأفراد العاملين وتوعيتهم على العمل بكل أخلاقية وإنفتاح ومهنية والتخلي بالنزاهة، العمل على تحقيق مكافحة الفعلية للجرائم الجمركية وليس مجرد القبض على مرتكبيها. ومن الدراسات التي تناولت الجانب القانوني والتشريعي أيضاً دراسة (الغنيمة، 2018) حيث تناولت هذه الدراسة تحليل النطاق القانوني للتفتيش الجمركي والذي يقع أثناء البحث عن أية أدلة تتعلق بجريمة التهريب الجمركي، حيث إستعرض الباحث مفهوم التهريب الجمركي، وطبيعتها القانونية المميزة لها عن غيرها من الجرائم الأخرى والتي تجعل من جريمة التهريب الجمركي جريمة ذات طبيعة خاصة، فهي جريمة مالية في آن واحد، ومن ثم ناقش خطة المشرع الاردني في التفتيش الجمركي ومقارنتها مع بعض التشريعات المقارنة كالتشريع الفلسطيني، هذا فضلاً عن مقارنتها مع طبيعة التفتيش عن الجريمة العادية بهدف بيان أوجه القصور والنقص في هذه الخطة. وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان من أهمها: نظم المشرع الجمركي في التشريعات المقارنة، تعريف التهريب الجمركي بإعتبارها من الجرائم الماسة بالأمن الاقتصادي للدولة مؤثرة في ذلك على أمن الدولة من ناحية وخطورتها الاقتصادية من ناحية أخرى وتشابه المشرع الاردني والفلسطيني في نمط التجريم المتعلق بالتهريب الحكمي (وهو أحد أنواع التهريب الجمركي كما جاء في الدراسة) لما له من أهمية. ودراسة(عبد الطيف، 2015) بعنوان "جريمة التهريب الجمركي

الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد دراسة مقارنة بين التشريعيين الاردني والعراقي"، حيث ناقشت هذه الدراسة العقوبات الجزائية المقررة لهذه الجريمة، ومدى تناسبها مع حجمها وخطورتها، وأثرها في ردعها وتحقيقها للغاية التشريعية، وأثر نظام الصلح في مكافحة هذه الجريمة، أم أنه يشجع على تفاقمها وتولد النزعة لدى الأفراد في مخالفة التشريعات الجمركية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث أن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل بأن التشريع الجمركي في كل من العراق والاردن لم يورد تعريفاً محدداً لجريمة التهريب الجمركي ، بل أورد تعريفاً عاماً وتعداداً لما يمثلها إذ اتسم التعريف بالشمولية لكافة صور التهريب لينصرف مفهومه إلى إدخال البضائع الممنوعة أو المقيدة أو إخراجها، وسواء كانت قيمة أو عينية، تجارية أو غير تجارية.

وهناك العديد من الدراسات العربية التي تناولت تحليل أثر ظاهرة التهريب الجمركي على عدة جوانب كدراسة (العبد، 2014) حيث ناقشت هذه الدراسة أثر الظاهرة على الجانب الاجتماعي والسبل المستحدثة لمكافحتها في القانون الجزائري ومن أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة يتوجب على الدولة تعزيز قدرات المجتمع بوسائل كفيلة بتحقيق الغاية المنشودة والإشراك الفعلي لجميع مكونات الدولة الجزائرية من سلطات رسمية وفعاليات المجتمع وتفعيل الحس الوطني لدى أفراد المجتمع وتوعيتهم بمدى خطورة جرائم التهريب الأنية والمستقبلية. ودراسة (عنان، 2014) التي ناقشت وحللت أثر جريمة التهريب الجمركي على الإقتصاد الوطني في الجزائر وتسليط الضوء على مدى خطورة التداول والتعامل بالتهريب الجمركي على مختلف الأصعدة وعلاقتها بالجريمة المنظمة ، والتأكيد على إرادة ودور إدارة الجمارك الجزائرية في المضي قدماً لتصدي وقمع هذه الظاهرة، معتمدة بذلك على المنهج الوصفي لإستعراض أساليب هذه الظاهرة وأشكالها وأسبابها ، والمنهج التحليلي الإستقرائي لتحليل أثر هذه الظاهرة على الإقتصاد الوطني، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة: إسهام السلطة التنفيذية من غير الأصل في رسم معالم جريمة التهريب، خلافاً للدستور الذي جعل تحديد معالم الجرائم من صلاحيات السلطة التشريعية، وهو الشيء الذي يؤثر بشكل فعال في الحريات الفردية من خلال إتساع رقعة التجريم في التشريع الجمركي الجزائري مما يستدعي على الأقل فرض رقابة على وزير المالية عند وضعه لقائمة البضائع التي تشكل محلاً لجريمة التهريب بوجوب تقديمه تقريراً للبرلمان في نهاية كل سنة من التعديلات التي يكون قد أدخلها على هذه القائمة المذكورة خلال السنة الماضية فيتحقق بذلك ضمان إحترام الحريات الفردية وعدم إهدارها. أما فيما يخص التوصيات فقد أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة إمام الأشخاص المكلفين بتطبيق

القوانين والأنظمة التي تحكم هذه الجرائم بكافة الجوانب الجبائية والإقتصادية والقانونية بوجه عام ومن ثم يتعين وجوباً إحداث تخصص في الميدان.

ودراسة (طالب ورشيد، 2017): "أثر التهريب الجمركي على التنمية الإقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الإندماج"، التي تحدثت عن ظاهرة التهريب الجمركي وتبيان أثر هذه الظاهرة على التنمية الإقتصادية في الجزائر بالإضافة إلى أن الدراسة تطرقت إلى أبرز الإجراءات الوقائية والقمعية التي تقضي على المبادلات التجارية غير المشروعة عبر الحدود، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التهريب الجمركي وعرض الطابع السلبي لها وتأثيراتها على التنمية بالجزائر، وإقتراح الآليات المناسبة للحد من هذه الظاهرة لا سيما على مستوى الوقاية، القمع والتعاون الدولي المتبادل، وأتبعته الدراسة المنهج الوصفي الذي يتيح فرصة تتبع ظاهرة التهريب بالجزائر بالإستناد إلى معلومات تتعلق بها للنظر في أبعادها المختلفة، وهذا من أجل الوصول إلى آليات فعالة لمعالجة الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول نحو الإندماج المغاربي كخيار إستراتيجي يضمن توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة والتقليل من حدة الفقر وبالتالي العمل على تخفيف منابع الفساد وإمتصاص حركات التهريب. ودراسة (مصطفى، 2017) بعنوان "جرائم التهريب وأثرها على الأمن المغاربي"، وكان من أبرز أهدافها التعرف وتوضيح ما هيّة التهريب الجمركي وما هي الأسباب والعوامل له وما الآثار المترتبة من خلاله، وتم إستخدام المنهج الإستقرائي والأستدلالي وقد خلصت الدراسة إلى أن التهريب الجمركي مفهوم تقني أكثر من أن يكون مفهوم أصطلاحي ويختلف من دولة لأخرى وأن تحديد المفهوم يجب أن يتم بنص قانوني واضح يحدد إطاره مما يرفع أي أختلاف أو تعارض قد ينشأ عنه. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها العمل على تحقيق المكافحة الفعلية وليس مجرد إلقاء القبض على المهربات أو إحصائها وذلك عن طريق إشتراك كل الفاعلين في المجتمع. وأشارت دراسة (إسماعيل، 2017) إلى أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة حيث هدفت إلى بيان مفهوم التهريب الجمركي والتعرف على أسباب أنتشاره وأثاره ونسبة تأثيره في إيرادات الخزينة العامة للدولة، والإطلاع على الإجراءات الجمركية والمساهمة في وضع حلول مناسبة لمعالجة حالات التهريب الجمركي وإيجاد طرق للحد منه. وناقشت هذه الدراسة مشكلة إنخفاض الرسوم الجمركية بسبب التهريب وأثرها في الإيرادات الضريبية، تم الإستناد على المنهج الوصفي والتحليلي فضلاً عن إستخدام أداة المقابلة للحصول على البيانات والمعلومات بخصوص موضوع الدراسة، ومن أهم الإستنتاجات التي توصلت لها هذه الدراسة: عدم

وجود رقابة دولية خارجية، لغرض تبادل المعلومات الخاصة بالتجار والشركات في أثناء عملية إدخال البضائع وإخراجها من وإلى الدولة بالإضافة إلى ضعف الإدارة الضريبية وعدم توافر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية ولا سيما في المناطق الحدودية، وأوصت هذه الدراسة بأنه على الدولة التعاون مع الدول المجاورة لها، ووضع قوانين وتعليمات لغرض تبادل المعلومات عن التجار والشركات التي تقوم بعملية التهريب والعمل على تطوير الكوادر الإدارية ورفع كفاءتهم. أما دراسة (العتابي، 2018) والتي جاءت بعنوان " أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة" ناقشت الدور الذي تلعبه الإيرادات الجمركية في ظل العجز الناتج للموازنة العراقية وإنعكاس ذلك على مستقبل التنمية في العراق . ومن أبرز الإستنتاجات التي توصلت لها الدراسة أن الرسوم الجمركية المهربة تمثل مبالغ طائلة ومفقودة لا يمكن إسترجاعها بسبب عدم الألمان بقانون التعرف الجمركية. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل دور الضرائب الجمركية في تمويل الموازنة العامة من خلال إدخال أوعية جديدة ضمن الهيكل الضريبي عن طريق القيام بإصلاحات جديدة في النظام الضريبي وكذلك السيطرة على جميع المنافذ الحدودية من خلال وضع نظام رقابي كفاء مزود بأجهزة حديثة ومتطورة لأكتشاف حالات التهريب أجمركي وكذلك العمل على تشديد قانون العقوبات . ودراسة كل من (قوادر وعلي، 2018) و (ماجدة، 2015) التي تناولت أهمية الضرائب الجمركية في تنمية إيرادات الدولة وتمويل الموازنة العامة وما أدا كان لحصيلة الضريبة الجمركية أهمية في تنمية إيرادات الدولة في ظل الإصلاحات الإقتصادية وتطرقت هذه الدراسات إلى عرض كل ما يتعلق بالضريبة والضريبة الجمركية والوقوف عن مكانة الجزائر في التجارة الخارجية، هذا إلى جانب التعرف على الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للموازنة العامة، وأشارت بعض الدراسات إلى دور إدارة الجمارك في مكافحة هذه الظاهرة كدراسة (دوايدي، 2018) ودراسة (كرفوح، 2017) ودراسة (غزالي، 2021) حيث ناقشت دور إدارة الجمارك في مواجهة الجريمة الإقتصادية ودراسة النظام القانوني للتدخل الجمركي وبيان صلاحيات إدارة الجمارك بالتدخل وما يضيفي الشرعية في تدخلها ضد الجريمة الإقتصادية ودراسة القانون الإجرائي للتدخل الجمركي معتمدة بذلك على المنهج الوصفي في سرد وعرض هذه المواد والأحكام، والمنهج التحليلي لمقاربة المعطيات من خلال أسلوب المقارنة وإجراء التحليل المعمق لكل جزئية من جزئيات الموضوع. وكانت دراسة (كرفوح، 2017) دراسة تطبيقية على مفتشية أقسام الجمارك في أدرار - الجزائر ومن أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة منح قانون الجمارك لأعوان الجمارك جملة من الصلاحيات والإختصاصات في إطار مكافحة جريمة التهريب، وأوصت

بضرورة تعزيز قانون الجمارك بنصوص أكثر صرامة وتكوين رجال الجمارك تكويناً معمقاً يتماشى وتكوين مقترفي الجرائم الجمركية. أما دراسة (غزالي، 2021) الموسومة " بتكليف مهام إدارة الجمارك مع الإتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية حيث هدفت إلى أبرز دور إدارة الجمارك في حماية حدود الدولة من خلال إعطاء لمحة عامة عنها وبيان صلاحيتها وكيفية عملها من أجل تحقيق الأمن للدولة والأشخاص. وأشارت دراسة (العواسا، 2018) إلى أثر تطبيق الأعمال الإلكترونية الجمركية على الأهداف الإستراتيجية لدائرة الجمارك الأردنية ومدى تفاعل هذه الدائرة مع التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات الجمركية باستخدام الإحصاءات الوصفية والإنحدار المتعدد لتحليل البيانات وأختبار الفرضيات حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين تطبيق الأعمال الإلكترونية الجمركية والوصول إلى الأهداف الأستراتيجية حيث أوصت بزيادة الأهتمام بالخدمات الإلكترونية الجمركية وزيادة الأهتمام بإدارة العلاقة مع العملاء والعمل على بناء وتطوير إستراتيجية ناجحة لتحفيز تطبيقات حلول الأعمال الإلكترونية.

وعلى صعيد الدراسات الأجنبية نشير إلى بعض الدراسات التي تحدثت في ذات السياق كدراسة (Dunem & Arndt, 2006) والتي تحدثت عن مواجهة مسالة مرونة التهريب الجمركي في موزمبيق: دراسة ميدانية، حيث حللت هذه الدراسة التطبيقية العلاقة السببية بين معدلات ضريبة الحدود والتهريب الجمركي في بلد أفريقي ، وأوصت بوضع إستراتيجية ملائمة للسياسة الضريبية لمواجهة فقدان الإيرادات من الرسوم الجمركية، وتقليل فرص التهريب عن طريق إعادة تصنيف المنتجات وتسعيرها ضريبياً، وزيادة التحسينات في إدارة الجمارك وزيادة الرقابة الداخلية والتحقق من البضائع.

"WTO accession and tariff evasion" بعنوان (Javorcik & Narciso 2017)

ناقشت هذه الدراسة النتائج المترتبة على عضوية وإنضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية وأثر ذلك في الحد من عملية التهريب من دفع الرسوم الجمركية، وركزت هذه الدراسة على تحليل إتفاقية التقييم الجمركي لمنظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى أنها تشير إلى أحد أشكال الفساد والتي تساهم في إنتشار هذه الظاهرة وتحدث عن مسؤولين الجمارك الذين يتلقون الرشاي مقابل تقديم تسهيلات للمكفمين، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذه الظاهرة تتراجع معدلاتها في الدول التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية وأن تجنب الإفصاح عن قيمة الفاتورة مقرون بقيمة التعرفة الجمركية.

ودراسة (Chalendard,2018) بعنوان " Using Internal and External

Sources of information to Reduce Customs evasion" وهدفت إلى تحديد

بعض العوامل التي تقلل التهرب من الرسوم الجمركية في الدول النامية معتمدة بذلك على مراجعة وتحليل المؤلفات السابقة التي تحدثت عن هذه الظاهرة وأشارت النتائج إلى أن عمليات التفتيش قبل الشحن تقلل بشكل كبير من عملية التهرب الجمركي والتلاعب بالإحصاءات والبيانات التجارية، وأن هذه الظاهرة تزداد مع ارتفاع معدل الضريبة.

وأخيراً دراسة (Aguirre & Villar. 2021) بعنوان " Administrative Costs and

Tariff Rates in the Presence of Customs Evasion: Evidence from Ecuador " والتي

ناقشت فعالية السياسات الجمركية في زيادة الموارد المخصصة للرقابة والتفتيش، بالإضافة إلى تحليل ما إذا كانت الزيادة في التكلفة الإدارية لتحصيل الضرائب على التجارة الخارجية في الإكوادور تساهم في الحد من الأحتيال الجمركي ، بالإعتماد على إحصاءات التجارة الدولية الرسمية ومعدلات التعريف، وأشارت النتائج إلى أن تخصيص موارد مادية وموارد أكبر في الميزانية لمكافحة الأحتيال الجمركي لا يحقق دائماً هدف الحد من التهرب الجمركي.

1.3.2 المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

في هذا الجزء من الدراسة سيتم مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية من أجل اظهار الفجوة البحثية، فلا بد من مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية من حيث أوجه التشابه والاختلاف، ويمكن توضيح هذه الجوانب من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (2.2): المقارنة ما بين الدراسات السابقة الفلسطينية والدراسة الحالية.

الدراسات الفلسطينية				
اسم الدراسة	السنة	الباحث	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الخزينة والسوق الفلسطينية، وسبل الحد	2018	مسيف	إتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الحداثّة . وتناول ظاهرة التهرب وأثرها على السوق	ناقشت هذه الدراسة التهرب الضريبي بشكل عام وسطحي. بالمقابل فإن الدراسة

<p>الحالية تهدف الى تحليل أثر التهريب الجمركي على الموازنة العامة الفلسطينية وتحديد أثر هذه الظاهرة.</p>	<p>الفلسطينية. بالإضافة إلى أنها خلصت إلى أن هناك عوامل خارجية يصعب التحكم بها بسبب القيود الإسرائيلية وتعطل حركة نشاط مكافحة في بعض الأراضي الفلسطينية.</p>			<p>منهما</p>
<p>أختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الشمولية فقد تم تطبيقها على قطاع غزة فقط،</p>	<p>إتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بأن هناك قلة في الوعي الجمركي في المجتمع الفلسطيني سواء مكلفين أو مواطنين وأن هناك ضعف في التنسيق ما بين الأجهزة الأمنية لمكافحة هذه الظاهرة بالإضافة إلى غياب سبل التشجيع الملائمة التي من الممكن إستخدامها من أجل تشجيع الموظفين والعاملين في مكافحة التهريب وذلك لغلق الأبواب أمام الفساد والرشاوي التي من الممكن أن يتلقاها الموظف.</p>	<p>أبو دحروج</p>	<p>2014</p>	<p>العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية- قطاع غزة.</p>
<p>أختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها من الدراسات القديمة. وعلى عكس الدراسة الحالية التي تهدف</p>	<p>أُتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث تحليل أثر هذه الظاهرة على عناصر الموازنة العامة</p>	<p>موسى</p>	<p>2005</p>	<p>التهريب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية</p>

<p>إلى تحليل الظاهرة على مدى أكبر من السنوات بالإضافة الى أن دراسة موسى ناقشت أثر الظاهرة على أحد عناصر الموازنة العامة (الإيرادات) وليس على الموازنة العامة ككل كما تهدف الدراسة الحالية.</p>				
<p>أختلفنا في منهج الدراسة المتبع حيث اتبعوا المنهج الوصفي التحليلي اما الدراسة الحالية اعتمدت على جمع البيانات وتحليلها من خلال نموذج قياسي.</p>	<p>تناولت هذه الدراسات الآليات التي من الممكن إتباعها للحد من ظاهرة التهرب الجمركي وهنا جوهر الإتفاق بين هذه الدراسات والدراسة الحالية ، والتركيز على عنصر الإيرادات وهو محور الدراستان، وتوصلتا إلى أنه يوجد أثراً إيجابياً لإتباع الآليات التي تم مناقشتها في هذه الدراسات على الأداء الجمركي.</p>	<p>- جرار . - حنو .</p>	<p>- 2014 - 2016</p>	<p>- أثر تطبيق (نظام أتمتة الإجراءات الجمركية المحوسبة) على الأداء الجمركي الفلسطيني. - مدى كفاءة آلية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية في كشف حالات التهرب الجمركي في فلسطين.</p>
<p>أختلفت مع الدراسة الحالية بأن الدراسة الحالية قد ناقشت أثر التهرب الجمركي على هذه العناصر وتأثرها سلباً بها.</p>	<p>إتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بأنها تحدثت عن الإيرادات والنفقات العامة</p>	<p>ابو مدللة والخضري</p>	<p>2016</p>	<p>الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول</p>

<p>أختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بأن الدراسة الحالية تناولت أثر التهريب الجمركي على الإيرادات العامة بشكل خاص وعلى الموازنة العامة بشكل عام.</p>	<p>أتقنت مع الدراسة الحالية من حيث تناولها لموضوع دور الإيرادات في تمويل الموازنة العامة وهذا ما تم مناقشته في الدراسة الحالية ولكن بشكل اشمل وموسع.</p>	<p>أبو مدللة و زعيتر</p>	<p>2013</p>	<p>دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2000-2010.</p>
--	--	--------------------------	-------------	--

الجدول رقم (3.2): المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

الدراسات العربية				
اسم الدراسة	السنة	الباحث	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
التهرب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري	2010	مبارك	- مناقشة أهم الصلاحيات والإختصاصات التي تتمتع بها السلطات المختصة للحد من ظاهرة التهرب.	- دراسة غير محلية على عكس الدراسة الحالية. - تعتبر من الدراسات السابقة القديمة. - ركزت على الجانب القانوني والتشريعي.
الجريمة الجمركية في التشريع الجزائري.	2018	رفيق	تناولت موضوع الجرائم الجمركية وتعريفها، وأتقتت مع الدراسة الحالية من حيث أنها أوصت بالعمل على رفع كفاءة الأفراد العاملين وتوعيتهم.	- دراسة غير محلية. - تحدثت فقط عن الجريمة الجمركية، على عكس الدراسة الحالية التي ربطتها مع متغير آخر وهو الموازنة العامة.
النطاق القانوني للتفتيش في	2018	الغنيمات	لم يكن بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أي أوجه للتشابه ولكنها	- دراسة غير محلية.

<p>- تناولت الجوانب القانونية وهو ما شكل فجوة علمية ما بين الدراساتين .</p>	<p>تطرقت الى خطة المشرع الفلسطيني في التفتيش الجمركي وهو ما يجعل منها دراسة مرجعية للدراسة الحالية لفهم التشريع الفلسطيني والية مكافحة ظاهرة التهرب .</p>			<p>جريمة التهريب الجمركي - دراسة مقارنة.</p>
<p>- دراسة غير محلية تناولت الجوانب القانونية لهذه الجريمة.</p>	<p>إتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بأنه لم يورد تعريفاً محدداً لهذه الجريمة وأن كل ما ورد هي تعريفات عامة.</p>	<p>عبد اللطيف</p>	<p>2015</p>	<p>جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة احكام المنع والتقييد - دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي.</p>
<p>- غير محلية. ناقشت الأثر على الجانب الإجتماعي ومن الناحية القانونية وهو ما لم تتفق به مع الدراسة الحالية.</p>	<p>من جوانب التشابه بين الدراسات قد ناقشنا سبل مكافحة هذه الجريمة.</p>	<p>العبد</p>	<p>2014</p>	<p>أثار جرائم التهريب الجمركي على الجانب الإجتماعي والسبل المستحدثة لمكافحتها في القانون الجزائري.</p>
<p>- دراسة غير محلية. تتحدث عن التهريب الجمركي ولكن تلتقي مع الدراسة الحالية من حيث أنها تناقش أحد الجرائم</p>	<p>أتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث المنهج المتبع حيث إتبعنا المنهج الوصفي لوصف الجريمة والمنهج التحليلي.</p>	<p>عنان</p>	<p>2014</p>	<p>جريمة التهريب الجمركي وأثرهما على الإقتصاد الجزائري</p>

<p>الإقتصادية التي تلحق الضرر بالدولة.</p>				
<p>- غير محلية - تناولت أثر هذه الجريمة على التنمية الإقتصادية وهو محور الإختلاف مع الدراسة الحالية التي تحدثت عن اثر هذه الجريمة على الموازنة وعناصرها.</p>	<p>تشابهت مع الدراسة الحالية من حيث موضوع الدراسة ومناقشة الآليات التي من الممكن أن تساهم في الحد من اثار هذه الجريمة.</p>	<p>طالب ويوسفي</p>	<p>2017</p>	<p>أثر التهريب الجمركي على التنمية الإقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الإندماج</p>
<p>- دراسة غير محلية. - تناولت أثر جريمة التهريب على الأمن المغربي. - إستخدام المنهج الاستقراري والاستدلالي.</p>	<p>أثقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية أن مفهوم هذه الجريمة يختلف من دولة لأخرى وأن تحديد المفهوم يجب أن يتم بنص قانوني واضح يحدد إطاره مما يرفع أي إختلاف أو تعارض قد ينشأ عنه.</p>	<p>مصطفى</p>	<p>2017</p>	<p>جرائم التهريب وأثرها على الأمن المغربي</p>
<p>- غير محلية. - تحدثت عن أحد عناصر الموازنة العامة على</p>	<p>تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية على أن هناك أثر للتهرب الجمركي في الإيرادات الضريبية المكونة للإيرادات</p>	<p>اسماعيل</p>	<p>2017</p>	<p>أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على</p>

<p>عكس الدراسة الحالية التي تناولت الموازنة العامة بكافة عناصرها.</p>	<p>العامة إذ أنها قد ناقشت احد متغيرات الدراسة الحالية.</p>			<p>الإيرادات العامة للدولة.</p>
<p>- دراسة غير محلية. - أختلاف المتغير التابع لهذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث تعمقت هذه الدراسة في الجانب التشريعي والقانون الضريبي بشكل أكبر.</p>	<p>إتقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بإلقاء الضوء على مدى مساهمة الإيرادات الضريبية الجمركية في تمويل الموازنة العامة بإعتبارها مصدر تمويلي مهم.</p>	<p>العنابي</p>	<p>2018</p>	<p>أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة</p>
<p>- غير محلية. - تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الفترة الزمنية التي قامت بدراستها وتحليل البيانات فيها. - اختلفت بأنها</p>	<p>من الدراسات السابقة المشابهة للدراسة الحالية من حيث متغيرات الدراسة والمنهجية المتبعة. - تحدثت هذه الدراسة عن أهمية الضرائب الجمركية في تنمية الإيرادات.</p>	<p>- قوادروعليي. - خينش.</p>	<p>- 2018 - 2015</p>	<p>- دور الضرائب والرسوم الجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر. - أهمية الضرائب الجمركية في تنمية إيرادات الدولة في ظل</p>

لم تناقش أحد متغيرات الدراسة الحالية وهو التهرب الجمركي.				الإصلاحات الاقتصادية 2002- 2013.
- دراسة غير محلية. - تتحدث عن أحد الجهات المختصة في مكافحة الجرائم الجمركية.	- التركيز على دراسة الجرائم الماسة بالمال العام، والجريمة الجمركية لا تمس فقط المال العام بل تمس الأمن الاقتصادي واستقراره.	كرفوح. غزالي. دوايدي.	2017 2021 2018	- إدارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة الجمركية. - تكييف مهام إدارة الجمارك مع الإنفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية. - دور إدارة الجمارك في مكافحة الجريمة الاقتصادية.
- دراسة غير	أثقت الدراسات إلى أن هناك	العواسا	2018	أثر تطبيق

الاعمال الألكترونية الجمركية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية		أهمية لتقنيات الأعمال الألكترونية في زيادة الفاعلية التي تستند إليها مختلف المؤسسات الحكومية في تطوير مستوى الخدمات المقدمة وتحسين عملية اتخاذ القرارات والاستغلال الأمثل للموارد.	محلية. - ناقشت موضوع الأعمال الألكترونية الجمركية لدى الجمارك الأردنية.
الدراسات الاجنبية			
<p>- أتفقت الدراسات الأجنبية أعلاه والتي قامت بمراجعتها الباحثة مع الدراسة الحالية بأنها تحدثت عن موضوع التهرب الجمركي وفعالية السياسات الجمركية.</p> <p>- دراسات غير محلية وعلى فترات زمنية تختلف مع الدراسة الحالية بالإضافة الي اختلاف المنهجية.</p>			

يتضح مما سبق، وبعد هذا الاستعراض للدراسات السابقة التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية، وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على واقع التهرب الجمركي في الأراضي الفلسطينية وتحليل أثره على الموازنة العامة الفلسطينية وعناصرها، فإن جلّ هذه الدراسات قامت بدراسة ظواهر إقتصادية وإدارية ومالية أو دراسات قانونية مما أضفى عليها الصبغة القانونية المحضة مهملة في ذلك الجوانب الأخرى لهذه الجريمة وبعيدة عن الموازنة العامة الفلسطينية، حيث أن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التهرب الجمركي طبقت على فترات زمنية أقصر، ولذلك تعتبر الدراسة الحالية فرصة لتحليل هذه الجريمة وآثارها على الموازنة العامة الفلسطينية مما يعطي نوع من الأصالة إلى هذه الدراسة ويبرر الحاجة لها، فهي مكتملة لكثير من الدراسات السابقة التي أوصت بضرورة إجراء دراسات تخص موضوع الدراسة بإتباع منهجيات تختلف عن المنهجيات التي تم إستخدامها سابقاً.

الفصل الثالث

تطور الموازنة العامة الفلسطينية

تعتبر الموازنة العامة إحدى الأدوات الهامة التي تستخدم من قبل المؤسسات في الدولة، فالموازنة خطة مالية مستقبلية تستخدم كأداة تخطيطية ورقابية من قبل معظم الحكومات في دول العالم بهدف تجاوز الأزمات التي قد تحدث مستقبلاً من خلال التركيز على تضمين الموازنات العامة مشاريع استثمارية قادرة على تحقيق عوائد مالية بشكل دائم ومستمر لفترات زمنية طويلة حفاظاً على ثروة الأجيال القادمة. (يوسف، 2015، ص:180)

وتعد أيضاً الأداة الرئيسية في تحقيق إنجاز الأداء العام، والوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للإستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية أو الرقابية، من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. (يحيى، 2018، ص:2)

أما فيما يخص الموازنة العامة الفلسطينية، فقد أعدت أول موازنة عامة للسلطة الفلسطينية عام 1995 وبدعم من صندوق النقد الدولي وقد تم الإستناد في إعدادها على الأعراف والقوانين الاردنية والمصرية سارية المفعول قبل سنة 1967 قبل أن تصدر السلطة قانون رقم 7 لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية السارية حتى يومنا هذا، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المعوقات من شأنها التأثير على مدخلاتها ومخرجاتها، والسبب الرئيسي بذلك هو سيطرة الإحتلال الإسرائيلي على أركان وعناصر الموازنة العامة الفلسطينية مما يؤثر بشكل سلبي عليها بالإضافة الى إعتداد السلطة الوطنية الفلسطينية على الدعم الخارجي ، بالتزامن مع شح المشاريع الاستثمارية الناتجة عن معوقات الإحتلال الإسرائيلي .

وفي هذا الفصل من هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على تطور الموازنة العامة الفلسطينية وعناصرها وتحليلها خلال الفترة الواقعة ما بين 1995-2020.

3. تطور الموازنة العامة الفلسطينية وتحليل عناصرها

1.3 مفهوم الموازنة العامة

2.3 الموازنة العامة الفلسطينية

3.3 عناصر الموازنة العامة الفلسطينية

1.3.3 النفقات العامة

2.3.3 الإيرادات العامة

3.3.3 عجز الموازنة العامة

4.3.3 الدين العام

1.3 مفهوم الموازنة العامة:

تعددت آراء الباحثين حول المفاهيم الخاصة بالموازنة العامة للدولة ويختلف تعريفها حسب الوظيفة التي تمارسها أو الإطار القانوني الذي يحكم الآثار والعلاقات التي تحدثها، وقد تباينت التعريفات فمنها من ركزت على الوظيفة المحاسبية للدولة ومنها من أهتمت بالوظيفة المالية والإطار القانوني الذي يحكم الدولة .

تُعرف الموازنة العامة لغوياً " الموازنة مأخوذة في اللغة من فعل وَزَنَ ولقد جاءت على صيغة مفاعلة من الفعل وَزَنَ، ونقول وَزَنْتُ الشيء وَزْنًا وقام ميزان النهر أي انتصف. (الجوهري ،1979، ص: 2213)

وللموازنة دلالة تعطيها كلمات أخرى مثل المقابلة والمفاضلة والمقارنة والمقايضة ما بين شيئين أما كلمة عامة فإنه لفظ مشتق من الفعل (عَمَّ) أي شمل. (ابن منظور ، 1956، ص:426)

أما إصطلاحاً فقد أشار (المهايني، 2013) إلى الموازنة العامة بأنها " تنظيم مالي يقابل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ويحدد العلاقة بينهما ويوجهها معاً لتحقيق السياسة المالية للدولة، وبمعنى آخر فهي بمثابة البيان المالي، للإقتصاد العام وعلاقته بالإقتصاد القومي ويعتبر خطة مالية تظهر بوثيقة الموازنة التي هي تقدير تفصيلي للإيرادات والنفقات لفترة مقبلة والتي هي عادةً لمدة سنة واحدة، ويجري إقرارها من قبل السلطة التشريعية. (المهايني ، 2013، ص:9)

وعُرفت (صبرينة، 2014) الموازنة العامة بأنها " وثيقة تمثل البرنامج المالي للحكومة تتضمن تقديراً مفصلاً للإيرادات والنفقات النهائية للدولة لفترة زمنية مقبلة عادةً ما تكون سنة، بما يحقق الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمجتمع على أن تعتمد من السلطة التشريعية. (صبرينة، 2014، ص: 110)

ويرى (العكام، 2018) الموازنة العامة بأنها " خطة مالية شاملة للدولة ووسيلتها للقيام بوظيفتها" (العكام، 2018، ص: 274)

أما (العبود و سعد) فقد عرفوا الموازنة العامة بأنها " عملية سنوية تتركز على التخطيط والتنسيق ورقابة أستعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة، فهي أساس عملية إتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الإدارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع والإستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة. (العبود و سعد، 2016، ص: 42)

وأشار (ابو نفيسة، 2020) إلى الموازنة العامة بأنها " خطة مالية مقترحة من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) تبين فيها الإيرادات المقدره والتخصيصات المعتمدة للإتفاق على الأنشطة المالية لسنة مالية مقبلة، من أجل تحقيق أهداف الدولة في إطار الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويتم إقرارها من السلطة التشريعية.

وقد جاء في دراسة (ذياب، 2019) تعريف الموازنة العامة بأنها " بيان يتضمن توقعاً لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالباً ما تكون سنة، ويتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة، أقصى درجات الدقة والموضوعية، لتقليص الفجوة بين التوقع والتقدير والواقع، ولا يمكن لمثل هذا التقدير أن يكون بمنأى عن تغيرات النشاط الإقتصادي الكلي". (ذياب، 2019، ص: 9)

وبالرغم من تعدد التعريفات التي وردت في العديد من المراجع إلا ان لها دلالة واحدة تتمثل في أن الموازنة العامة هي هيكل مالي يتضمن توضيح لكل الخطط المالية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية وإنفاقها العام وجميع إيراداتها العامة بما في ذلك المساعدات الخارجية والمنح، وبأن هناك عناصر مشتركة تناولتها التعريفات وتتمثل أبرزها بأن الموازنة العامة هي عبارة عن تقديرات للإيرادات والنفقات للعام القادم بالإضافة إلى إعتبار الموازنة أداة فعالة في إستخدام الإيرادات المتوقعة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدولة، إلا أن الحالة الفلسطينية إستثنائية من حيث إقرار هذه الخطة المالية ويعود ذلك لغياب السلطة التشريعية، فمنذ أحداث عام (2007) وإنقسام الفصائل

الفلسطينية وتعطل المجلس التشريعي الذي يمتلك الصلاحية في إقرار القوانين، بما في ذلك المصادقة على إقرار الموازنة العامة، ومنذ ذلك الحين تقرر القوانين والموازنات من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إستناداً الى المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني وبموجب هذه المادة يُعطى الحق لرئيس السلطة الفلسطينية صلاحيات إصدار قرارات بقوانين، تحت بند "الضرورة" كما هو الحال فيما يخص المجلس التشريعي الفلسطيني.

2.3 الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

بدأت السلطة الفلسطينية في إنتهاج سياسة إعداد الموازنة العامة منذ عام (1995) الذي شهد إصدار أول موازنة عامة حيث لم يكن في ذلك الوقت قانون للموازنة، وتم إصدار موازنة تجريبية لم تُبنى على أسس علمية، ومن ثم أخذ موضوع إعداد الموازنة إتجاهاً جديداً بعد تشكيل المجلس التشريعي بعد إنتخابات (1996). وبعد إصدار القانون الأساسي الذي نص على إلزامية إعداد الموازنة العامة (المادتين 60،61) ومن ثم إقرار قانون الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة (1998) بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.

وبذلك بدأت السلطة الفلسطينية الخطوة الاولى في إنشاء سياستها المالية، هذا المنحى الجديد تمثل في تطور عملية الألتزام بتنفيذ نصوص القانون الخاص بالموازنة، الذي يلزم السلطة التنفيذية بتقديم الموازنة إلى المجلس التشريعي في إطار قانون تتم المصادقة عليه بموعد محدد في كل سنة.

بعد الإنقسام بين الفصائل الفلسطينية عام (2007)، تغير الحال بسبب تعطل المجلس التشريعي، وأصبح قانون الموازنة يُقدم لرئيس السلطة الفلسطينية للمصادقة عليه، وما زال الوضع على حاله حتى الان، الأمر الذي أدى إلى ضعف الرقابة والمساءلة الرسمية وفقاً للقانون، ناهيك عن تقديم الحساب الختامي للمجلس التشريعي كما نص القانون وتأخر تقديمه لديوان الرقابة المالية والإدارية لعدة سنوات. (أمان، 2019،ص:7)

عُرفت موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية على أنها " برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة" ، ويمكن إعتبارها الأداة المالية الأساسية وبرنامج السلطة الوطنية الفلسطينية التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدره لسنة مالية معينة لتحقيق الأهداف والسياسات المالية والإقتصادية والإجتماعية، وما لم يكن إستثناء بحكم القانون

أو اتفاقية دولية أو عقد قانوني، فإن الموازنة العامة تحتوي على الصندوق الموحد وكل الصناديق الخاصة.

3.3 عناصر الموازنة العامة الفلسطينية:

تلعب النفقات والإيرادات العامة دوراً هاماً في هيكلية الموازنة العامة ، ولا سيما أن هذان العنصران لهما مكانة خاصة في علم الإقتصاد والمالية العامة نتيجة لدورهما الفعال في المتغيرات الإقتصادية، إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية تتمتع بهيكل خاص لموازنتها العامة نظراً للظروف السياسية والإقتصادية التي تعاني منها وعدم سيطرتها على معظم مواردها، وتتكون الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية من عدة عناصر وهي كالآتي :

1.3.3 الإيرادات العامة

إحدى المصادر التي تعتمد عليها السلطة الفلسطينية لكي تؤدي واجباتها إتجاه المواطنين وتغطي نفقاتها، وهو ما تقوم بفرضه على المواطنين من ضرائب ورسوم جمركية بموجب التشريعات والأنظمة المعمول بها في البلاد.

وتعرف الإيرادات العامة بأنها "المصدر الذي تستمد منه الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها وهي متعددة، أهمها إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة والضرائب والرسوم والقروض والوسائل النقدية". (الشلة، 2005، ص:7)

وتعرف أيضاً بأنها " الموارد الإقتصادية التي تحصل عليها الدولة على شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات بهدف إشباع الحاجات العامة، فقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر المالي والإقتصادي السائد، فكانت في الفكر الإقتصادي التقليدي مقتصرة على تزويد الخزنة العامة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظائفها الأساسية أما في ظل الفكر الإقتصادي الحديث فأصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي والإجتماعي حسب الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها، إضافة إلى ذلك فإن أهمية الإيرادات العامة تزداد بزيادة أهمية الإنفاق العام كنتيجة لزيادة دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي والإجتماعي. (ابو زعيتر، 2012، ص:67)

وعرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنها " العمليات التي تقوم بها إحدى وحدات الحكومة العامة وتؤدي إلى زيادة في القيمة الصافية" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص: 146) وتقسّم الإيرادات العامة إلى نوعين:

- **الإيرادات الداخلية:** وتتكون هذه الإيرادات من الإيرادات الضريبية التي تشتمل على إيرادات الدخل والأرباح ، والضرائب المحلية على السلع والخدمات، والإيرادات غير الضريبية المتحققة من إستثمارات الدولة وإيرادات المقاصة المتحصلة من ضريبة القيمة المضافة والجمارك.
- **الإيرادات الخارجية:** وتتكون هذه الإيرادات من القروض والهبات العينية والنقدية المحولة للسلطة الفلسطينية من الخارج. (تلاحمة، 2018، ص: 31)

وقُسمت الإيرادات أيضاً إلى إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية كالآتي: (ابو مدللة و الخضري، 2016، ص: 222)

- **الإيرادات الضريبية:** وتتمثل في إيرادات ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الأملاك ضريبة الجمارك والمكوس.
- **الإيرادات غير الضريبية:** وتشمل الأرباح من الشركات المملوكة للسلطة أو المساهمة فيها والرسوم الإدارية والمصادرات والغرامات، بالإضافة إلى الرسوم والرخص وتوزيعات الأرباح ومقبوضات الأمانات.

وفي الحالة الفلسطينية ونتيجة لسيطرة الإحتلال الإسرائيلي يضاف إلى بند الإيرادات العامة ما يسمى **بإيرادات المقاصة** " وهي الإيرادات الناتجة عن المعاملات التجارية بين السلطة الفلسطينية والإحتلال الإسرائيلي والتي يتم تحويلها إلى وزارة المالية وتشمل الجمارك على مستوردات السلطة نتيجة الإستيراد المباشر عبر الموانئ والتي يقوم الإحتلال بجبايتها". (ابو مدللة والخضري، 2016، ص: 222).

تطور الإيرادات العامة الفلسطينية

عند تتبع البيانات المنشورة من قبل الجهات الرسمية فيما يتعلق بالإيرادات العامة الفلسطينية نجد بأنها قد مرت بعدة مراحل منذ إعتقاد أول موازنة للسلطة الفلسطينية ويوضح الجدول أدناه تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة (1995-2020):

الجدول : رقم (1.3) تطور الإيرادات العامة (ضريبية/ غير ضريبية /المقاصة) للفترة

1995-2020

(مليون دولار)

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية	إيرادات المقاصة
1995	645.5	207.8	85.9	351.7
1996	645.5	207.8	85.9	351.7
1997	807.2	213.0	118.3	475.9
1998	868.4	227.6	96.8	543.9
1999	941.5	247.8	114.0	579.7
2000	939.0	241.0	111.0	587.0
2001	275.0	183.0	92.0	0.0
2002	295.0	141.0	82.0	72.0
2003	763.0	167.0	124.0	472.0
2004	1,050.0	191.0	146.0	713.0
2005	1,370.0	231.0	245.0	894.0
2006	722.0	221.0	157.0	344.0
2007	1,642.0	202.0	122.0	1318.0
2008	1,896.0	272.8	486.2	1137.0
2009	1,675.1	301.5	283.6	1090.0
2010	1,927.7	439.0	254.5	1234.2
2011	2,189.6	482.1	220.0	1487.4
2012	2,289.7	483.2	232.1	1574.4
2013	2,542.0	597.2	254.4	1690.5
2014	2,928.9	604.0	270.5	2054.3
2015	2,959.6	606.6	249.8	2046.9
2016	3,649.3	626.0	607.1	2332.4
2017	3,704.6	758.8	390.8	2483.0
2018	3,601.2	838.2	430.3	2255.3
2019	3,428.8	763.3	355.7	2219.2
2020	3,610.0	737.4	374.6	2399.9

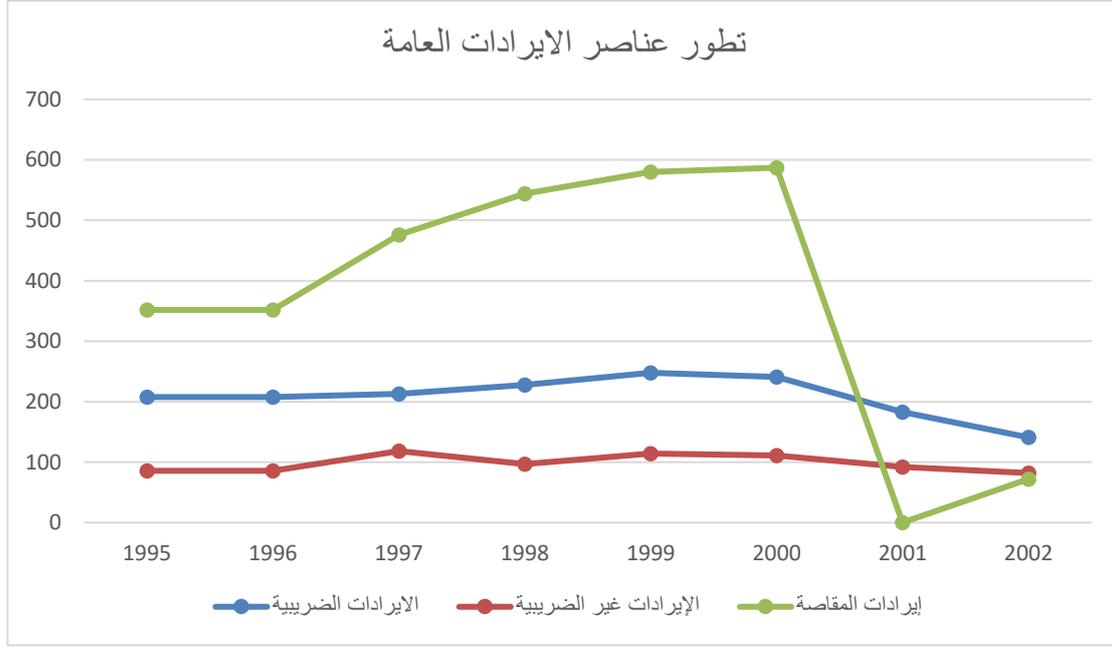
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تشير البيانات في الجدول (1.3) إلى أن الإيرادات العامة في موازنة السلطة الفلسطينية

شهدت تنامي ملحوظ خلال فترة الدراسة الواقعة ما بين عام (1995-2020) فقد بلغت (5491)

مليون دولار عام 1995 لتصل إلى (3,610.0) مليون دولار في عام 2020 موزعة ما بين إيرادات ضريبية وغير ضريبية وإيرادات مقاصة بالإضافة إلى المنح والمساعدات الخارجية، ويعزى ذلك لنمو مكونات الإيرادات العامة.

الشكل رقم (1.3) تطور عناصر الإيرادات العامة خلال الفترة الواقعة ما بين (1995-2002)

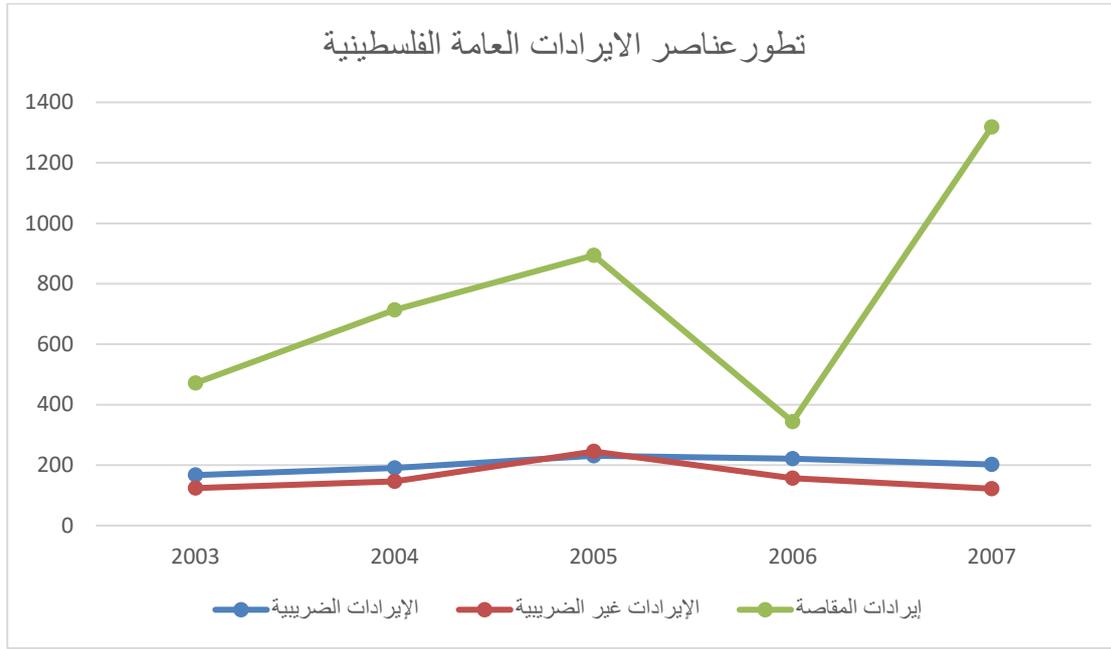


المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات من جهاز الإحصاء الفلسطيني

يوضح الشكل رقم (1.3) تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وإيرادات المقاصة في الفترة الواقعة ما بين الأعوام 1995-2002 وتشير البيانات إلى أن نسبة نمو الإيرادات العامة في هذه الفترة كانت بطيئة نسبياً، ويعزو ذلك إلى أن هذه الفترة هي بداية تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ونقل الصلاحيات لها، وبداية تسلم صلاحيات جباية الضرائب والرسوم الجمركية مما قد ينتج عنه بعض الاختلالات .

أما في الأعوام (2000-2002) فقد تراجع الإيرادات العامة بشكل واضح عن الأعوام التي سبقتها وذلك نتيجة لسياسات إغلاق الإحتلال للأراضي الفلسطينية أثر إندلاع الانتفاضة الثانية في أواخر عام (2000) والحصار الممنهج الذي أنتهجه دولة الأحتلال مما أثر على البنى الاقتصادية الفلسطينية بالإضافة إلى إمتناع إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية ويلاحظ ذلك في العام (2001) فقد أشارت البيانات إلى أن إيرادات المقاصة بلغت في ذلك الحين (0.0).

الشكل رقم (2.3) تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وإيرادات المقاصة للفترة ما بين 2003-2007.

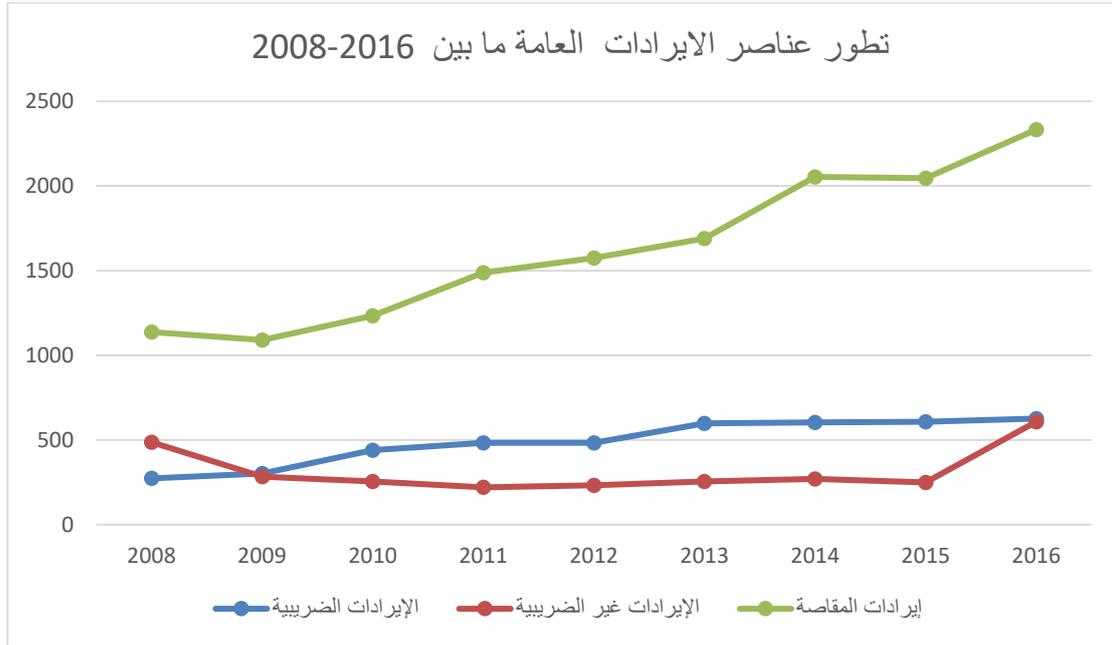


المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات من جهاز الإحصاء الفلسطيني

يتضح من الشكل رقم (2.3) بأن الإيرادات العامة بمجملها عادت للتماهي عام 2003 حيث بلغ مجموعها (763) مليون دولار، وأستمرت في النمو إلى أن وصلت في العام 2005 (1370.0) مليون دولار، ويعزى ذلك لإنتهاء الإنتفاضة الثانية، والإصلاح المالي في هذه الفترة الذي نتج عنه تحسن ملحوظ في جباية الإيرادات المحلية والألتزام بدفع إيرادات المقاصة من قبل الطرف الآخر والتفاهات السياسية التي أعقبت الإقتحام الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

" أما فيما يخص العام 2006 فقد أنهارت الإيرادات العامة مرة أخرى ما يقارب 60% لتصل بذلك إلى (722) مليون دولار، وهو العام الذي بدأ فيه الحصار الإقتصادي والمالي والسياسي على الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة بالإضافة إلى الخلافات الداخلية بين الأحزاب الفلسطينية وما نتج عنه الإنقسام السياسي الفلسطيني". (عبد الرازق، 2016:84) وأستمر هذا التذبذب حتى منتصف عام 2007، حيث جرت مفاوضات بين الفصائل لتشكيل حكومة توافق، وتم خلالها إتفاق مكة، وربطت الدول العربية مساعداتها بالإتفاق في حين أن الدول الأجنبية تراجعت عن دعمها حتى يتوضح شكل الحكومة الجديدة ومدى توافقها مع شروط الدول المانحة.

الشكل رقم (3.3) تطور عناصر الإيرادات العامة في الفترة الواقعة ما بين عام 2008-2016.



المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات من جهاز الإحصاء الفلسطيني

يتضح من الشكل رقم (3.3)، أن مكونات الإيرادات العامة شهدت تنامي مقارنة بالسنوات السابقة بالرغم ما تمر به الأراضي الفلسطينية من ظروف سياسية وإحتلالية، ويمكن تقسيم هذه السنوات وتطور الإيرادات العامة الفلسطينية إلى عدة مراحل كما ذكرها (ابومدلة وسرور، 2018، ص18):

- مرحلة برنامج الإصلاح والتنمية (2008-2010)

بذلت السلطة الفلسطينية جهود جادة لضبط الإنفاق وتقليص الإعتماد على المنح والمساعدات المخصصة لدعم الموازنة الجارية من أجل الإستغناء عنها نهائياً، لذلك قامت في هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الإصلاح والتنمية وأشتمل على إصلاح الضرائب وتخفيض صافي الإقراض وغيرها، مستندة إلى الإصلاحات التي أنجزت خلال النصف الثاني من العام 2007 وبالفعل نجحت السلطة في إنجاز جزءاً مهماً من أهدافها، حيث ارتفعت الإيرادات العامة من (1.642.0) عام 2007 إلى (1.927.7) عام 2010.

- مرحلة خطة التنمية الوطنية (2011-2013)

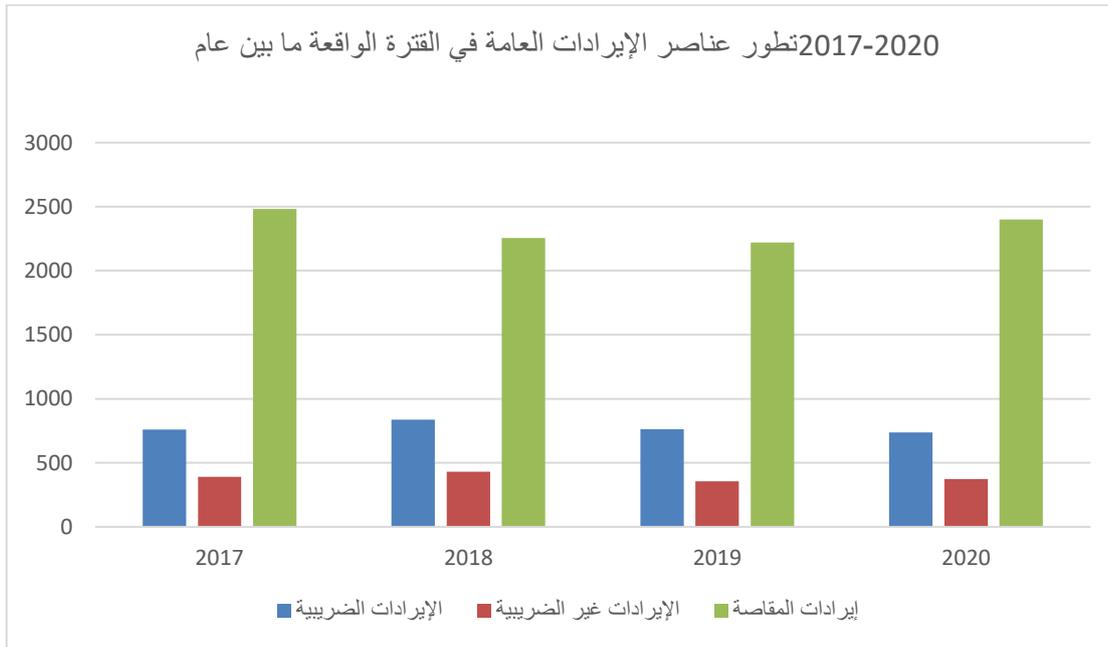
تعتبر خطة التنمية الوطنية ثمرة خطة التنمية التي سبقتها (خطة الإصلاح والتنمية 2008-2011) بحيث تم تطويرها وتضمينها مساهمة ومشاركة القطاعات المختلفة، وسعت الخطة إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها الأستمرار في تعزيز المسائلة في المؤسسات الحكومية، والأمثال لمبدأ

الفصل بين السلطات والأستمرار في إصلاح الأداء الحكومي المركزي والمحلي، ومزيد من الإصلاح لنظم الإدارة المالية الحكومية، وأيضاً إلى توسيع الوعاء الضريبي وتحسين درجة الإمتثال الضريبي. وبدأت السلطة الفلسطينية بتطبيق إصلاح شامل للإدارات الضريبية بمساعدة من صندوق النقد الدولي وإدارة التنمية الدولية، وكان هذا سبباً لارتفاع نسبة الإيرادات العامة عن السنوات التي سبقتها.

- مرحلة خطة التنمية الوطنية (2014-2016)

شكلت هذه الخطة المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط الوطني الشامل، التي أطلقتها الحكومة الفلسطينية في العام 2007 مستندة في ذلك إلى التراكم المعرفي والخطة التطبيقية من إعداد الخطط السابقة، وأشتملت الخطة على وضع إستراتيجيات شاملة لإصلاحات السياسة والإدارة الضريبية تتضمن توصيات من الخبراء الدوليين وتهدف الإستراتيجية إلى توسيع الوعاء الضريبي وزيادة عدد المكلفين وتعزيز إمتثال المكلفين المسجلين.

الشكل رقم (3.4) تطور عناصر الإيرادات العامة في الفترة الواقعة ما بين عام 2017-2020



المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات من جهاز الإحصاء الفلسطيني

أما فيما يخص الفترة الواقعة ما بين (2017-2020) فقد أستمرت الإيرادات العامة بالتنامي، ولكن بالرجوع للبيانات نلاحظ بأنه إيرادات المقاصة تشكل النسبة الأكبر من بين مكونات الإيرادات العامة من حيث النمو وما نتج عنه إزدياد الفجوة ما بين إيرادات المقاصة والإيرادات الضريبية وغير الضريبية وبشكل خاص في الأونة الأخيرة، حيث شكلت إيرادات المقاصة في العام 2020 ما نسبته

66.4% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة في حين بلغت نسبتها 55% من تلك الإيرادات في العام 1996.

أما عام 2020 فقد كان ذروة الأزمة العالمية وانتشار فايروس كورونا وما رافقه من شلل بكافة مناحي الحياة وتباطئ دورة الإقتصاد، وبالتالي تأثرت مكونات الإيرادات العامة بشكل سلبي وتراجعت مقارنة مع الأعوام التي سبقتها .

تطور الرسوم الجمركية:

تم إدخالها من قبل الإحتلال عام 1976، وفرضت بموجب قانون الضرائب على المنتجات المحلية لعام 1963 رقم 16 وقانون الضرائب والجمارك عام 1962 وتفرض على قيمة الواردات وبموجب إتفاق باريس الاقتصادي، يجوز للسلطة الوطنية أن تعدل النسب على السلع المدرجة في قائمتين تم تحديدهما في البروتوكول الإقتصادي في الإتفاقية الموقعة مع الإحتلال الإسرائيلي، ومنذ أن تم إحتلال أراضي الضفة الغربية عام 1967 تم إدخالها في إتحاد جمركي بشكل قصري وبصورة جزئية معها، وكانت التعرفة الجمركية التي تُفرض في الداخل المحتل هي ذاتها التي فرضت في أراضي الضفة الغربية، مع عدم السماح بتسويق المنتجات الفلسطينية المصنعة محلياً داخل الأراضي المحتلة أو تصديرها للعالم الخارجي ووضع العراقيل أمامها، وعلى الصعيد الآخر كانت أراضي الضفة الغربية عبارة عن سوق مفتوح أمام المنتجات الإسرائيلية التي يتم الترويج لها وإغراق الأسواق الفلسطينية بها دون مسائلة أو عراقيل.

وفي عام 1994 وبعد توقيع بروتوكول باريس الإقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية والإحتلال الإسرائيلي تم إجراء تعديل طفيف على الأوضاع بحيث أصبح التبادل التجاري فيما بينهم مزيجاً من الأتحاد الجمركي والمنطقة الحرة، فالإتفاق أعطى السلطة الوطنية الحرة في تحديد التعريفة الجمركية لبعض الأصناف التي يتم إستيرادها من الدول المجاورة حيث يتم تحديد الأصناف مسبقاً وتحتوي هذه القوائم على سلع ضرورية لبرامج التنمية والإعمار وأن هذه السلع تستورد من دول لها علاقة خاصة مع فلسطين، وما يزيد عن الكميات المحددة في هذه القوائم تخضع للنسب وفقاً للمعدلات الإسرائيلية وما يطرأ عليها من تعديلات. (عبد الكريم، 2000ص:693)

وبإستثناء تلك الأصناف المحددة، سيتم إتباع التعرفة الإسرائيلية المعمول فيها في إسرائيل وبموجب الإتفاق فأن الجمارك والضريبة المضافة المفروضة على السلع التي تدخل البلاد ومقصدها

أراضي السلطة الفلسطينية تؤول إلى السلطة الفلسطينية، وطالما أن نقطة الأستهلاك هي التي تحدد من له الحق في الجمارك المدفوعة، إذن حتى لو كان المستورد إسرائيلي ومقصد البضاعة أراضي السلطة الفلسطينية فأن الجمارك تكون من حقها، ولكن إذا قام تاجر فلسطيني بشراء بضاعة مستورده ولم يحدد مصبها النهائي من تاجر إسرائيلي بموجب فاتورة مقاصه عاديه فأن السلطة تفقد الحق في الحصول على الرسوم الجمركية وبالتالي فقدان مبالغ طائلة للسلطة الفلسطينية الحق فيها بما أن البضائع التي تم إستيرادها تم إستهلاكها في الأراضي الفلسطينية. (الجهري، 1979ص:15-9)

وتفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بما في ذلك رسوم التأمين والشحن، والتي تمر من خلال المعابر التي جميعها تحت السيطرة الإسرائيلية، ويجري تحصيلها من قبلهم وفقا للمعدلات السارية في إسرائيل ويتم بعد ذلك تحويل الجباية الجمركية للسلطة الفلسطينية وتمتاز هذه الرسوم بوفرة حصيلتها خاصة في فلسطين وذلك لضخامة المواد المستوردة وهي تشكل نسبة مرتفعة من الإيرادات الضريبية وتتحكم إسرائيل بشكل مطلق بحركة مرور البضائع، وتجييرها لخدمة أهدافها واقتصادها دون أي مراعاة للجانب الفلسطيني، وفي سبيل ذلك لا تتوانى عن تكبيد التجار الفلسطينيين خسائر مادية فادحة واحتجاز البضائع المستوردة من الخارج في الموانئ الإسرائيلية. (الخطيب، 2006، ص:20)

بناءً على ما تقدم، عدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على مواردها ومصادر إيراداتها بسبب الإحتلال الإسرائيلي وتحصيل إيراداتها بشكل كامل غير منقوص وهنا يجب الإشارة إلى أن الإحتلال الإسرائيلي يستخدم تحويل إيرادات المقاصة كورقة ضاغطة على السلطة الفلسطينية في كثير من الأحيان أو تحويل جزء منها، أثر سلبي مما يجعل موضوع الإيرادات العامة من المواضيع التي تتسم بالغموض وذلك بسبب أنه ومع توفر البيانات لدى جهات الاختصاص عن مقدار الإيرادات العامة إلا أن هذه البيانات جزء منها يعتمد على مصادر إسرائيلية وقد تكون حقيقية وقد تكون غير ذلك لا سيما أنه لا تتوفر أرقام حقيقية حول تلك الإيرادات أو لا يتم الإفصاح عنها بشكل كامل.

2.3.3 النفقات العامة:

مع التطور المتسارع الذي يشهده العالم، وتعاضم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية، تزايد الإهتمام من قبل الباحثين وصانعي القرار بدراسة النفقات العامة، حيث تعتبر إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، فهي الإنعكاس لكافة جوانب الإنشطة العامة وكيفية تمويلها.

وقد عُرفت النفقات العامة بأنها " الكفة الثانية للميزانية العامة للدولة في مقابل الإيرادات العامة للدولة". (بن داوود، 2012، ص:10)

أما (عبد السميع، 2012) فعرفها بأنها " مبلغ نقدي يُدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة". (عبد السميع، 2012، ص:41)

ويرى (عبد الغفور، 2013) بأنها " مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة". (عبد الغفور، 2013، ص:230)

ويعرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنها " العمليات التي تقوم بها إحدى وحدات الحكومة العامة وتؤدي إلى نقص في القيمة الصافية". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص:147)

ويمكن تعريف النفقات العامة بأنها الاموال التي يتم صرفها من قبل الحكومات على الالتزامات المترتبة عليها اتجاه شعوبها حيث تؤخذ هذه المصروفات من مجموع الإيرادات العامة حسب خطط مالية وأسس محددة للإنفاق، وقد اجمعت التعريفات السابقة بأن الهدف الاساسي من الانفاق العام هو إشباع الحاجات العامة للمجتمع.

■ أنواع النفقات العامة:

تُقسم النفقات العامة إلى عدة أقسام وهي كالآتي:

أولاً: النفقات العامة حسب إنتظامها ودورتها (عادية/غير عادية): (جعفري، 2016، ص:4)

- النفقات العادية: وهي النفقات المتكررة (أي تكرر في كل موازنة حتى مع اختلاف مقدارها من وقت لآخر) بشكل دوري ومنتظم في الموازنة العامة للدولة، في كل سنة مالية، على سبيل المثال لا الحصر أجور الموظفين، نفقات جباية الضرائب، المصروفات اللازمة لعمل المرافق العامة.
- النفقات غير العادية: وهي النفقات غير المتكررة وعادةً ما تكون هذه النفقات في حالات الطوارئ، الأزمات، الحروب، انتشار الأوبئة.

ثانياً: النفقات العامة من حيث أغراضها: (مراد، 2011، ص:33)

- نفقات إدارية: وتشمل الأجور والمرتبات والمكافآت، ونفقات السلطات العليا والإدارة المالية .

- نفقات إقتصادية: وتشمل نفقات الإشغال العامة، والتوريدات والإعانات الإقتصادية المختلفة كإعانة المشاريع الكاسدة التي تكون نشاطاتها الإقتصادية قليلة وبطئ العملية الإنتاجية فيها، ونفقات تخفيض الأسعار.
- نفقات إجتماعية: وهي عبارة عن المساعدات والخدمات الإجتماعية المختلفة من صحية وتعليمية وغيرها.
- نفقات مالية: تتمثل بأقساط إستهلاك الدين العام، وفوائده السنوية.
- نفقات عسكرية: وهي نفقات قوى الأمن العسكرية (الداخلية والخارجية) ونفقات التسليح.

ثالثاً: النفقات العامة حسب تأثيرها في الأنتاج القومي: (جعفري، 2016، ص:7)

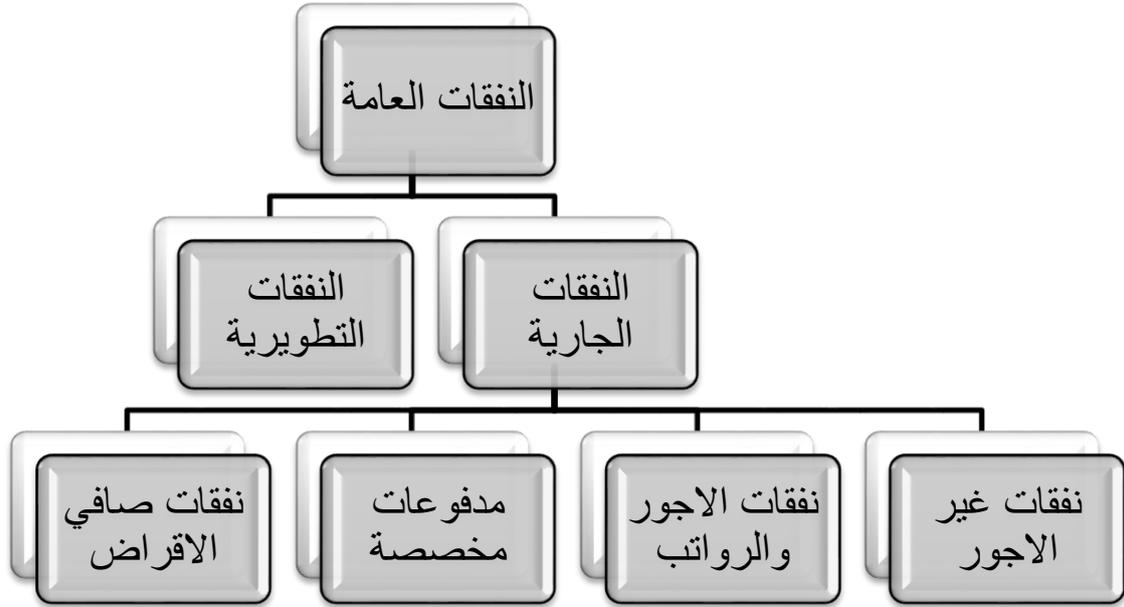
- النفقات الحقيقية: وتشمل هذه النفقات على مصروفات الحكومة ومشترياتها من سلع وخدمات انتاجية (الارض-العمل-رأس المال) التي تُمكن الحكومة من القيام بوظائفها التقليدية، والقيام بدور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- النفقات التحويلية: هي التي ليس لها مقابل مباشر ويتخذ هذا النوع من النفقات شكل المساعدات التي تقدم للطبقات الفقيرة وعادة ما تقوم الدولة بأقتطاع مبالغ من أصحاب الدخل الكبيرة وتحويلها لأصحاب الدخل المنخفضة، وهذا ما يطلق عليه بعلم المالية العامة بنفقات إعادة التوزيع.
- ومن الأمثلة على النفقات التحويلية الإعانات التي تُمنح للأسر الفقيرة، كالضمان الإجتماعي، وإعانات البطالة.

رابعاً: النفقات التطويرية والنفقات الجارية

- النفقات التطويرية : عرفت النفقات التطويرية بأنها النفقات التي تختلف عن النفقات الجارية أو التشغيلية أو التحويلية أو الرأسمالية، وأبرز ما يميز هذه النفقات عن غيرها عمرها الافتراضي، والبُعد التطويري التنموي لها. وبهذا المفهوم تكون للإئفاق التطويري عوائد حالية ومستقبلية، وهذه العوائد تكون على شكل أرباح أو زيادة في التشغيل أو زيادة التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار). أو عوائد غير مباشرة لها علاقة بتحسين البيئة الإقتصادية والإجتماعية وتحسين بيئة الأعمال من خلال تحسين البنية التحتية. (امان، 2019، ص:10)

- النفقات الجارية: تتمثل النفقات الجارية في الرواتب والأجور (وهي رواتب الموظفين العموميين) والنفقات غير الأجور والرواتب وتشمل (النفقات التحويلية/ والتشغيلية/ ونفقات رأسمالية عادية/ وصافي الإقراض).

الشكل رقم (4.3) النفقات العامة في الموازنة العامة الفلسطينية



المصدر: اعداد الباحثة بناء على التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية لعام 2019، ص:33

يوضح الشكل رقم (4.3) هيكل النفقات العامة في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وإستخلاصاً لما سبق، تُعد النفقات العامة كغيرها من عناصر الموازنة العامة أحد ادوات السياسة المالية المُستخدمة من قِبل السلطة الفلسطينية هذا إلى جانب أنها من العناصر المؤثرة على أداء الموازنة العامة، وعليه فإن العلاقة ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة هي علاقة طردية فكما إزدادت الإيرادات تتزايد النفقات سواء جارية أو تطويرية، وتستحوذ النفقات الجارية والمتمثلة في نفقات (الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية) على الحصة الأكبر من مخصصات الموازنة العامة الفلسطينية على خلاف النفقات التطويرية والتي تأتي في المرتبة الثانية وليست ذات أولوية، ولا تعتبر طارئة مهما كانت ضرورية " وهذه النفقات تعتمد على الدعم الخارجي الذي يخصص أكثر من 75% منه للإنفاق التطويري، فأى تراجع في هذه النسبة سيكون على حساب الأنفاق التطويري أو تعويضه من الموارد المحلية التي لم تغطِ فجوة النقص في التمويل لهذه النفقات". (امان، 2019، ص:5)

أي إعتماؤها الأساسي على المنح والمساعدات والدعم الخارجي وجزء بسيط يتم تمويله من خزينة

الدولة، مما يشكل عائقاً أمام النهوض في نمو الإقتصاد الفلسطيني، وقيام السلطة الفلسطينية بواجباتها وتحقيق أهدافها التنموية.

■ تطور النفقات العامة الفلسطينية

الجدول رقم (2.3) تطور النفقات العامة خلال الفترة (1995-2020)

(مليون دولار)

السنة	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات التطويرية
1995	635.5	501.5	134.0
1996	1072.1	829.8	242.3
1997	1130.1	867.8	262.3
1998	1074.7	838.9	235.8
1999	1181.9	942.5	239.4
2000	1668	1199.0	469.0
2001	1435	1095.0	340.0
2002	1246	994.0	252.0
2003	1462	1067	395.0
2004	1371	1371	0.0
2005	1937	1650	287.0
2006	1331	1050	281.0
2007	2342	2032	310.0
2008	3040.8	2825.8	215.0
2009	3001.9	2816	185.9
2010	2956.8	2684	272.8
2011	31179	2821.7	296.2
2012	2980.9	2769.9	211.0
2013	3207.9	3039.5	168.4
2014	3319.4	3158.5	160.9
2015	3320.9	3144.5	176.4
2016	3608.4	3391.9	216.5
2017	3786.8	3528.9	257.9
2018	3668.7	3391.8	276.9
2019	3540.1	3340.1	200.0
2020	3772.6	3603.8	168.8

المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات من جهاز الإحصاء الفلسطيني

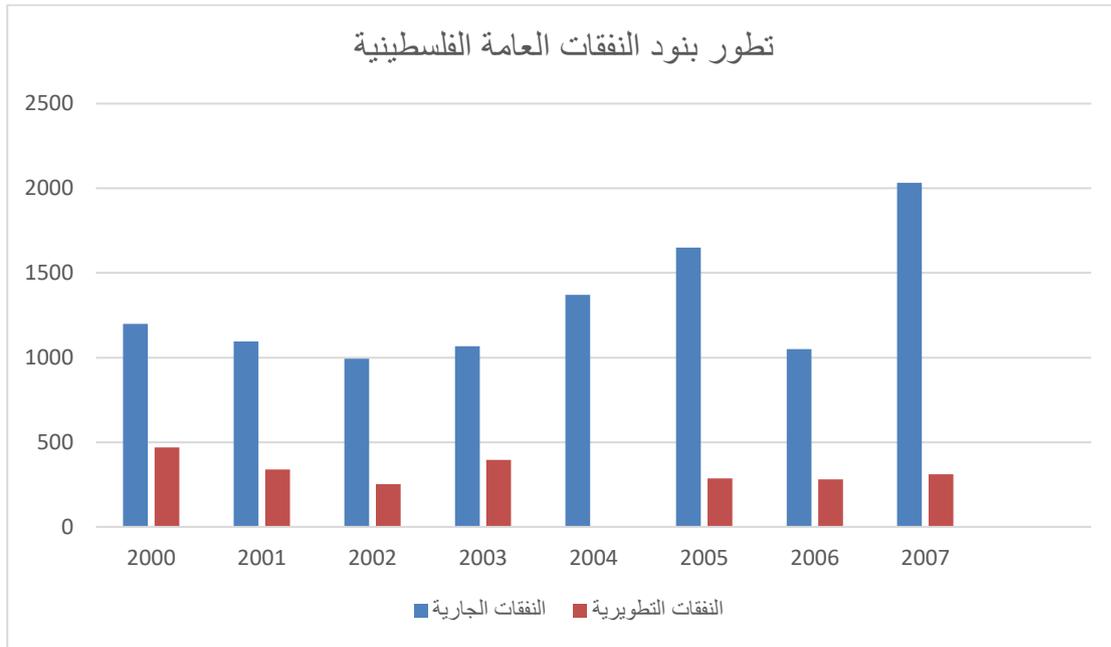
تشير البيانات في الجدول رقم (2.3) إلى أن النفقات العامة في موازنة السلطة الفلسطينية قد أخذت بالتزايد منذ تأسيسها فقد بلغت في عام 1995(635.1) مليون دولار إلى أن وصلت إلى

(3772.6) مليون دولار عام 2020. ويمكن تتبع تطورات النفقات العامة من خلال الإشارة إلى الفترات الزمنية التالية :

- الفترة الواقعة ما بين 1995-1999

أزادت النفقات الفلسطينية خلال هذه الفترة ما نسبته 14%، ويعزى ذلك إلى أن النفقات الجارية كانت تعتمد على الإيرادات المحلية (وهي ضئيلة نسبياً) وتوجيه المنح والدعم الخارجي إلى تمويل الإنفاق التطويري من أجل مشاريع البنية التحتية وإنشاء الوزارات والمؤسسات الحكومية، حتى عام 1999 وكانت قد بلغت النفقات العامة أعلى نسبة خلال هذه الفترة بسبب بدء السلطة الفلسطينية ممارسة صلاحياتها وتوسيع قاعدة التوظيف في القطاع الحكومي، وإتسمت هذه الفترة بقدر مقبول من الإستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، وانتظام تدفق المنح والدعم الخارجي لموازنة السطة الفلسطينية التي تم تخصيص الجزء الأكبر منها للنفقات التطويرية كما ذكرنا سابقاً.

الشكل رقم (5.3) تطور بنود النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2007 .



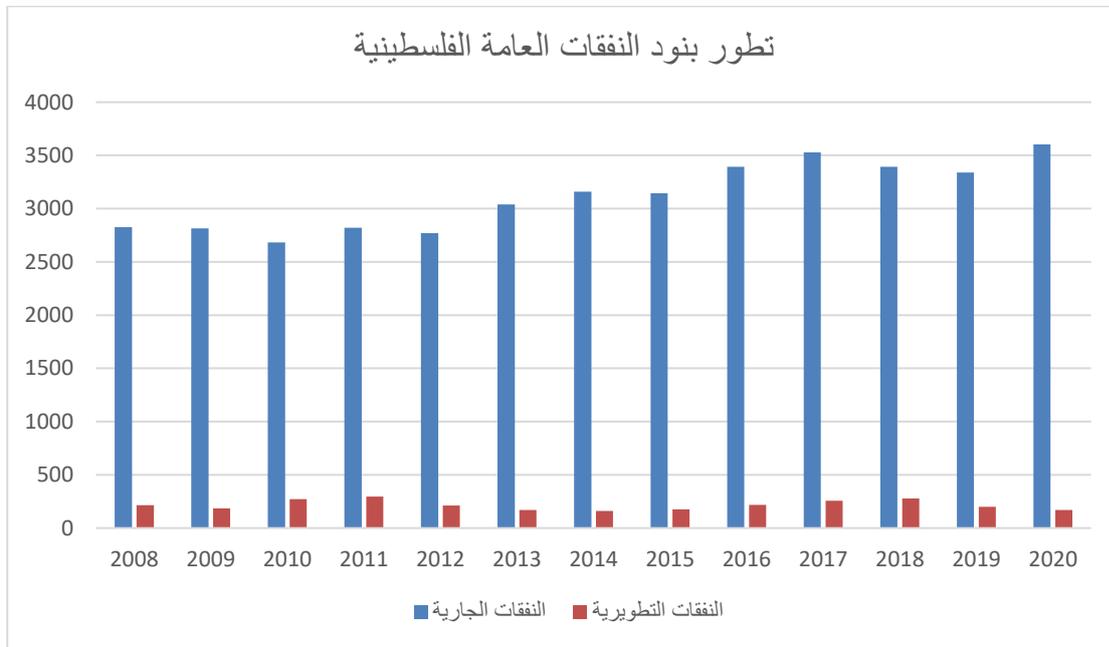
المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات من جهاز الإحصاء الفلسطيني

- الفترة الواقعة ما بين 2000-2007 .

شهدت هذه الفترة إندلاع الأنتفاضة الثانية مما نتج عنها ظروف إقتصادية وسياسية غير مستقرة، وشلل الحركة والنشاطات الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية مما دفع السلطة الفلسطينية نحو زيادة الأنفاق العام ورفع مستويات التشغيل وبالتالي الزيادة في بند الأجور والرواتب.

"وعلى الرغم من أن النفقات الجارية حققت تراجعاً عام 2002 بنسبة 3% مقارنة مع العام 2001، إلا أنه قد بقي مرتفعاً حيث إرتفعت نسبته في النفقات الجارية لتصل الى 63% بسبب تدهور البنود الأخرى المكونة للنفقات الجارية، وعلى الرغم من الإجراءات التي إتخذتها السلطة الفلسطينية للحد من التوظيف إستمر بند الأجور والرواتب في الإرتفاع الى أن وصل الى 1001 مليون دولار عام 2005، أما الفترة الواقعة ما بين 2006-2007 فشهدت هذه الفترة حالة من التقشف والتخفيض في الإنفاق العام وتخفيض بند الأجور والرواتب ومع ذلك بقيت نفقات السلطة مرتفعة قياساً على إيراداتها. أما عام 2007 فقد شهد إرتفاع قياسي في النفقات العامة أثر الانقسام بين الفصائل الفلسطينية مقارنة مع العام 2006". (ابومدلة والخضري، 2016، ص:230)

الشكل رقم(6.3) تطور بنود النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة 2008-2020.



المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات من جهاز الإحصاء الفلسطيني

يشير الشكل رقم (6.3) إلى الفجوة ما بين النفقات التطويرية والنفقات الجارية ونلاحظ بأن النفقات التطويرية نسبها متدنية مقارنة بالنفقات الجارية بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع النفقات العامة إذ لا تزال حصة النفقات التطويرية حصة متواضعة مقارنة بحصة النفقات الجارية بالرغم من أهميتها في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وقد أرتفعت نسبة النفقات الجارية بشكل ملحوظ، ففي عام 2008 إنخفض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للحصار السياسي والإقتصادي الذي فرضه الإحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية بعد الإنتخابات التشريعية التي حدثت عام 2006. " ثم تناقصت النسبة في الأعوام التي تلت 2009 إلى أن وصلت قيمتها الدنيا عام

2012 حيث بلغت (28.3%) و جاء هذا الإنخفاض بغض النظر عن الوضع الإقتصادي العام نتيجة لإستهداف مخطط من قبل السياسة المالية الفلسطينية في هذه الفترة والتي أتمدت إستراتيجية السياسة المالية المضبوطة. ويبدو أن التراجع الذي أصاب الفترة الواقعة ما بين (2013-2014) قد حد بشكل كبير من قدرة السياسة المالية الفلسطينية على الإستمرار في ذات الإستراتيجية، فعادت النفقات العامة إلى التزايد". (عبد الرزق، 2016، ص:49)

وأستمرت النفقات العامة في التزايد حتى عام 2019 إذ قامت الحكومة الفلسطينية باللجوء إلى موازنة الطوارئ، وهي موازنة تستخدمها الحكومات في حال عدم قدرتها على تحصيل الإيرادات أو إنفاق النفقات بكل أنواعها بما فيها الرواتب والأجور. وقد عملت الحكومة الفلسطينية بموازنة الطوارئ عدة مرات كانت المرة الأولى عام 2015 عندما أقرتها في النصف الأول من العام نتيجة لإحتجاز الإحتلال الإسرائيلي لإيرادات المقاصة، وتكرر الأمر مرة أخرى عام 2019 حين قام الإحتلال الإسرائيلي بإحتجاز ما يقارب (42مليون شيكل) بدل مخصصات ذوي الأسرى والشهداء. أما في الربع الأخير من العام شكلت الأزمة الصحية (كوفيد-19) تحدياً أثر على الإقتصاد الفلسطيني بشكل سلبي.

وفي عام 2020 وبالرغم من أن تداعيات الأزمة الصحية لا زالت تلقي بظلالها على الإقتصاد الفلسطيني إلا أنها شهدت أنتظام في تحويل إيرادات المقاصة وهو ما ساهم في زيادة النفقات الجارية المتمثلة في دفع فاتورة الرواتب والأجور، وعلى صعيد النفقات التطويرية فقد تضاعفت خلال النصف الثاني من عام 2020 حيث بلغت 3.7% من اجمالي النفقات العامة، وهو ما يشير إلى صعوبة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وبالتالي عدم قدرتها على رصد الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع تطويرية تسهم في استدامة وضعها المالي على المدى المتوسط والبعيد.

3.3.3 عجز الموازنة العامة:

الجدول رقم (3.3) تطور عجز الموازنة الفلسطينية للفترة (1995-2020).

(مليون دولار)

السنة	الرصيد الجاري	الرصيد الكلي (شاملاً النفقات التطويرية)	الرصيد الكلي بعد الدعم الخارجي (العجز الفانض)
1995	-90	-224	-86
1996	-184.3	-426.6	-135.1
1997	-60.6	-322.9	-54.8
1998	29.5	-206.3	30.0
1999	-1.0	-240.3	4.6
2000	-259.8	-729.0	-219.0
2001	-824.6	-1162.0	-313.0
2002	-751.6	-956.0	-259.0
2003	-493.0	-888.0	-268.0
2004	-478.0	-478.0	-125.0
2005	-624.0	-911.0	-275.0
2006	-704.0	-985.0	34.0
2007	-951.0	-1261.0	61.0
2008	-1493.0	-1708.0	270.1
2009	-1641.4	-1827.3	-425.5
2010	-1081.9	-1354.7	-144.4
2011	-784.6	-1080.8	-103.3
2012	-807.0	-1018.0	-85.9
2013	-930.8	-1099.2	258.7
2014	-654.7	-815.6	414.8
2015	-553.6	-730.0	66.8
2016	-109.8	-326.3	440.0
2017	-143.3	-401.3	319.1
2018	-197.1	-217.9	190.9
2019	-369.3	-569.3	-77.1
2020	-428.7	-597.5	-133.4

المصدر: اعداد الباحثة بناءً على بيانات الموازنة العامة الفلسطينية المنشورة

أن من أهم المشاكل الاقتصادية والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء النشاط الاقتصادي هي معضلة عجز الموازنة العامة، لذلك تولي الدول أهمية كبير لهذه المشكلة وإلى آليات مواجهتها وما السياسات المقترحة من قبل صناعات القرار لتخطيها.

حيث أن عجز الموازنة في فلسطين يحتاج لحلول جذرية وتدرجية ترتبط بجاني الموازنة من خلال زيادة التحصيل الضريبي المحلي وتقليص الإنفاق العام حتى يتوازى مع الإيرادات العامة. (ماس، 2011، ص: 23)

ويعرف العجز في الموازنة العامة بأنه " الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويعود هذا العجز إلى النفقات الحكومية الضخمة والمتزايدة من جهة، وإلى عجز الإيرادات المحلية وإنخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى. (عبيد، 2015، ص: 51)

وُعرف العجز العام في القانون الفلسطيني رقم (7) لسنة (1998) بأنه " مجموع الإيرادات مطروحاً منها النفقات ويسمى عجزاً في حال كانت النفقات أكبر من الإيرادات، ويمول عجز الموازنة بواسطة تخفيض النفقات أو زيادة الإيرادات أو بواسطة إقتراض محلي أو خارجي".

أذاً ومن خلال ما تقدم من تعريفات نرى أن العجز العام في الموازنة هو قصور يصيب المخطط المالي للدولة، نتيجة لإرتفاع نسبة الإنفاق عن ما يتوفر من الإيرادات العامة، أي نقص في الإيرادات عن تمويل النفقات العامة وما ينتج عنه من عدم قدرة الدولة على القيام بوظائفها والوفاء بالتزاماتها.

أشكال عجز الموازنة العامة

تعددت أنواع عجز الموازنة العامة حسب الدراسات وأراء الباحثين ونذكر أهمها:

- **العجز الأساسي:** " وهو العجز بدون فوائد لإستبعاده لجميع إعمادات الفوائد، حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسين أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الموازنة الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم بإستبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية والتي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على هذه الدول". (دردوري، 2014، ص: 149)
- **العجز الجاري:** " هو الفرق بين الإيرادات المحلية والنفقات الجارية، وهنا يتم إستثناء المساعدات الدولية والمنح لدعم الموازنة". (عبد النبي، 2012، ص: 121)
- **العجز الشامل:** " فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز؛ ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساوياً للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة، والقطاع العام، ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا العجز لا بد من تغطيته بإقتراض جديد، إضافة الى ذلك فهذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية". (دردوري، 2014، ص: 149)
- **العجز المفروض:** " هي الأعباء والنفقات التي تطرأ على الدولة في فترات الأزمات، الكوارث، والحروب، وهي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية الذي يؤدي في بعض الحالات إلى الأختناق". (بريقي، 2002، ص: 35)

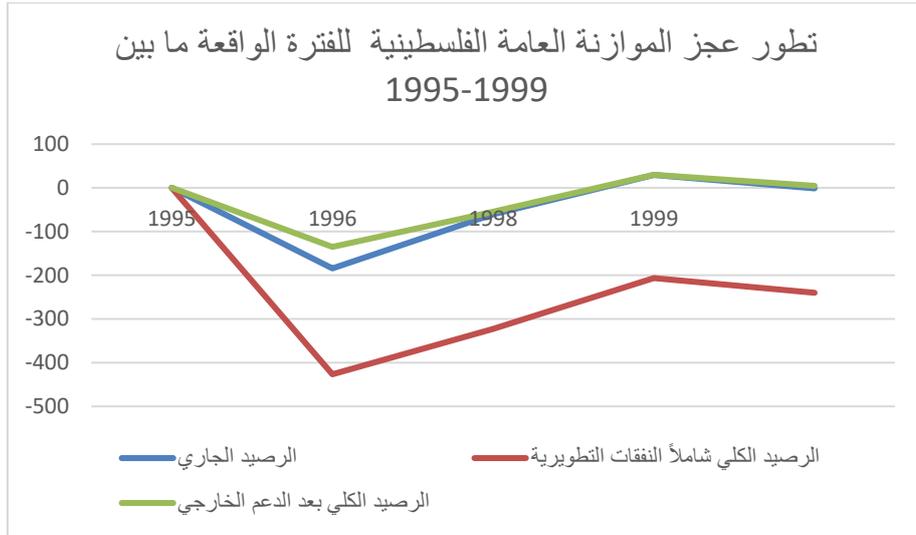
• **العجز الهيكلي:** هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة". (البواب، 2000، ص:41)

■ **تطور عجز الموازنة العامة الفلسطينية:**

على الصعيد الفلسطيني، " فمنذ قدوم السلطة الفلسطينية أخذت على عاتقها إرساء دعائم الإقتصاد الوطني، والتخفيف من التشوهات التي أصابت الإقتصاد الفلسطيني نتيجة للإحتلال الإسرائيلي، وأعدمت في ذلك على المنح والمساعدات المالية الخارجية، وتعدت ذلك الى البحث عن مصادر تمويلية محلية بالرغم من العوائق التي تقف أمام محاولاتها من أبرزها المنافذ الحدودية المفتوحة وعدم سيطرتها عليها أو الحد من ظاهرة التهرب الجمركي التي تتخر في جسم الإقتصاد الفلسطيني وبالتالي محدودية قدرتها على توفير تمويل ذاتي واللجوء إلى الإقتراض وما يترتب عليه من تبعيات سلبية، ومع تطور الأحداث السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وتعرضه للحصار المالي، نجد بأن السلطة الفلسطينية عاجزة عن مسايرة مسؤولياتها والتزاماتها المالية، وأخذ العجز المالي يَدُب في جسم السلطة الفلسطينية والإقتصاد، حتى أصبح كلاهما أو أحدهما على الأقل مهدداً بالإنهيار". (أبو القمصان، 2015، ص:67)

وقد عانت الموازنة العامة الفلسطينية من العجز المالي في كثير من السنوات، على الرغم من أنها حققت فائضاً في الرصيد الكلي بعد المساعدات والدعم الخارجي في عام 1995، وشهدت الموازنة إرتفاع في العجز في الرصيد الجاري بسبب إنخفاض الإيرادات المحلية والمنح والمساعدات في الأعوام التي تلتها (1997-1999) وأرتفاع النفقات الجارية، وبالرغم من أن الموازنة العامة سجلت فائضاً في بعض السنوات ولو كان طفيفاً إلا أن الطابع العام لها إتسم بالعجز شبه الدائم مما تسبب في إيجاد أزمة بنيوية شكلت تحدي لصانع القرار الفلسطيني.

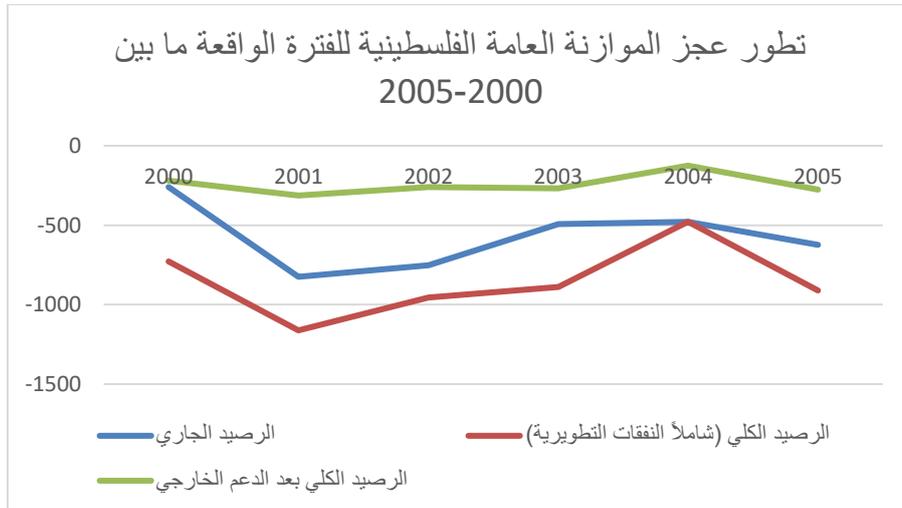
الشكل رقم (7.3): تطور عجز الموازنة العامة الفلسطينية للفترة الواقعة ما بين 1995-1999



المصدر: اعداد الباحثة بناءً على بيانات الموازنة العامة الفلسطينية المنشورة

يوضح الشكل رقم (7.3) حجم العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث بلغ عجز الموازنة في الرصيد الكلي بعد الدعم الخارجي عام 1995 ما يقارب (-86) مليون دولار، أما في الرصيد الجاري فقد بلغ (-90) مليون دولار والرصيد الكلي شاملاً النفقات التطويرية فقد كانت (-224) مليون دولار، أما عام 1998 فقد شهد الرصيد الجاري فائضاً قدر بحوالي (29.5) مليون دولار، وفائضاً في الرصيد الكلي بعد الدعم الخارجي قدر بحوالي (30) مليون دولار، كان الرصيد الجاري يمول من الإيرادات المحلية خلال هذه الفترة، وسجل عام 1998-1999 فائضاً في الموازنة العامة.

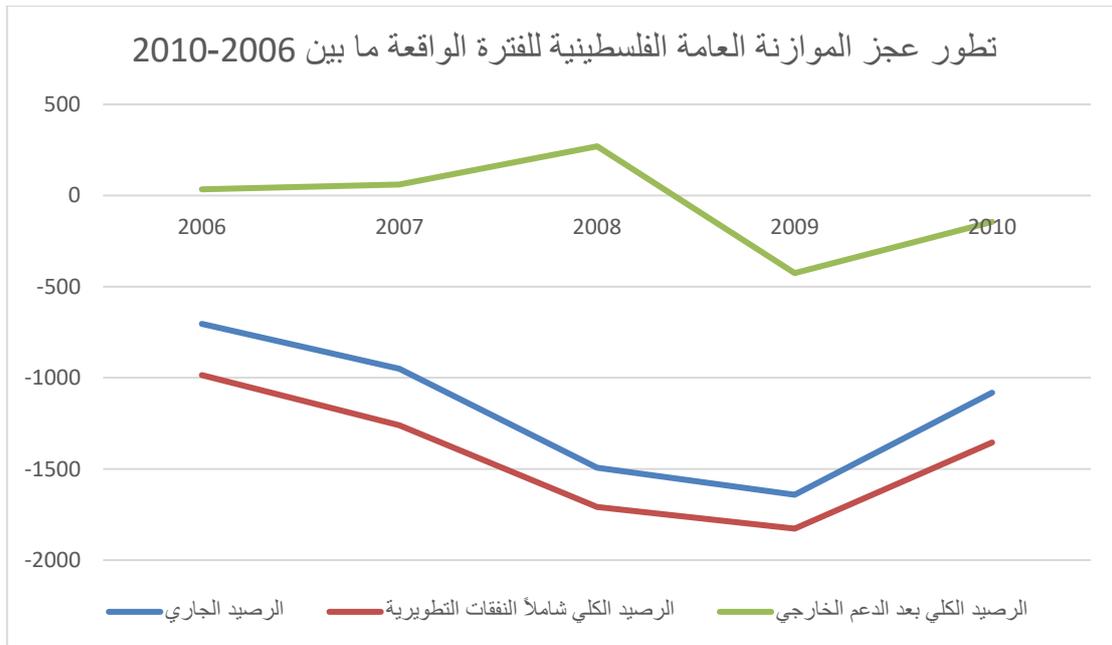
الشكل رقم (8.3): تطور عجز الموازنة العامة الفلسطينية للفترة الواقعة ما بين 2000-2005



المصدر: إعداد الباحثة بناءً على بيانات الموازنة العامة الفلسطينية المنشورة

وفي الفترة الواقعة ما بين 2005-2000 فقد إستمر عجز الموازنة العامة بالتزايد خلال هذه الفترة فبلغ عام 2000 ما يقارب (-260) مليون دولار في الرصيد الجاري ، وما يقارب (-730) في الرصيد الكلي شاملاً النفقات التطويرية، وبلغ العجز بعد الدعم الخارجي (-220) مليون دولار، وقد سجل العجز الكلي (قبل الدعم الخارجي شاملاً النفقات التطويرية) في الأعوام ما بين 2001-2004 تزايداً مستمراً فبلغ عام 2001 (-1162) مليون دولار لينخفض عام 2004 الى (-478) مليون دولارويمكن تفسير ذلك لعدة أسباب أبرزها الزيادة في بند النفقات الجارية (فاتورة الرواتب والأجور) وإزدياد التوتر السياسي. ويلاحظ أن هذه الفترة لم تشهد أي فائض في الموازنة العامة ويعزى ذلك لإندلاع الانتفاضة الثانية، وإنخفاض مستوى النشاط الإقتصادي نتيجة للإجراءات الإسرائيلية من حصار وإغلاق الأراضي الفلسطينية.

الشكل رقم (9.3): تطور عجز الموازنة العامة الفلسطينية للفترة الواقعة ما بين 2006-2010

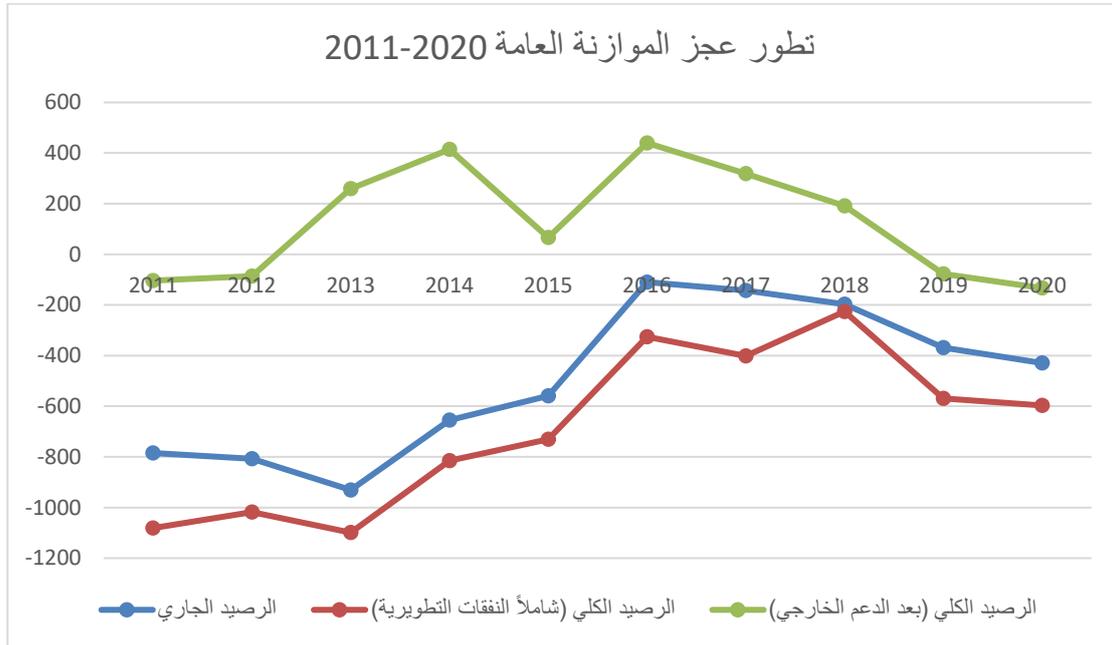


المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات الموازنة العامة الفلسطينية المنشورة

أما الفترة الواقعة ما بين 2006-2010 وصل العجز في الرصيد الجاري ما يقارب (-704) مليون دولار عام 2006 ووصل العجز قبل المساعدات ما يقارب (-985) مليون دولار. " وزاد تفاقم مشكلة المالية العامة بشكل غير مسبوق حيث إرتفع العجز في الرصيد الجاري ليصل إلى (-951) مليون دولار عام 2007، تم تمويله من خلال الدعم الخارجي الكبير الذي حصلت عليه السلطة الفلسطينية من الدول المانحة، والذي فاق التوقعات الأمر الذي أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغ (61) مليون دولار". (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2008، ص:21)

وفي العام 2008 إرتفع عجز الموازنة العامة بنسبة (57%) مقارنة مع العام 2007 وبسبب إرتفاع بند النفقات وتجاوزه بند الإيرادات، فقد حقق الرصيد الجاري عجزاً بمقدار (1493) مليون دولار تم تمويله أيضاً من الدعم الخارجي الذي حصلت عليه السلطة الفلسطينية من الدول المانحة. وأرتفعت قيمة العجز في الرصيد الجاري بنسبة (9.9%) في العام 2009 مقارنة مع العام 2008 ليصل إلى (1641) مليون دولار ، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بمستوى أعلى من إنخفاض الحاصل في النفقات الحكومية، وقد رافق ذلك إنخفاض في مستوى الدعم الخارجي لسد العجز في موازنة السلطة الفلسطينية بنسبة (29.1%) وأستقر العجز الكلي بعد المساعدات والمنح ما يقارب (425) مليون دولار. أما في العام 2010 فقد ترك النمو في صافي الإيرادات المحلية المتزامن مع إنخفاض النفقات الجارية أثره على عجز الرصيد الجاري الذي تراجع بنسبة (35.7%) وبالرغم من إنخفاض قيمة الدعم الخارجي بنسبة (8.9%) فأن الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات في موازنة السلطة الفلسطينية إنخفض بنسبة (87.4%).

الشكل رقم(10.3): تطور عجز الموازنة العامة الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين 2011-2020 .



المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات الموازنة العامة الفلسطينية

يوضح الشكل رقم (10.3) تراجع العجز في الرصيد الجاري خلال العام 2011 ليلبغ (784) مليون دولار في حين كان قد بلغ عام 2010 (1081) مليون دولار،" ويعزى هذا التراجع إلى زيادة صافي الإيرادات المحلية بحوالي (13%) مقابل إستقرار إجمالي النفقات العامة، وترجع الدراسات أن السبب في زيادة الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وتقليل الإعتماد على المساعدات الخارجية

من خلال ترشيد الإنفاق العام وتحسين التحصيل الضريبي أدى إلى إستمرار تراجع العجز في الرصيد الجاري خلال الأعوام القليلة السابقة، أما العجز الكلي شاملاً المنح والمساعدات فقد بلغ نحو (103) مليون دولار وتم تمويله من المصارف المحلية". (سلطة النقد الفلسطينية، 2011، 2012، ص: 44)

وفي العام 2013، فقد نما عجز الرصيد الجاري ليلبغ (930.8) مليون دولار وقابل ذلك إرتفاع في الدعم والمساعدات المقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، فحقق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات فائضاً بقيمة (259) مليون دولار .

وفي الأعوام ما بين 2014-2015 ، فقد إنخفض العجز في الرصيد الجاري ليلبغ نحو (654.7) عام 2014 ويعزى ذلك إلى زيادة إيرادات المقاصة والإيرادات غير الضريبية إضافة إلى التعديلات التي قامت بها وزارة المالية في بند الإنفاق على استخدام السلع والخدمات حيث ساهم في تخفيض العجز، كما تراجع العجز في الرصيد الكلي (شاملاً النفقات التطويرية) مقارنة بعام 2013 ليلبغ (815.6) مليون دولار أما العجز في الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي فقد حقق فائضاً بنحو (414.8) مليون دولار. وفي العام 2015 إنخفض العجز في الرصيد الجاي مقارنةً مع العام السابق حيث بلغ (553.6) مليون دولار ويعود بشكل أساسي إلى الإرتفاع بنسبة الإيرادات العامة بشكل أكبر من نسبة النفقات العامة، كذلك تراجع العجز في الرصيد الكلي قبل الدعم بنحو 5.1% مقارنةً بالعام السابق، ليلبغ حوالي (730) مليون دولار. وحقق الرصيد الكلي بعد الدعم الخارجي فائضاً بنحو (66.8%) مليون دولار حيث يتضح التراجع الحاد في حجم المنح والمساعدات الخارجية المرتبطة بالوضع السياسي وتذبذب وعدم إنتظام تدفق الإيرادات العامة .

وفي عام 2016" أدت التطورات في جانبي المالية العامة خلال عام 2016 إلى إنخفاض ملحوظ في عجز الرصيد الجاري إلى حوالي (109.8) مقارنةً بعجز بلغت قيمته عام 2015 (553.6) ويعود ذلك إلى الزيادة في حجم الإيرادات العامة بشكل أكبر من النفقات العامة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحسن في العجز الجاري لا يعني بالضرورة تحسن في إستدامة الوضع المالي الحكومي، وإنما جاء نتيجة للزيادة غير الطبيعية في الإيرادات العامة (إيرادات المقاصة، والإيرادات غير الضريبية تحديداً) بناء على الأتفاقيات التي وقعتها وزارة المالية خلال العام وبالتالي نجم عنها تدفقات مالية كبيرة". (سلطة النقد، 2016، ص: 31) أما فيما يخص الرصيد الكلي قبل الدعم الخارجي فقد بلغ (326.3) مليون دولار وحقق الرصيد الكلي بعد الدعم الخارجي فائضاً يقدر (440) مليون دولار.

وفي الفترة الواقعة ما بين 2019-2020 شهدت هذه الفترة إرتفاع في عجز الرصيد الجاري مقارنةً بعام 2018 حيث بلغ قيمة العجز (369.3) ويعزى ذلك إنخفاض الإيرادات العامة وبشكل يفوق النفقات العامة. وبالرغم من التطورات الحاصلة في جانبي المالية العامة خلال عام 2020 إلا أن العجز في الرصيد الجاري بلغ (427.8) مليون دولار، أما الرصيد الكلي قبل الدعم الخارجي بقي مستقرًا عند مستوى العام السابق بما يقارب (597.5) مليون دولار. "يظهر بوضوح تزايد العجز في الرصيد الكلي قبل وبعد المنح والمساعدات في تخفيض العجز الكلي، وخصوصاً عند أخذ الاعتبارات المتعلقة بتذبذب الإيرادات العامة تحديداً إيرادات المقاصة التي ترتبط عادةً بالوضع السياسي القائم. وهو ما يشير أيضاً إلى ضعف الوضع الحكومي المالي وذلك لإرتهانه بتطورات الأوضاع السياسية والإقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للبلدان المانحة". (سلطة النقد الفلسطينية، 2020، ص: 24)

■ أسباب عجز الموازنة العامة الفلسطينية:

تعدت الأسباب والمعوقات التي تؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة ومن أهمها:

- سيطرة الإحتلال على الأراضي الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية: إذ أن الإقتصاد الفلسطيني لا زال يعاني من اليد الثقيلة للإحتلال، التي تبرز بشكل سافر في السيطرة والإستحواذ على معظم الإقتصاد الفلسطيني من أرض وثروات طبيعية وموارد إقتصادية، هذا بالإضافة إلى السياسات والإجراءات العدائية التي تمارسها سلطات الإحتلال، لإحباط الجهود التنموية الفلسطينية والدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد تعرض هذا الإقتصاد إلى موجات من التدمير والتخريب الذي طال بنيته التحتية ومنشأته ومرافقه العامة والخاصة. هذا إلى جانب تعطيل التجارة الداخلية والخارجية وزيادة المخاطر على النشاط الإقتصادي، ويضعف التنافس بين المنتجات والخدمات الفلسطينية بشكل كبير. (ابو القمصان، 2015، ص: 86)

- الأزمات الاقتصادية: حيث تتعرض الأراضي الفلسطينية إلى أزمات إقتصادية بشكل مستمر منها أزمة جائحة كورونا والتي عانت منها على كافة المستويات حيث أدت إلى زيادة نسبة البطالة وإرتفاع نسبة الفقر، وللتخفيف من حدة هذه الأزمات التي تتعرض لها تتجه الحكومة الفلسطينية مجبراً إلى زيادة حجم الإعانات التحويلية كالإعانات الإجتماعية، هذا إلى جانب تبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي كما ذكرنا سابقاً والإتفاقيات الإقتصادية المجحفة بحق الشعب الفلسطيني، وضعف مساهمة مصادر الإيرادات المحلية في تمويل الإنفاق العام.

- الأوضاع السياسية في البلاد: حيث تؤثر الأوضاع السياسية الفلسطينية والعلاقة مع الدول على تذبذب المعونات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية وهو ما يُعرضها لأزمات مالية متكررة، وذلك نتيجة لإخلال الدول المانحة بوعودها المالية وعدم التزامها.

- إزدياد حجم النفقات الجارية التي تقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة لزيادة حجم القطاع العام مما ساهم في إرتفاع فاتورة الرواتب والأجور في بنود الموازنة العامة الفلسطينية بالقطاع العام. بالإضافة إلى تراجع حصة النفقات التطويرية مما يؤثر سلباً على حجم المشاريع التنموية داخل الأراضي الفلسطينية وبالتالي إنخفاض حجم الإيرادات المحصلة.

- إرتفاع نسبة التهرب الجمركي والضريبي بالطرق المشروعة وغير مشروعة، وما ينتج عنه من إنخفاض الإيرادات الجارية، وإرتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة، فعندما تقوم الحكومة بالعمل على تبسيط الإجراءات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية والعمل على تعديل التشريعات الضريبية وزيادة مرونة النظام الضريبي، فإن ذلك سيؤدي إلى مساهمة الإيرادات الجمركية في تمويل خزينة الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار عدالة توزيع العبء الضريبي وتحفيز الإستثمار.

وعليه بسبب قلة الموارد المحلية وسيطرة الإحتلال الإسرائيلي على معظمها، وتعنته بتحويل إيرادات المقاصة، هذا إلى جانب معاناة السلطة الفلسطينية من الأزمات المالية المستمرة، يضع الموازنة العامة الفلسطينية أمام عجز كلي وبشكل متكرر. "بالرغم من أن السلطة الفلسطينية تعتمد على المساعدات والمنح الخارجية في تمويل العجز المالي، والإقتراض من المصارف المحلية لسد الفجوة والعجز المالي في الموازنة العامة، ويلاحظ أنه في الأعوام الأخيرة أن السلطة الفلسطينية قد تبنت الية التخفيض من المنح والمساعدات والتوجه نحو الإعتماد ودعم الموارد المحلية المتاحة لتغطية النفقات العامة، إلا أن الرصيد الجاري ما زال يعاني من عدم كفاية الجباية المحلية، بسبب كبر حجم النفقات والأجور والرواتب، مما أدى إلى الأقتراض من المصارف المحلية في ظل عدم وجود مصادر تمويل أخرى كسندات وأذونات الخزينة، وبالتالي تراكم المتأخرات وتزايد حجم مديونية الحكومة إتجاه المصارف المحلية، وما نتج عنه إختلالاً هيكلياً بين الإيرادات والنفقات، كل ذلك أدى إلى أثار سلبية كانت متوقعة كالضغوط السياسية والأمنية لمطالب الدائنين، وشروط المنظمات الدولية". (ابو القمصان، 2015، ص:88)

4.3.3 الدين العام

يعتبر الدين العام من المواضيع الهامة والأركان الرئيسية للموازنة العامة التي يجب تضمينه في هذه الدراسة لطالما أرتبط أرتباط وثيق في الموازنة العامة، ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية والأزمات الإقتصادية التي مرت بها والتي لا زالت تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية وفي ظل توقف الدعم الخارجي لموازنة السلطة مما يساهم في تنامي حجم الدين العام .

■ مفهوم الدين العام:

عُرف الدين العام على أنه " الرصيد المتراكم القائم لمجموع دين الحكومة الذي تصدره للعامة" ويمثل مجموع الدين المتراكم إضافة إلى العجز الحالي في الموازنة العامة. (الشثري، 2011، ص:1) ويأخذ الدين العام عدة اشكال منها سندات تصدرها الحكومة سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، أو أن يكون بأشكال مختلفة مثل الصكوك وأوراق مالية وقروض وتسهيلات بنكية أخرى، ولكن حتى يتم إدراج الدين لابد أن يكون دين قائم، حيث أن الدين المسدد لا يدخل ضمن الدين العام، من ناحية أخرى فإن الاعتبار الحاسم هو ما إذا كان للدائن مطالبة على المدين، بتعبير آخر فإن الدين ينشأ عادةً عن قيام وحدة مؤسسية، وهي المدين، وعادة ما يكون ذلك بموجب ترتيب تعاقدى يحدد شروط سداد المبلغ المستحق. (صندوق النقد الدولي، 2014)

ويتم تصنيف الدين العام حسب تصنيفات متعددة بحسب مصدر الدائنين، مثل الدائنون الرسميون وهم الحكومات أو المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الحكومة أو الكيانات الدولية، في مقابل الدائنين غير الرسميين وهم تحديداً من القطاع الخاص.

وعرف القانون الفلسطيني رقم 24 لسنة 2005 الدين العام "بأنه الرصيد القائم للالتزامات المالية الحكومية غير المسدد، والمترتب عليه دفعه تسديداً لالتزاماتها". (قانون الدين العام رقم 24 لسنة 2005)

فالدين العام هو عبارة "عن تراكم مستحقات مالية على السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة لجؤها لسياسة الإقتراض من البنوك المحلية والخارجية بالإضافة إلى المؤسسات لتغطية الإلتزامات المترتبة عليها في ظل تزايد النفقات وتراجع الإيرادات المتحصلة".

▪ وينقسم الدين العام الى قسمين وهما:

- **الدين العام الداخلي:** وهو ما يترتب على الحكومة من إلتزامات مالية لتدفعها للجهات التي قامت بالإقتراض منها بموجب سندات حكومية، أو من البنوك المحلية والمؤسسات المالية المحلية الأخرى.

" ويشمل الدين العام الداخلي على القروض من المؤسسات المالية والسندات الحكومية. وبالتالي فإن الدين العام الداخلي في بيانات وزارة المالية يشمل هذه الفئات فقط. حيث تتكون أساساً إلتزامات السلطة الفلسطينية من المتأخرات المستحقة عليها لموردي السلع والخدمات من القطاع الخاص، حيث تعتبر جوهر الموضوع لتأثيرها الفوري والمباشر على مجمل الأنشطة الإقتصادية، كما لا تشمل بيانات وزارة المالية مستحقات هيئة التقاعد والمعاشات على وزارة المالية، والتي تبلغ حوالي ملياري دولار، وبإحتسابهما فإن مديونية الحكومة الفلسطينية تتجاوز معدل موازنتها السنوية". (امان، 2019، ص 13)

- **الدين العام الخارجي:** وهي الأموال التي تقوم الحكومة بإقتراضها من الدول الأخرى والمؤسسات والهيئات الخارجية.

▪ **تطور الدين العام الفلسطيني:**

الجدول رقم(4.3): تطور الدين العام الفلسطيني خلال الفترة (1995-2020).

(مليون دولار)

السنة	الدين العام	الدين المحلي	الدين الخارجي
1995	68	33	35
1996	229	86	143
1997	438	254	184
1998	547	324	223
1999	648	355	293
2000	862.97	342.85	520.12
2001	911	312	599
2002	749	151	597
2003	849	238	611
2004	1002	391	611
2005	1196.86	572.55	624.31
2006	1055	426	629
2007	1451	417	1034
2008	1557	523	1034
2009	1736	649	1087
2010	1882.84	839.57	1043.27
2011	2213.0	1098.5	1114.5
2012	2482.5	1384.7	1097.8

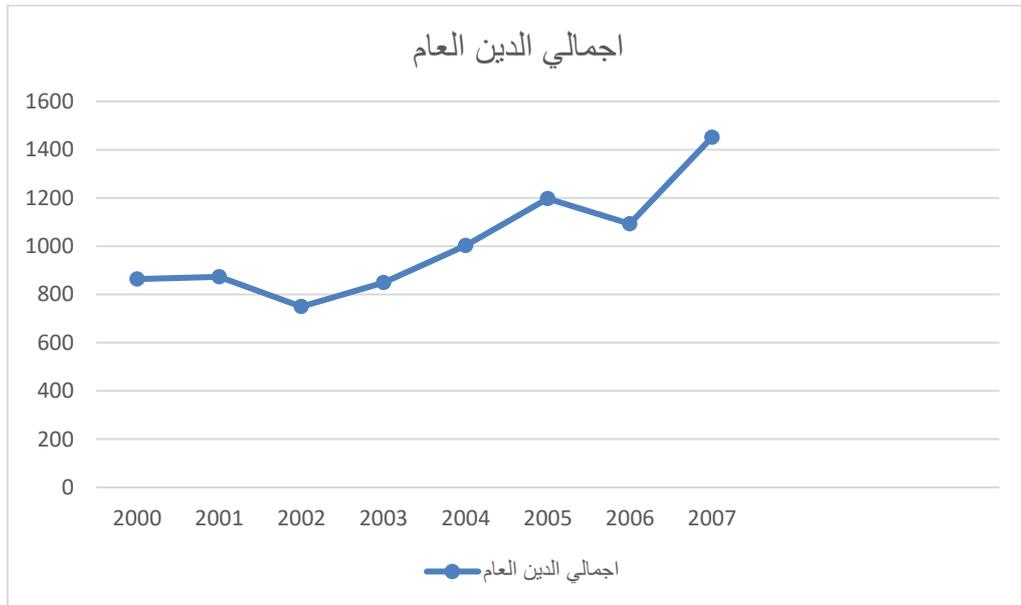
1108.6	1267.6	2376.2	2013
4246.7	4399.4	8646.1	2014
1070.70	1466.50	2537.20	2015
1044.0	1439.8	2483.8	2016
1042.0	1501.1	2543.1	2017
1032.00	1337.90	2369.90	2018
1218.0	1577.2	2795.2	2019
1324.7	2324.6	3649.3	2020

المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات الموازنة العامة الفلسطينية

يوضح الجدول رقم (4.3) أن نشأة الدين العام الفلسطيني تعود لبدائية تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها الرسمية، وعند تتبع البيانات التي نشرت عن الدين العام نجد بأنه بلغ (83مليون دولار) عام 1995، وفي عام 1996 وصل حجم الدين العام الى (300 مليون دولار)، أما عام 1999 وواصل بالإرتفاع حتى بلغ (648 مليون دولار) ووصلت نسبة الدين العام الخارجي المتمثلة بالإقتراض من الجهات الدولية بين عامي 1995-1999 الى 52% من إجمالي حجم الدين الإجمالي . (ابو مدللة والعجلة، 2013، ص:276) وتشير البيانات أن أعلى نمو للدين العام خلال هذه الفترة سُجل عام 1996 حيث قفز بشكل قياسي مقارنةً في عام 1995، ويعزى ذلك إلى أن هذه الفترة شهدت المرحلة التأسيسية للسلطة الفلسطينية وإقامة مؤسساتها.

الشكل رقم (9.3) : إجمالي الدين العام خلال الفترة (2000-2007)

*القيمة ادناه (مليون دولار)



(المصدر: اعداد الباحثة بناء على بيانات الموازنة العامة الفلسطينية)

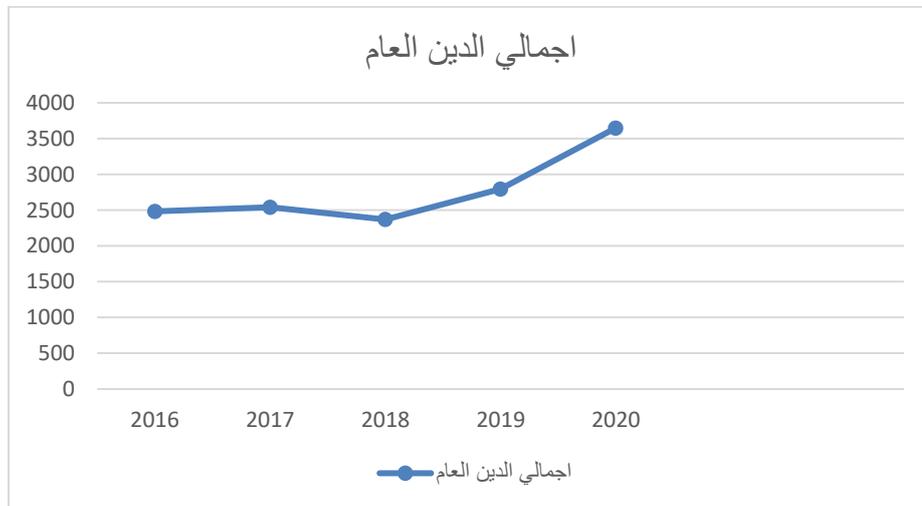
يشير الشكل رقم (9.3) إلى أن إجمالي الدين العام قدر عام 2000 (862.97) مليون دولار، وشهد إجمالي الدين العام عام 2002 تراجعاً نسبياً في نمو الإقتراض بنسبة 14% مقارنة بعام

2001 وخلال هذه الفترة كان الدين الخارجي مستحوذاً على النسبة الأكبر من إجمالي الدين العام بنسبة تجاوزت في بعض السنوات 87% و79% كما حدث في عامي 2002-2003 .

وشهدت الفترة الممتدة ما بين 2006-2007 وهي الفترة التي أجريت فيها الإنتخابات التشريعية وأنتهت بفوز حركة حماس، نمو الدين العام بنسبة 40% وقد تم تفسير ذلك أن السبب الأساسي تعرض السلطة الوطنية الفلسطينية لحصار مالي من قبل (اسرائيل) والدول المانحة، رفضاً لنتائج الإنتخابات.

وفي الفترة الواقعة ما بين عام 2010-2015، فقد بلغ إجمالي الدين العام (1882.84) مليون دولار عام 2010 موزع ما بين دين محلي يقدر (839) مليون دولار ودين خارجي بلغ ما يقارب (1043). ورغم نجاح الحكومة في ضبط نفقاتها، إلا أن نقص المساعدات الخارجية والنقص في الإيرادات المحلية أدى إلى زيادة الإقتراض وتراكم مزيد من المتأخرات خلال عام 2011 وبالتالي إرتفاع إجمالي الدين العام (المحلي/الخارجي) القائم في ذمة السلطة الفلسطينية نهاية عام 2011 بنحو (17.5%) مقارنةً بعام 2010 ليلعب حوالي (2213) مليون دولار، وفي عام 2014 تراجع الدين العام بنحو 6.7% مقارنةً بعام 2013 ليلعب نحو (8646.1) مليون دولار، أما عام 2015 فقد أرتفع الدين العام ليلعب ب(2537.20) مليون دولار". (التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية، 2014، 2015) وتشير البيانات إلى هشاشة المالية العامة للسلطة الفلسطينية بحيث إعتماؤها الأكبر على المنح والمساعدات غير المنتظمة وبالتالي تأثرها بالظروف السياسية للأراضي الفلسطينية هذا إلى جانب أنها تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية المترتبة عليها.

الشكل رقم (10.3): تطور الدين العام الفلسطيني خلال الفترة الواقعة ما بين 2016-2020.



يشير الشكل رقم (9.3) إلى انخفاض حجم الدين العام الحكومي في بعض الأعوام خلال هذه الفترة فبلغ عام 2016 (2483.8) مليون دولار، وكذلك عام 2018 حيث قُدر حجم الدين العام نحو (2369.90) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى الفوائض المالية التي تحققت خلال هذه الأعوام، أما في الأعوام 2019-2020 فقد تعرضت الأراضي الفلسطينية لأزمات سياسية وصحية تمثلت في أزمة إيرادات المقاصة وإمتناع الإحتلال الإسرائيلي عن تحويلها وإنتشار وباء كورونا مما أثر بشكل سلبي وإعتماد السلطة الفلسطينية بشبه كامل على القروض من البنوك لتغطية أحتياجاتها المالية. ووصل الى (3649.3) في عام 2020 مسجلاً بذلك رقماً قياسيماً، وفترة تاريخية بالنسبة للدين المحلي بقيمة (2324.6) مليون دولار.

الآثار الناجمة عن تطور الدين العام الفلسطيني:

شهدت الأراضي الفلسطينية تقلبات سياسية أثرت بشكل سلبي على أداء ونمو اقتصادها، فمنذ نشأت السلطة الفلسطينية عمل الإحتلال الإسرائيلي على تجيير الإقتصاد الفلسطيني بما يتناسب مع رؤيته ومصالحه الإقتصادية، وعانت السلطة الفلسطينية على مدى سنوات طويلة من الضغوط الإنفاقية لتغطية الحد الأدنى من الأحتياجات الأساسية للمواطنين وتأمين النفقات الطارئة، مما ساهم في توجيهها نحو البحث عن مصادر تمويل خارجية تمثلت في الدعم والمساعدات الخارجية من الدول المانحة إلا أن هذه الخطوة لم تكن كافية ولم تغطي المتطلبات مما دفع السلطة الفلسطينية إلى التوجه نحو الإقتراض سواء من البنوك والمؤسسات المحلية أو الإقتراض الخارجي.

" يختلف تأثير الدين العام باختلاف مصدر تمويله، فإذا تم تمويل الدين العام من المدخرات الخاصة للأفراد المكتترة وغير المستثمرة فهذه الأموال ستدخل في دائرة الإستثمار، وينعكس ذلك إيجاباً على الإنتاج والدخل، وإذا كانت الأموال التي مُولَ بها الدين العام من خلال القطاع المصرفي فهذا سيؤثر على سعر الفائدة ويؤدي إلى إرتفاعه، وبالتالي ترتفع تكلفة الإقتراض، ويقل طلب المستثمرين على القروض. أما إذا كان الدين العام ممولاً عن طريق إصدار نقود قانونية من طرف البنك المركزي فهذا معناه ضخ كمية إضافية من النقود داخل الإقتصاد، حيث أن آثار هذه الزيادة في الكمية المعروضة من النقود تتوقف على وضع الإقتصاد وطريقة إستخدام الأموال، ويمكن أن تقوم الدولة بتمويل القرض العام من مصادر خارجية، وهذا يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات ويزيد من الموجودات المالية للدولة. أما إذا وجهت حصيلة الدين العام إلى تمويل نفقات جارية أو نفقات استهلاكية سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وأرتفاع الأسعار، أما إذا وجهت الحصيلة إلى تمويل مشاريع

إستثمارية فسيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة ويحد من إرتفاع معدلات الفقر نتيجة زيادة مستوى الدخل وإرتفاع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والإستثمار مرة أخرى". (جلس، 2016، ص:14) وعليه، تتمثل أبرز الآثار السلبية للدين العام على الإقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى موازنة السلطة الفلسطينية بشكل خاص في أن التزايد في بند النفقات العامة أحد أسبابه تغطية حجم الدين العام، فنظراً لسوء الحالة الإقتصادية الفلسطينية فأن الإنفاق العام يتنامى بشكل متتالي سنة بعد سنة وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وبالتالي إستمرار عجز الموازنة العامة وللجوء الى تمويله عن طريق الدين المحلي. وفي حالة لجوء الحكومة إلى الإقتراض وعدم قدرتها على تسديد المستحقات تتراكم عليها حجم فوائد الإقتراض وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بواجباتها إتجاه المواطنين.

هشاشة الإقتصاد الفلسطيني، ومحدودية الموارد وسوء التخطيط الإداري والمالي أخذ السلطة الفلسطينية إلى منحى خطير في إدارة المال العام وتحول التوجهات وتغير أولويات التنمية من النهوض بمشروع الدولة التي حددته السلطة الفلسطينية كهدف تطمح لتحقيقه.

وبالعودة إلى أصل مشكلة الدين العام الفلسطيني والناجمة عن شح الإيرادات العامة مقابل زيادة النفقات العامة كما ذكرنا آنفاً، على السلطة الفلسطينية تقليل الأعتامد على الإقتراض سواء داخلياً أم خارجياً لتغطية نفقاتها، للخروج من عنق الزجاجة وقدرتها على تغطية العجز في الموازنة العامة والسيطرة على حجم الدين العام من الإرتفاع .

الفصل الرابع

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

في هذا الفصل سيتم إختبار فرضيات الدراسة وإثبات صحتها من عدمه ،
ومناقشة النتائج التي توصلت اليها الدراسة .

1.4 إختبار الفرضية الأولى

2.4 إختبار الفرضية الثانية

3.4 إختبار الفرضية الثالثة

4.4 إختبار الفرضية الرابعة

5.4 إختبار الفرضية الخامسة

1.4 إختبار الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للموازنة العامة بأبعادها (الإيرادات العامة , النفقات العامة , الدين العام).
تم إستخدام الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على الموازنة العامة بأبعادها ويبين الجدول رقم (1.4) نتائج التحليل.

جدول رقم (1.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (التدرجي , Stepwise) لبحث تأثير التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للموازنة العامة (الإيرادات العامة , النفقات العامة , الدين العام)

التهرب الجمركي								الموازنة العامة
Durbin Watson	Sig(t)	t	β	Sig(f)	f	R ²	R	
0.795	0.000	6.473	2.950	0.000	22.531	0.495	0.703	الثابت (constant)
	0.000	4.747	0.295					الإيرادات العامة (PRY)
	0.439	0.788	0.158	-	-	-	-	النفقات العامة (PEX)
	0.999	0.001	0.001					الدين العام (PDT)

تبين النتائج أن بعد (الإيرادات العامة) كان أهم الأبعاد بالنسبة لأبعاد الموازنة العامة ويشير الجدول رقم (1.4) أن العلاقة كانت دالة إحصائياً وذلك لان مستوى الدلالة كان (0.000) المرافق لقيمة (f) والبالغة (22.531) وبذلك يتضح بان هنالك فروق مما يعني وجود تأثير للتهرب الجمركي على المتغير التابع الإيرادات العامة . ويفسر التهرب الجمركي ما نسبته (49.5%) من تباين المتغير التابع , أي انه يمكن لهذا البعد أن يفسر هذه النسبة من الاختلاف الذي قد يظهر في المتغير التابع وهو الإيرادات العامة , اما ما تبقى من النسبة المئوية ومقدارها (50.5%) فهي تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع.

وتبين قيمة (t) المحسوبة لبعء الإيرادات العامة (4.747) بمستوى دلالة (0.000) أي انه توجد أهمية إحصائية لهذا البعد وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من (0.05) حيث يتم قبول المتغير المستقل في نموذج الانحدار إذا كانت قيمة مستوى t المحسوبة أقل من (0.05), بذلك يتم استبعاد كل من الأبعاد (النفقات العامة , الدين العام) وذلك لان قيمة t المحسوبة كانت على التوالي (0.788 , 0.001) , وبمقدار مستوى دلالة على التوالي لكل من هذه الأبعاد (0.439 , 0.999) وتشير النتائج أن مستوى الدلالة كان اكبر من (0.05) لهذين البعدين.

وتمثل قيمة (β) المحسوبة درجة تأثير كل بعد في التنبؤ بقيمة المتغير التابع (الإيرادات العامة) , فإذا اعتبرنا أن تأثير المتغير التابع يبلغ (100%) فان التهرب الجمركي يؤثر بنسبة (29.5%) حيث تعد هذه النسبة مهمة ومؤثرة , وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية جزئياً حيث تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعء التهرب الجمركي في تأثيره على الإيرادات العامة.

اما بالنسبة لقيمة (Durbin Watson) فكانت قيمته (0.795) وكان عدد المتغيرات المستقلة المؤثرة عددها واحد , فهذه القيمة سوف تكون أكبر من صفر وأقل من القيمة الدنيا إذا فان ذلك يعطي ارتباطاً ذاتياً موجباً.

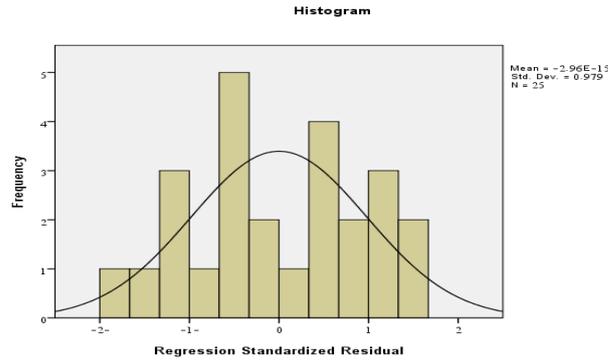
$$0 < DW < d_L$$

وبذلك تكون معادلة خط الانحدار المتعدد التدريجي (The Method Stepwise) كما يلي:

$$Y = 2.95 + 0.295 PRY + 0.158 PEX + 0.001 PDT$$

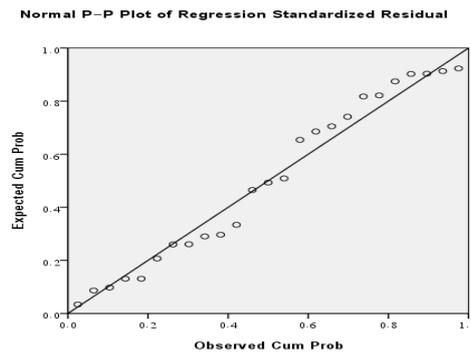
1) التوزيع الطبيعي (Normality test) : يشير الشكل (1.4) إلى افتراض ان قيم المتغير التابع قريبة من توزيعها الطبيعي ويلاحظ ذلك من خلال الشكل رقم (1.4) حيث يبدو ان هذا الافتراض قد تحقق نسبياً.

شكل رقم (1.4) : التوزيع الطبيعي لمعادلة الإنحدار



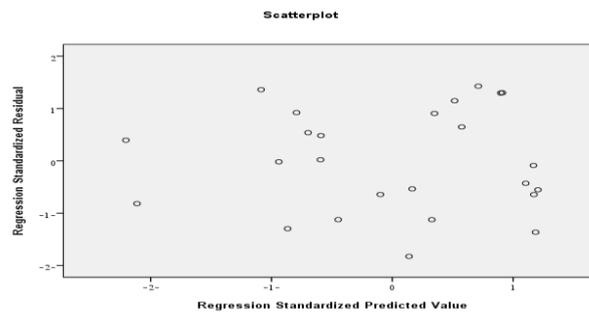
(2) فحص العلاقة الخطية (Linearity test) : يشير الشكل رقم (2.4) إلى ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية.

شكل رقم(2.4) : فحص العلاقة الخطية



(3) تساوي التباير (Equal variance (homoscedasticity) : يتضح من الشكل رقم (3.4) بان توزيع البيانات وان لم يتخذ شكل خط المستقيم إلا انه لم يتخذ شكلا محدبا واضحا وبالتالي يمكن القول بان هذا الشرط قد تحقق أيضا.

شكل رقم (3.4) : تساوي التباير



ويُفسر ذلك ان الإيرادات العامة الفلسطينية على الرغم من اتسامها بالضعف العام نتيجة تأثرها بالعديد من المحددات الداخلية والخارجية التي حالت دون تزايدها وتطورها الا انه اثبتت الدراسة وجود علاقة تربط بين التهرب الجمركي والإيرادات العامة وهو ما اكدت عليه نتائج اختبار الفرضية الاولى، وان العلاقة ما بين التهرب الجمركي والإيرادات العامة هي علاقة عكسية أي كلما ازداد التهرب قلت الإيرادات.

ان الزيادة في الإيرادات العامة تتأثر ايضاً بعدة عوامل، اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها وبالتالي وبشكل عام هناك تزايد في الإيرادات العامة واذا ما ربطنا هذا التزايد بالتهرب الجمركي نجد بأنها جاءت معاكسة للمنطق الاقتصادي.

2.4 إختبار الفرضية الثانية :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية , الإيرادات غير الضريبية , إيرادات المقاصة).

استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للإيرادات العامة بأبعادها ويبين الجدول رقم (2.4) نتائج التحليل.

جدول (2.4) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (التدريجي , Stepwise) لبحث تأثير التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية , الإيرادات غير الضريبية , إيرادات المقاصة)

التهرب الجمركي								الإيرادات العامة
Durbin watson	Sig(t)	t	β	Sig(f)	f	R ²	R	
0.710	0.000	6.960	2.730	0.000	24.622	0.701	0.837	الثابت (constant)
	0.000	5.930	0.649					الإيرادات الضريبية (TRY)
	0.022	-2.479	-0.266					الإيرادات الغير الضريبية (NTRV)
	0.268	1.140	0.288	-	-	-	-	إيرادات المقاصة (CR)

تبين النتائج أن الأبعاد (الإيرادات الضريبية , الإيرادات غير الضريبية) كانت أهم الأبعاد للإيرادات العامة ويشير الجدول رقم (2.4) أن العلاقة كانت دالة إحصائياً وذلك لان مستوى الدلالة كان (0.000) المرافق لقيمة (f) والبالغة (24.622) وبذلك يتضح بان هنالك فروق مما يعني وجود تأثير للتهرب الجمركي على المتغير التابع الإيرادات العامة وأبعادها المذكورة . ويفسر التهرب الجمركي ما نسبته (70.1%) من تباين المتغير التابع , أي انه يمكن لهذا البعد أن يفسر هذه النسبة من الاختلاف الذي قد يظهر في المتغير التابع وهو الإيرادات العامة وأبعادها المذكورة اما ما تبقى من النسبة المئوية ومقدارها (29.9%) فهي تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع.

وتبين قيمة (t) المحسوبة لأبعاد الإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية) حيث كانت قيمة (t) (5.930) بمستوى دلالة (0.000) , ثم بعد (الإيرادات غير الضريبية) حيث وصلت قيمة (t) لها (-2.479) بمستوى دلالة وصل إلى (0.022) , أي انه توجد أهمية إحصائية لهذا الأبعاد وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من (0.05) حيث يتم قبول المتغير في نموذج الانحدار إذا كانت قيمة مستوى t المحسوبة أقل من (0.05) , بذلك يتم استبعاد كل من الأبعاد (إيرادات المقاصة) وذلك لان قيمة t المحسوبة كانت على التوالي (1.140) , وبمقدار مستوى دلالة (0.268) وتشير النتائج أن مستوى الدلالة كان اكبر من (0.05) لهذا البعد.

وتمثل قيمة (β) المحسوبة درجة تأثير المتغير المستقل في التنبؤ بقيمة المتغير التابع (الإيرادات الضريبية , الإيرادات غير الضريبية) , فإذا اعتبرنا أن تأثير المتغير التابع يبلغ (100%) فان بعد الإيرادات الضريبية سوف يؤثر بنسبة (64.9%) حيث تعد هذه النسبة مهمة ومؤثرة , وأما الإيرادات غير الضريبية سوف يؤثر بنسبة (26.6%) حيث تعد هذه النسبة مهمة ومؤثرة , وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية جزئياً حيث تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ≤ 0.05 لبعد التهرب الجمركي في تأثيره على الإيرادات العامة.

اما بالنسبة لقيمة (Durbin Watson) فكانت قيمته (0.710) وكان عدد المتغيرات المستقلة المؤثرة عددهم اثنين , فهذه القيمة سوف تكون أكبر من صفر وأقل من القيمة الدنيا إذا فان ذلك يعطي ارتباطاً ذاتياً موجباً.

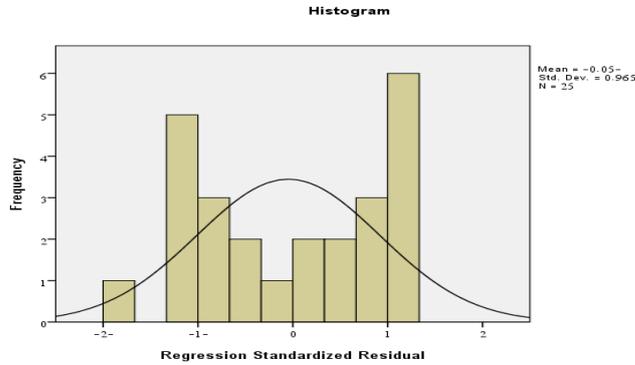
$$0 < DW < d_L$$

وبذلك تكون معادلة خط الانحدار المتعدد التدريجي (The Method Stepwise) كما يلي:

$$Y = 2.73 + 0.649 TRV - 2.479 NTRY + 2.88CR$$

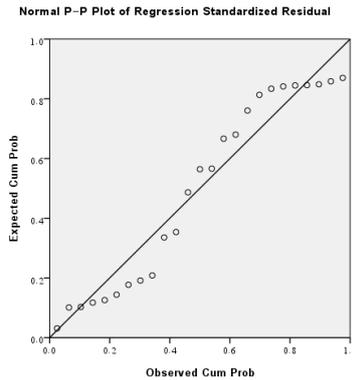
(1) التوزيع الطبيعي (Normality test) : يشير الشكل (4.4) إلى افتراض ان قيم المتغير التابع قريبة من توزيعها الطبيعي ويلاحظ ذلك من خلال الشكل رقم (4.4) حيث يبدو ان هذا الافتراض قد تحقق نسبيا.

شكل رقم (4.4)



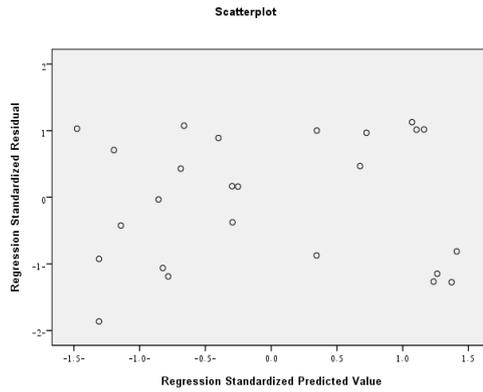
(2) فحص العلاقة الخطية (Linearity test) : يشير الشكل رقم (5.4) إلى ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية.

شكل رقم (5.4)

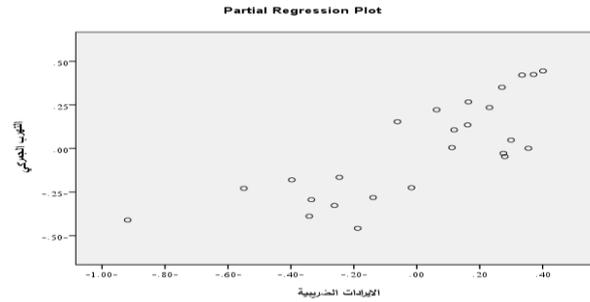


(3) تساوي التباير (Equal variance (homoscedasticity) : يتضح من الشكل رقم (6.4) بان توزيع البيانات وان لم يتخذ شكل خط المستقيم إلا انه لم يتخذ شكلا محدبا واضحا وبالتالي يمكن القول بان هذا الشرط قد تحقق أيضا.

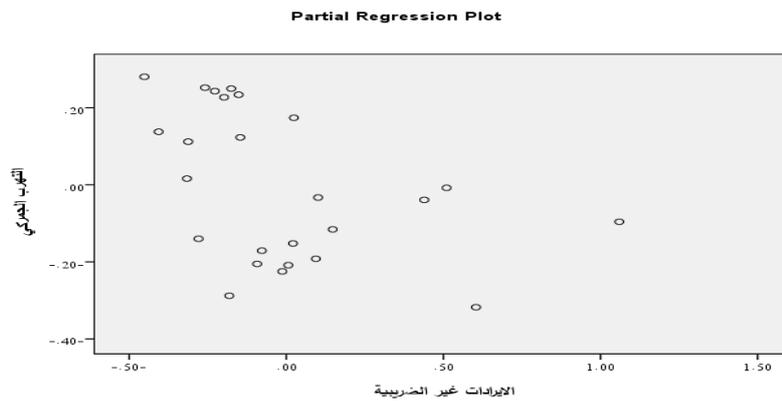
شكل رقم (6.4)



شكل رقم (7.4)



شكل رقم (8.4)



وعليه، يفسر ذلك ان انخفاض نسبة مساهمة الايرادات الضريبية وغير الضريبية يعود الى التأثير بالتهرب الجمركي وهذا ما اثبتته نتائج اختبار الفرضية الثانية، فقد بلغت الايرادات الضريبية وغير الضريبية عام 2020 ما يقارب (3789.2) مليون شيكل حسب تقرير سلطة النقد الفلسطينية واذ ما نظرنا الى بيانات التهرب الجمركي نجد انها قدرت بنحو 35% من اجمالي الايرادات العامة، مما يعزز قصور الايرادات العامة عن ردف خزينة البلاد وتغطية النفقات. فهذه الايرادات كانت

ستمح السلطة الفلسطينية قدرة على انعاش اقتصادها والقيام بواجباتها اتجاه المواطنين. حيث تم استبعاد بند إيرادات المقاصة نتيجة لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي عليه وبالتالي تحكمها في إيرادات المقاصة.

3.4 إختبار الفرضية الثالثة :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للنفقات العامة بأبعادها (النفقات الجارية , النفقات التطويرية). استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للنفقات العامة بأبعادها (النفقات الجارية , النفقات التطويرية) ويبين الجدول رقم (3.4) نتائج التحليل.

جدول (3.4) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (التدريجي , Stepwise) لبحث تأثير التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للنفقات العامة بأبعادها (النفقات الجارية , النفقات التطويرية)

التهرب الجمركي								النفقات العامة
Durbin watson	Sig(t)	t	β	Sig(f)	f	R ²	R	
0.614	0.002	3.572	2.627	0.003	11.526	0.344	0.586	الثابت (constant)
	0.003	3.395	0.329					النفقات الجارية (CEX)
	0.087	-	-	-	-	-	-	النفقات التطويرية (DEX)

تبين النتائج أن بعد (النفقات الجارية) كانت أهم الأبعاد في المكونات الرئيسية للنفقات العامة ويشير الجدول رقم (3.4) أن العلاقة كانت دالة إحصائيا وذلك لان مستوى الدلالة كان (0.003) المرافق لقيمة (f) والبالغة (11.526) وبذلك يتضح بان هنالك فروق مما يعني وجود تأثير للتهرب الجمركي على المتغير التابع النفقات العامة وبعدها . ويفسر التهرب الجمركي ما نسبته (34.4%) من تباين المتغير التابع , أي انه يمكن لهذا البعد أن يفسر هذه النسبة من الاختلاف الذي قد يظهر

في المتغير التابع وهو النفقات العامة وبعدها المذكور (النفقات الجارية) اما ما تبقى من النسبة المئوية ومقدارها (65.6%) فهي تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع.

وتبين قيمة (t) المحسوبة للبعد النفقات العامة (النفقات الجارية) حيث كانت قيمة (t) (3.395) بمستوى دلالة (0.003) , أي انه توجد أهمية إحصائية لهذا البعد وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من (0.05) حيث يتم قبول المتغير في نموذج الانحدار إذا كانت قيمة مستوى t المحسوبة أقل من (0.05) , بذلك يتم استبعاد بعد (النفقات التطويرية) وذلك لان قيمة t المحسوبة كانت (-1.795) وبمقدار مستوى دلالة (0.087) وتشير النتائج أن مستوى الدلالة كان اكبر من (0.05) لهذا البعد.

وتمثل قيمة (β) المحسوبة درجة تأثير المتغير المستقل في التنبؤ بقيمة المتغير التابع (النفقات الجارية) , فإذا اعتبرنا أن تأثير المتغير التابع يبلغ (100%) فان بعد النفقات الجارية سوف يؤثر بنسبة (32.9%) حيث تعد هذه النسبة مهمة ومؤثرة , وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية جزئيا حيث تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد التهرب الجمركي في تأثيره على النفقات العامة.

اما بالنسبة لقيمة (Durbin Watson) فكانت قيمته (0.614) وهذه القيمة أكبر من صفر وأقل من القيمة الدنيا إذا فان ذلك يعطي ارتباطا ذاتيا موجبا.

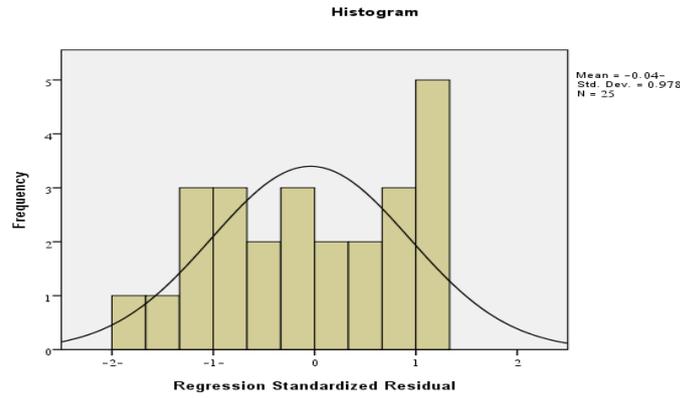
$$0 < DW < d_L$$

وبذلك تكون معادلة خط الانحدار المتعدد التدريجي (The Method Stepwise) كما يلي:

$$Y = 2.627 + 0.329 CEX - 0.348 DEX$$

(1) التوزيع الطبيعي (Normality test) : يشير الشكل (9.4) إلى افتراض ان قيم المتغير التابع قريبة من توزيعها الطبيعي ويلاحظ ذلك من خلال الشكل رقم (9.4) حيث يبدو ان هذا الافتراض قد تحقق نسبيا.

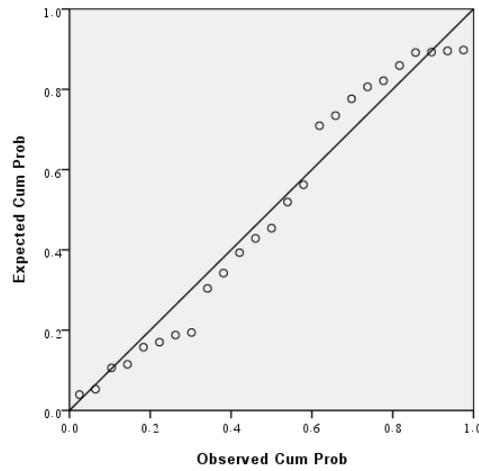
شكل رقم (9.4)



2) فحص العلاقة الخطية (Linearity test): يشير الشكل رقم (10.4) إلى ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية.

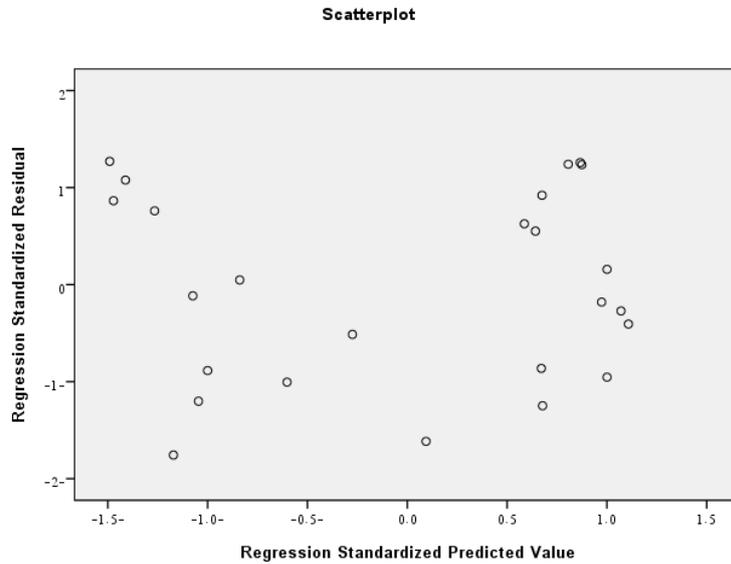
شكل رقم (10.4)

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



3) تساوي التباير (Equal variance (homoscedasticity): يتضح من الشكل رقم (11.4) بان توزيع البيانات وان لم يتخذ شكل خط المستقيم إلا انه لم يتخذ شكلا محدبا واضحا وبالتالي يمكن القول بان هذا الشرط قد تحقق أيضا.

شكل رقم (11.4)



بينت نتائج اختبار الفرضية الثالثة انه لا يوجد دلالة احصائية بين النفقات العامة التطويرية والتهرب الجمركي ويعزى ذلك لعدة اسباب ابرزها:

- ان الحكومة تنفق على مناحي انفاق مختلفة بغض النظر عن حجم التهرب الجمركي.
- خصوصية الحالة الفلسطينية وظروفها السياسية التي اجبرتها الاعتماد في انفاقها على المنح والمساعدات الخارجية نظراً لأنخفاض الايرادات.
- يغلب على الانفاق الحكومي الطابع الاستهلاكي وليس الاستثماري اي الحصة الاكبر من النفقات العامة تذهب للنفقات الجارية وبالتالي صعوبة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على رصد اموال لتنفيذ مشاريع استثمارية تسهم في استدامة وضعها المالي على المدى المتوسط والبعيد.

4.4 اختبار الفرضية الرابعة :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسة للدين العام بأبعادها (الدين المحلي , الدين الخارجي). استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على المكونات الرئيسة للدين العام بأبعادها ويبين الجدول رقم (4.4) نتائج التحليل.

جدول(4.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (التدريجي , Stepwise) لبحث تأثير التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للدين العام بأبعادها (الدين المحلي , الدين الخارجي)

التهرب الجمركي								الدين العام
Durbin watson	Sig(t)	t	β	Sig(f)	f	R ²	R	
0.714	0.000	6.183	3.501	0.003	7.559	0.419	0.647	الثابت (constant)
	0.002	3.555	0.323					الدين المحلي (DPDT)
	0.011	-2.798	- 0.229					الدين الخارجي (EPDT)

تبين النتائج أن الأبعاد (الدين المحلي , الدين الخارجي) كانت أهم الأبعاد من المكونات الرئيسية للدين العام ويشير الجدول رقم (4.4) أن العلاقة كانت دالة إحصائياً وذلك لان مستوى الدلالة كان (0.003) المرافق لقيمة (f) والبالغة (7.559) وبذلك يتضح بان هنالك فروق مما يعني وجود تأثير للتهرب الجمركي على المتغير التابع الدين العام . ويفسر التهرب الجمركي ما نسبته (41.9%) من تباين المتغير التابع , أي انه يمكن لهذا البعد أن يفسر هذه النسبة من الاختلاف الذي قد يظهر في المتغير التابع وهو الدين العام وأبعادها المذكورة اما ما تبقى من النسبة المئوية ومقدارها (58.1%) فهي تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع.

وتبين قيمة (t) المحسوبة لأبعاد الدين العام (الدين المحلي) حيث كانت قيمة (t) (3.555) بمستوى دلالة (0.002) , ثم بعد (الدين الخارجي) حيث وصلت قيمة (t) لها (-2.798) بمستوى دلالة وصل إلى (0.011) , أي انه توجد أهمية إحصائية لهذا الأبعاد وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من (0.05) حيث يتم قبول المتغير في نموذج الانحدار إذا كانت قيمة مستوى t المحسوبة أقل من (0.05).

وتمثل قيمة (β) المحسوبة درجة تأثير المتغير المستقل في التنبؤ بقيمة المتغير التابع (الدين المحلي , الدين الخارجي) , فإذا اعتبرنا أن تأثير المتغير التابع يبلغ (100%) فان بعد الدين المحلي

سوف يؤثر بنسبة (32.3%) حيث تعد هذه النسبة مهمة ومؤثرة , وبعد الدين الخارجي سوف يؤثر بنسبة (22.9%) حيث تعد هذه النسبة مهمة ومؤثرة , وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية حيث تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد التهرب الجمركي في تأثيره على الدين العام.

اما بالنسبة لقيمة (Durbin Watson) فكانت قيمته (0.714) وهذه القيمة أكبر من صفر وأقل من القيمة الدنيا إذا فان ذلك يعطي ارتباطا ذاتيا موجبا.

$$0 < DW < d_L$$

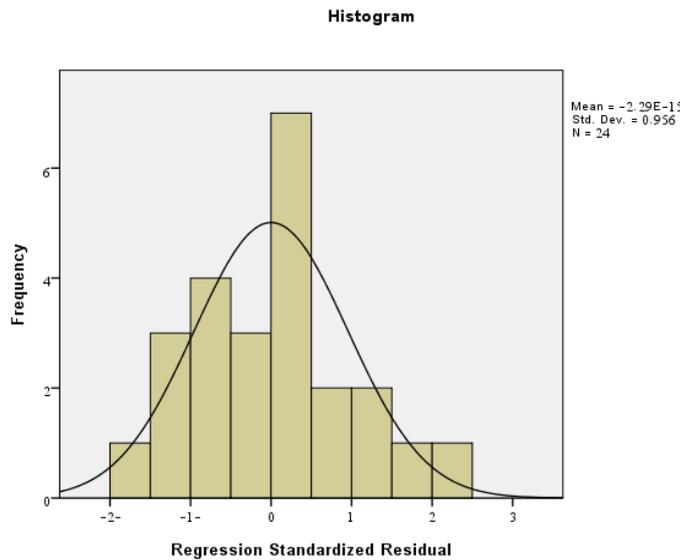
وبذلك تكون معادلة خط الانحدار المتعدد التدريجي (The Method Stepwise) كما يلي:

$$Y \text{ (التهرب الجمركي)} = \text{الثابت} + X1 \times \text{الدين المحلي} + X2 \times \text{الدين الخارجي}.$$

$$Y \text{ (التهرب الجمركي)} = 3.501 + 0.323 \times \text{الدين المحلي} - 0.229 \times \text{الدين الخارجي}.$$

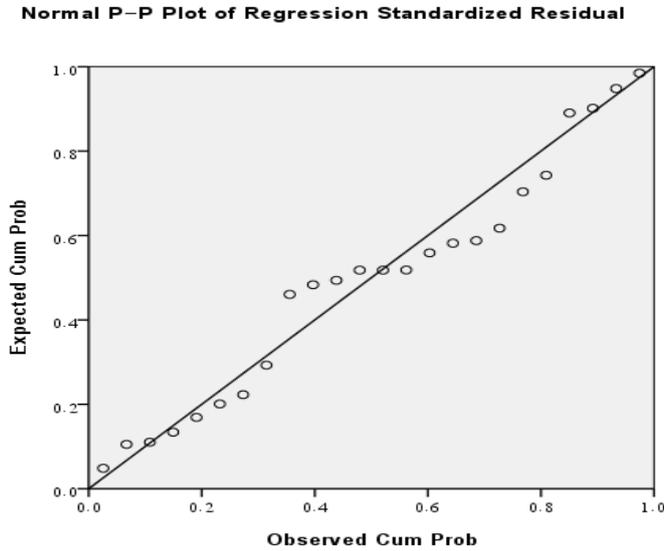
1) التوزيع الطبيعي (Normality test) : يشير الشكل (12.4) إلى افتراض ان قيم المتغير التابع قريبة من توزيعها الطبيعي ويلاحظ ذلك من خلال الشكل رقم (12.4) حيث يبدو ان هذا الافتراض قد تحقق نسبيا.

شكل رقم (12.4)



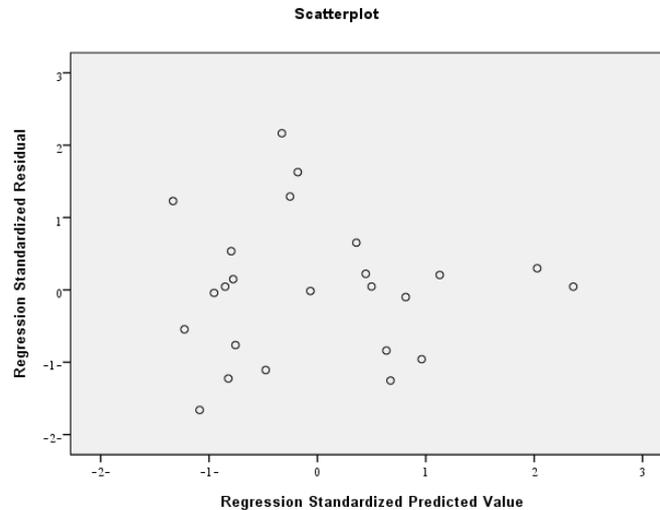
2) فحص العلاقة الخطية (Linearity test) : يشير الشكل رقم (13.4) إلى ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية.

شكل رقم (13.4)



3) تساوي التباير Equal variance (homoscedasticity) : يتضح من الشكل رقم (14.4) بان توزيع البيانات وان لم يتخذ شكل خط المستقيم إلا انه لم يتخذ شكلا محدبا واضحا وبالتالي يمكن القول بان هذا الشرط قد تحقق أيضا.

شكل رقم (14.4)



ان اكثر المراحل خطورة من الممكن ان تمر بها السلطة الفلسطينية هو ما تمر به في الالونة الاخيرة تعويض العجز الذي تعاني منه الايرادات العامة باللجوء الى الاقتراض دون اي رقابة او خطط اقتصادية متكاملة، تبرر اللجوء الى هذا الخيار المكلف على المدى البعيد، حيث تجاوز الدين العام على السلطة اكثر من 86% من الايرادات العامة، مما يعني تضاعف فاتورة الدين العام بشقيه بصورة كبيرة في الفترة الاخيرة.

وعليه ، يتضح من التحليل أن هناك علاقة إحصائية معنوية بين التهرب الجمركي والدين العام الداخلي حيث كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من 0.05 والبالغة 0.002 وهذا يعني أنه كلما زاد التهرب الجمركي بقيمة 1% أدى ذلك الى زيادة الدين العام الداخلي بنسبة 3%، وهذه النتيجة تتفق والمنطق الاقتصادي حيث زيادة التهرب الجمركي تؤدي الى انخفاض الإيرادات العامة مما يساهم في توجه السلطة الفلسطينية للجوء الى تعويض هذا النقص من خلال الدين العام الداخلي.

أما فيما يخص الدين العام الخارجي فأظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة إحصائية معنوية ودالة إحصائياً ويعزى ذلك الى أن قيمة (T) المحسوبة كانت 0.011 وهي اقل من 0.05 ولكن أثر التهرب الجمركي على الدين العام جاء سالباً مما يعني أنه كلما زاد التهرب الجمركي أدى ذلك الى تناقص الدين العام الخارجي وهذا مغاير للواقع الاقتصادي ويمكن إيعاز ذلك الى ان حجم التهرب الجمركي مقارنة بحجم الدين العام الخارجي قليل جداً.

5.4 إختبار الفرضية الخامسة :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للعجز العام بأبعادها (الرصيد الجاري، الرصيد الكلي شاملا النفقات التطويرية ، الرصيد الكلي بعد الدعم الدائم).

استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للعجز العام بأبعادها ويبين الجدول رقم (5.4) نتائج التحليل.

جدول (5.4) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (التدرجي , Stepwise) لبحث تأثير التهرب الجمركي على المكونات الرئيسية للعجز العام بأبعادها (الرصيد الجاري, الرصيد الكلي شاملا النفقات التطويرية , الرصيد الكلي بعد الدعم الدائم).

التهرب الجمركي								العجز العام
Durbin watson	Sig(t)	t	β	Sig(f)	f	R ²	R	
0.770	0.002	87.436	5.116	0.023	5.901	0.204	0.452	الثابت (constant)
	0.023	2.426	0.001					الرصيد الكلي بعد الدعم الدائم (GBL)
	0.790	0.79	0.27	-	-	-	-	الرصيد الجاري (CBL)
	0.935	0.935	0.082					الرصيد الكلي شاملا النفقات التطويرية (GBLE)

تبين النتائج أن بعد (الرصيد الكلي بعد الدعم الدائم) كان أهم الأبعاد للعجز العام ويشير الجدول رقم (5.4) أن العلاقة كانت دالة إحصائياً وذلك لان مستوى الدلالة كان (0.023) المرافق لقيمة (f) والبالغة (5.901) وبذلك يتضح بان هنالك فروق مما يعني وجود تأثير للتهرب الجمركي على المتغير التابع العجز العام . ويفسر التهرب الجمركي ما نسبته (20.4%) من تباين المتغير التابع , أي انه يمكن لهذا البعد أن يفسر هذه النسبة من الاختلاف الذي قد يظهر في المتغير التابع وهو العجز العام وبعدها المذكور , اما ما تبقى من النسبة المئوية ومقدارها (79.6%) فهي تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع.

وتبين قيمة (t) المحسوبة لأبعاد العجز العام (الرصيد الكلي بعد الدعم الدائم) حيث كانت قيمة (t) (2.426) بمستوى دلالة (0.023) , أي انه توجد أهمية إحصائية لهذا البعد وذلك لان قيمة

مستوى الدلالة كانت أقل من (0.05) حيث يتم قبول المتغير في نموذج الانحدار إذا كانت قيمة مستوى t المحسوبة أقل من (0.05) , بذلك يتم استبعاد كل من الأبعاد (الرصيد الجاري , الرصيد الكلي شاملا النفقات التطويرية) وذلك لان قيمة t المحسوبة كانت على التوالي (0.082 , 0.27) , وبمقدار مستوى دلالة (0.935,0.79) وتشير النتائج أن مستوى الدلالة كان اكبر من (0.05) لهذه الأبعاد.

وتمثل قيمة (β) المحسوبة درجة تأثير المتغير المستقل في التنبؤ بقيمة المتغير التابع (الرصيد الكلي بعد الدعم الدائم) , فإذا اعتبرنا أن تأثير المتغير التابع يبلغ (100%) فان بعد الرصيد الكلي بعد الدعم الدائم سوف يؤثر بنسبة (1 في الألف) حيث تعد هذه النسبة قليلة إلا أنها دالة إحصائيا , وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية جزئيا حيث تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد التهرب الجمركي في تأثيره على العجز العام. اما بالنسبة لقيمة (Durbin Watson) فكانت قيمته (0.770) وهذه القيمة أكبر من صفر وأقل من القيمة الدنيا إذا فان ذلك يعطي ارتباطا ذاتيا موجبا.

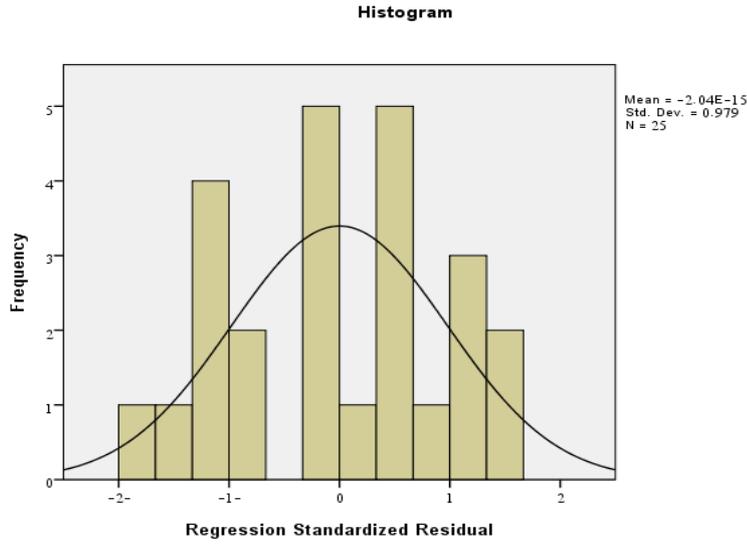
$$0 < DW < d_L$$

وبذلك تكون معادلة خط الانحدار المتعدد التدريجي (The Method Stepwise) كما يلي:

$$Y = 5.116 + 0.001 GBL + 0.053 CBL + 0.016 GBLE$$

(1) التوزيع الطبيعي (Normality test) : يشير الشكل (15.4) إلى افتراض ان قيم المتغير التابع قريبة من توزيعها الطبيعي ويلاحظ ذلك من خلال الشكل رقم (15.4) حيث يبدو ان هذا الافتراض قد تحقق نسبيا.

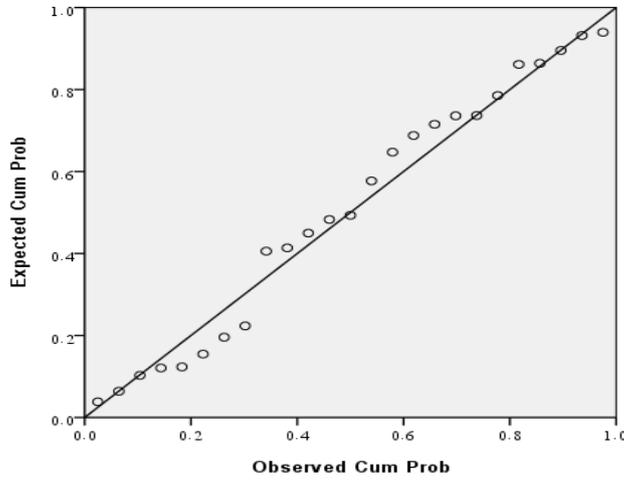
شكل رقم (15.4)



(2) فحص العلاقة الخطية (Linearity test) : يشير الشكل رقم (16.4) إلى ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة خطية.

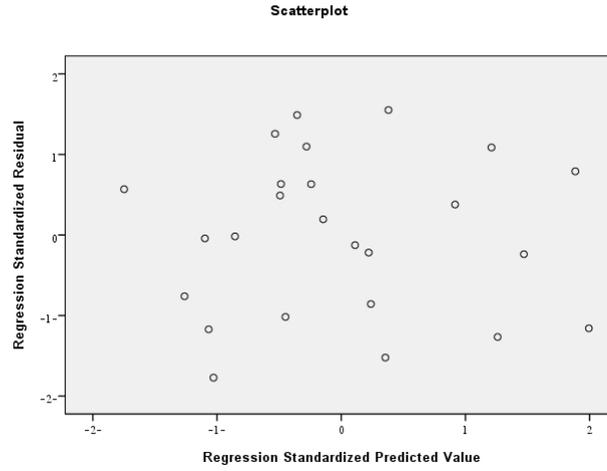
شكل رقم (16.4)

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



(3) تساوي التباير (Equal variance (homoscedasticity) : يتضح من الشكل رقم (17.4) بان توزيع البيانات وان لم يتخذ شكل خط المستقيم إلا انه لم يتخذ شكلا محدبا واضحا وبالتالي يمكن القول بان هذا الشرط قد تحقق أيضا.

شكل رقم (17.4)



بينت نتائج اختبارات الفرضية الخامسة وجود علاقة ما بين التهرب الجمركي وعجز الموازنة العامة، ويفسر ذلك على ان التهرب الجمركي يؤثر على بند الإيرادات العامة وبالتالي تأثر موازنتها ووضع السلطة الفلسطينية في ازمة مالية تحول دون قدرتها على تغطية نفقاتها. وعليه، أي حكومة تحاول إدارة ازمتهما المالية او الاقتصادية تضع مقترح مكافحة التهرب الجمركي وسد العجز في الموازنة العامة في سلم أولوياتها، فهو احد اهم الأسباب التي تؤدي الى تراجع موارد الخزينة العامة كما ذكرنا آنفاً.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

1.5 النتائج

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج ابرزها:

- خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية تربط ما بين التهرب الجمركي والإيرادات العامة أي أنه كلما زاد التهرب الجمركي إنخفضت الإيرادات العامة، هذا إلى جانب تأثرها بالعديد من العوامل سواء الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وغيرها .
- خلصت الدراسة إلى أن إنخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية يعزى إلى تأثرها بالتهرب الجمركي وهذا ما أثبتته نتائج الفرضية الثانية، فقد بلغت الإيرادات الضريبية وغير الضريبة عام 2020 ما يقارب (3798.2) مليون شيكل حسب التقرير الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية وإذا ما نظرنا إلى بيانات التهرب الجمركي نجد بإنها قدرت بنحو %35 من إجمالي الإيرادات العامة، مما يعزز قصور الإيرادات العامة عن رفد خزينة البلاد وتغطية النفقات.
- توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دلالة إحصائية معنوية بين النفقات العامة التطويرية والتهرب الجمركي ويعزى ذلك لعدة أسباب أهمها أنه يغلب على الإنفاق الحكومي الطابع الإستهلاكي وليس الإستثماري أي الحصة الأكبر من النفقات العامة تذهب للنفقات الجارية وبالتالي صعوبة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على رصد أموال لتنفيذ مشاريع إستثمارية تسهم في أستدامة وضعها المالي على المدى المتوسط والبعيد.
- خلصت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة إحصائية معنوية بين التهرب الجمركي والدين العام الداخلي، أي أنه كلما زاد التهرب الجمركي بمقدار 1% أدى ذلك إلى زيادة الدين العام الداخلي بنسبة 3%.
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية معنوية بين التهرب الجمركي وعجز الموازنة العامة، ويعزى ذلك إلى أن التهرب الجمركي يؤثر سلباً على بند الإيرادات العامة وبالتالي تأثر الموازنة العامة ووضع السلطة الفلسطينية في أزمة مالية تحول دون قدرتها على تغطية نفقاتها أي عجز الموازنة العامة الفلسطينية.
- توصلت الدراسة إلى أن الكثير من الدراسات السابقة والتقارير التي تحدثت عن التهرب الجمركي أشارت إلى أن أبرز الأسباب التي تساهم في إنتشار هذه الجريمة هو النقص في الكوادر العاملة

في المؤسسات والأجهزة التي تختص في مكافحتها، وترى الباحثة أن عدم التوزيع الصحيح للهيكليّة العاملة وضعف الخبرات هو الأهم وقد يكون سبباً رئيسياً .

- خلصت الدراسة إلى أن التهرب الجمركي أصبح ثقافة معززة لدى المواطنين ويعزى ذلك إلى الظروف العامة والحقب التاريخية السياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية.
- خلصت نتائج الدراسة إلى أن الأزمات التي عصفت بالإقتصاد الفلسطيني ككل، قد أثرت سلباً على الاتجاه العام للإقتصاد والتطورات المالية، وبالتالي مرت الموازنة العامة الفلسطينية وبنودها بتطورات متباينة خلال فترة الدراسة الواقعة ما بين 1995-2020.

2.5 التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرجت الباحثة بالعديد من التوصيات، أهمها:

- ضرورة العمل على خفض الرسوم الجمركية وتقديم التسهيلات الملائمة للمكلفين وذلك من أجل تشجيعهم على الالتزام بدفع الرسوم الجمركية، وأن لا يكون هناك فرق كبير بين الرسوم الجمركية مقارنة مع البلدان المجاورة إلا إذا كان ذلك لدوافع اقتصادية مبررة.
- ضرورة العمل على تبني سياسة مالية تدفع بعجلة الإقتصاد نحو التقدم مراعية مصالح كافة طبقات المجتمع الفلسطيني، وتقديم تسهيلات من شأنها أن تعمل على تحفيز الإستثمار ولتشجيع الإستثمار على الجهات المختصة أن تجد بيئة ملائمة تجذب المستثمرين ومشاريعهم الإستثمارية.
- العمل على تقليل الفجوة ما بين الدوائر الحكومية والمواطنين والعمل على زيادة الوعي لدى المكلفين بضرورة الإلتزام بتسديد مستحقاتهم الجمركية لما يعود من ذلك بالفائدة عليهم أولاً ومن ثم على المجتمع كافة.
- إستحداث برامج في الدوائر الجمركية والمؤسسات الشريكة التي تختص بمكافحة هذه الجريمة تستهدف العاملين في هذا المجال من أجل رفع الكفاءة وزيادة الخبرة لديهم.
- العمل على تجهيز الجهات المختصة والعاملة في مكافحة هذه الجريمة بكافة الوسائل التكنولوجية الحديثة مما يرفع من كفاءة عملها وتأدية واجباتها بشكل أفضل وأسرع والمتابعة المستمرة للإجراءات المتبعة للحد من جريمة التهرب الجمركي.
- العمل على تطوير القوانين والتشريعات المختصة في جرائم التهرب الجمركي بحيث تواكب المتطلبات الحديثة.
- عمل دراسات تتناول التهرب الجمركي بشكل أوسع ومستفيض وذلك لأهمية هذه الدراسات .

قائمة المراجع:

ابو القمصان، عبدالله (2015) "العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة الفلسطينية (1995-2013)" ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية- غزة- فلسطين.

ابو زعيتير، احمد (2012) "دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية" مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2010-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة-فلسطين.

ابو مدللة ، سمير. العجلة، مازن (2013) تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، الجامعة الاسلامية، غزة - فلسطين.

ابو مدللة، سمير والخضري، ايمان (2016) الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية:المشكلات والحلول، رسالة ماجستيرمنشورة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية- فلسطين.

أمان،(2019) واقع النفقات التطويرية في الموازنة العامة في ظل تراجع المنح والمساعدات الخارجية وتأثيرها على تقديم الخدمات العامة للتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، ورقة استقصائية- مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة/ امان - فلسطين.

أمان، (2011) بيئة النزاهة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ،حالة دراسية- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة امان- فلسطين.

الخطيب، كمال،(2006)، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة الفلسطينية"، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية- فلسطين.

بن داوود ،ابراهيم،(2012) الرقابة المالية على النفقات العامة، ط 5 ، دار الكتاب الحديث- الجزائر .
بوصيدة، سامي (2019) احتساب مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني التونسي، ورقة عمل ، الادارة المركزية للدراسات الاقتصادية- تونس.

تلاحمة، يحيى (2018) "دور الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية كأداة للتخطيط والرقابة في ترشيد القرارات المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل- فلسطين.

جعفري، نسرين (2016) " الرقابة لمالية على تنفيذ النفقات العامة " دراسة حالة الرقابة المالية لدى ولاية ام البواقي"، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي- الجزائر.

جميل، مسيف (2018)، مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي واثربهما على الخزينة والسوق الفلسطينية وسبل الحد منها، معهد الابحاث والسياسات (ماس)، فلسطين.

حلس، رائد، (2016) اثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 2014-2015، رسالة ماجستير منشورة، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، العدد الرابع، فلسطين.

دردوري، لحسن (2014)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضيرة- الجزائر.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) اداء الاقتصاد الفلسطيني، رام الله -فلسطين.

الجوهري، اسماعيل، (1979) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين-بيروت، لبنان.

الجوهري، منى (1995) الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية- فلسطين.

حسان، عادل (2020) الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق، مقال، سلطة النقد الفلسطينية، العدد27- فلسطين.

حنو، سعيد (2016) "مدى كفاءة الية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية في كشف حالات التهريب الجمركي في فلسطين"، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

الحياري، معين (1997) جرائم التهريب الجمركي، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن.

الخفيف، محمود. مسيف، مسيف. الاقرع، معتصم (2014) تسرب الايرادات المالية الفلسطينية الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي. دراسة منشورة مجلة معهد الدراسات المالية والاقتصادية العدد 20 ط 2 رام الله- فلسطين.

دحروج، معين (2014) العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الادارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية، دراسة ماجستير، مجلة الجامعة الاسلامية- غزة ، فلسطين.

ذياب، عبد الرحمن، (2019) "ترشيد الانفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة" دراسة مقارنة، دراسة ماجستير، جامعة الشهيد حمه الخضر - الجزائر.

رضوان، مصطفى(1970) التهريب الجمركي والنقدي فقها وقضاء، عالم الكتاب، الطبعة الاولى - مصر.

سعيان، سمير (2004) الهرب والتهريب مقارنة صريحة: رؤيا في الاصلاح الضريبي والجمركي في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية - سوريا.

الشثري، فهد، (2011) لماذا الدين العام، مقال، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، السعودية الشلة، علا (2005) "محددات الإيرادات العامة في فلسطين"، دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

صبري، جمال (2016) ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق"دراسة تحليلية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والاربعون ط 4- العراق.

صندوق النقد الدولي، (2014) إحصاءات الدين الخارجي مرشد لمعديها ومستخدميها، الطبعة العربية. طلب، محمد (2018) مفهوم التهرب الضريبي وأثره في المجتمع - دراسة قانونية تحليلية، جامعة الموصل- كلية العلوم الاسلامية، المجلد العاشر ع 18 العراق.

عبد الحميد، احمد مختار (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة- عالم الكتب للنشر، القاهرة-مصر. علام، احمد (2012) المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية- ط 1 مصر.

عبد الغفور، احمد (2013) مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع- الاردن. عبد الكريم، نصر وموسى، نائل الموازنة الفلسطينية 1995-2000، مجلة جامعة النجاح للأبحاث- فلسطين.

عبد الوهاب، سيواني(2007) "التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له"، دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر - الجزائر.

عبداللطيف، رعد (2015) "جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة احكام المنع والتقييد دراسة مقارنة بين التشريعين الاردني والعراقي"، دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

العبود، عمرو وسعد، محمد (2016) "اثر عجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي: دراسة حالة(الاردن) من عام 2000-2015"، دراسة ماجستير، جامعة آل البيت- الاردن.

عبيد، عزيزة (2015) "اثر الدين العام على الانفاق الحكومي" دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013، دراسة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة- فلسطين.

العتابي، صادق(2018) "اثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة- دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية"، جامعة الفرات الاوسط التقنية، العراق.

العتبوط، سامح (2017) اثر قانون ضريبة الدخل رقم 17 للعام 2004 على ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين ، دراسة ماجستير ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات العدد 45 ط 1 - فلسطين.

العكام، محمد، (2018) المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية- سوريا.
العواسا، صالح (2018) اثر تطبيق الاعمال الالكترونية الجمركية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية - دراسة تطبيقية عن الجمارك الاردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 41 ، العدد3، الاردن.

العيد، مفتاح (2014) اثار جرائم التهريب الجمركي على الجانب الاجتماعي والسبل المستحدثة لمكافحتها في القانون الجزائري، دراسة منشورة ، مجلة البحوث القانونية والسياسية العدد 30، الجزائر.

الغنيمات،امين وبشارت،احمد (2021) الاليات القانونية للمصالحة في جريمة التهريب الجمركي " دراسة في التشريع الفلسطيني والمقارن، دراسة ماجستير منشورة ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الشرعية والقانونية مجلد 29 عدد 3 غزة- فلسطين.

غويلة، عبد الرؤوف وزهاني، مسعود(2019) "اسباب التهرب الضريبي في الجزائر"دراسة ميدانية بولاية ميلة"، دراسة ماجستير غير منشورة ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر.

فاطمة، طالب ورشيد، يوسف (2017) اثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، دراسة غير منشورة - المغرب.

قانون رقم (7) لسنة (1998) المادة رقم (7) بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، دولة فلسطين.

كردودي، صبرينة(2014) ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، اطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر.

مبادرة تنمية الانتوساي، (2018) الرقابة على إدارة الدين العام، دليل الأجهزة العليا للرقابة.
مراد، محمد (2011) المالية العامة، جامعة عين شمس-مصر .

مسيف، مسيف (2017) نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين تحليل بدائل التعرفة الجمركية والسياسات الصناعية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ط 2 رام الله- فلسطين.
مصطفى، مساهلي (2017) "جرائم التهريب وأثرها على الامن المغاربي"، جامعة مولاي الطاهر،
دراسة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

أمان (2017) ملخص لأوراق العمل حول: التهريب الضريبي ، الانتلاف من اجل النزاهة والمسائلة-
أمان، رام الله- فلسطين .

المهاني، محمد (2013) محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة الدورة التحضيرية.
موسى، اسد (2005) التهريب الجمركي واثره في الايرادات الجمركية الفلسطينية. دراسة ماجستير غير
منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

محمود، معز علي، محمد موسى، مؤيد (2017) "السياسة الجمركية واثرها على الناتج المحلي
الاجمالي في السودان خلال الفترة من 1990-2014"، دراسة ماجستير غير منشورة،
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ابومدلة سمير و سرو، صبرين، (2018) محددات الإيرادات العامة وتحليلها، دراسة ماجستير منشورة،
مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، العدد 7 : 52-6.

البواب، سيد (2000) عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية
ومناهج العلاج، بدون دار نشر .

نعيم، وفاء (2017) "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشجيع المنتج الفلسطيني لدى طلبة
الجامعة الاسلامية بقطاع غزة" ، دراسة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة -
فلسطين.

يوسف، يوسف (2015) دور الموازنة في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة تحليلية مقارنة للموازنة
العامة العراقية"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية العدد 20 ط 2 - العراق .

عبد النبي، نبيل جمال سليم (2012) "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية
خلال الفترة 2000-2010"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر-فلسطين.

بريقي، جمال (2002)، اساسيات في المالية العامة واشكالية العجز في ميزانية البلدية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر .
الغنيمات، امين (2019). النطاق القانوني للتفتيش في جريمة التهريب الجمركي -دراسة مقارنة-
مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية ، مجلد 27 عدد3 غزة- فلسطين

المواقع الالكترونية:

1. سلطة النقد >الصفحة الرئيسية(pma.ps)
2. وزارة المالية والتخطيط (pmof.ps) Ministry of Finance and Planning
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (pcbs.gov.ps)
4. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان (aman-palestine.org)
5. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (mas.ps)

* المراجع الاجنبية:

- (Jackson A,Aluede)(2019),Smuggling across the Nigeria: Benin Border and Its Impact on Nigeria's Economic Development, Crime, law and society in Nigeria.
- Beata S. Javorcik, Gaia Narciso (2017) WTO accession and tariff evasion, University of Oxford.
- Sadiq Oshoke, Akhor(2016), THE IMPACT OF INDIRECT TAX REVENUE ON ECONOMIC GROWTH: THE NIGERIA EXPERIENCE, Edo University, NIGERIA.
- (Mansouri, Amin)(Afghah, Morteza)(2019), Impact of Corruption and Crime on Smuggling: Evidence from Iran, Shahid Chamran University of Ahvaz
- Chalendard, C. R. (2017). Using internal and external sources of information to reduce customs evasion.
- González Aguirre, J., & Del Villar, A. (2021). Administrative Costs and Tariff Rates in the Presence of Customs Evasion: Evidence from Ecuador. *Economies*, 9(1), 21.

الملاحق

البيانات الخاصة في الموازنة العامة الفلسطينية:

المصدر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- تقارير من وزارة المالية

- تقارير سلطة النقد الفلسطينية.

* القيمة في الجداول ادناه (مليون دولار)

ملحق رقم (1) اثر التهرب الجمركي على الموازنة العامة:

التهرب الجمركي		الدين العام	النفقات* العامة	الايرادات العامة	السنة
**		83	**	549.1	1995
176.63		300	1072.1	645.5	1996
170.4		403	1130.1	807.2	1997
159.32		548	1074.7	868.4	1998
161.07		648	1181.9	941.5	1999
144.6		862.97	1668	939.0	2000
109.8	→	872	1435	275.0	2001
84.6		749	1246	295.0	2002
100.2		849	1462	763.0	2003
114.6		1002	1371	1,050.0	2004
138.6		1196.86	1937	1,370.0	2005
132.6		1092	1331	722.0	2006
111.1		1451	2342	1,642.0	2007
136.4		1557	3040.8	1,896.0	2008
150.75	→	1736	3001.9	1,675.1	2009
219.5		1882.84	2956.8	1,927.7	2010
241.05		2213.0	31179	2,189.6	2011
217.44		2482.5	2980.9	2,289.7	2012
268.74		2376.2	3207.9	2,542.0	2013
271.8		8646.1	3319.4	2,928.9	2014
272.97		2537.20	3320.9	2,959.6	2015
156.5		2483.8	3608.4	3,649.3	2016
189.7		2543.1	3786.8	3,704.6	2017
209.55		2369.90	3668.7	3,601.2	2018
190.825		2795.2	3540.1	3,428.8	2019
184.35		3649.3	3772.6	3,610.0	2020

*الايرادات العامة: (اجمالي الايرادات)

*النفقات العامة: (النفقات الجارية- صافي الاقراض+ النفقات التطويرية)

* الدين العام: (الدين المحلي+ الدين الخارجي)

ملحق رقم (2) اثر التهرب الجمركي على الايرادات العامة:

مقدار التهرب الجمركي	ايرادات المقاصة	الايرادات غير الضريبية	الايرادات الضريبية	الايرادات العامة	السنة
**	**	**	**	**	1995
176.63	351.7	85.9	207.8	645.5	1996
170.4	475.9	118.3	213.0	807.2	1997
159.32	543.9	96.8	227.6	868.4	1998
161.07	579.7	114.0	247.8	941.5	1999
144.6	587.0	111.0	241.0	939.0	2000
109.8	0.0	92.0	183.0	275.0	2001
84.6	72.0	82.0	141.0	295.0	2002
100.2	472.0	124.0	167.0	763.0	2003
114.6	713.0	146.0	191.0	1,050.0	2004
138.6	894.0	245.0	231.0	1,370.0	2005
132.6	344.0	157.0	221.0	722.0	2006
111.1	1318.0	122.0	202.0	1,642.0	2007
136.4	1137.0	486.2	272.8	1,896.0	2008
150.75	1090.0	283.6	301.5	1,675.1	2009
219.5	1234.2	254.5	439.0	1,927.7	2010
241.05	1487.4	220.0	482.1	2,189.6	2011
217.44	1574.4	232.1	483.2	2,289.7	2012
268.74	1690.5	254.4	597.2	2,542.0	2013
271.8	2054.3	270.5	604.0	2,928.9	2014
272.97	2046.9	249.8	606.6	2,959.6	2015
156.5	2332.4	607.1	626.0	3,649.3	2016
189.7	2483.0	390.8	758.8	3,704.6	2017
209.55	2255.3	430.3	838.2	3,601.2	2018
190.825	2219.2	355.7	763.3	3,428.8	2019
184.35	2399.9	374.6	737.4	3,610.0	2020

ملحق رقم (3) اثر التهرب الجمركي على النفقات العامة:

مقدار التهرب الجمركي		النفقات التطويرية	النفقات الجارية	النفقات العامة	السنة
**		**	**	**	
					1995
176.63		242.3	829.8	1072.1	1996
170.4		262.3	867.8	1130.1	1997
159.32		235.8	838.9	1074.7	1998
161.07		239.4	942.5	1181.9	1999
144.6		469.0	1199.0	1668	2000
109.8		340.0	1095.0	1435	2001
84.6		252.0	994.0	1246	2002
100.2		395.0	1067	1462	2003
114.6		0.0	1371	1371	2004
138.6		287.0	1650	1937	2005
132.6		281.0	1050	1331	2006
111.1		310.0	2032	2342	2007
136.4		215.0	2825.8	3040.8	2008
150.75		185.9	2816	3001.9	2009
219.5		272.8	2684	2956.8	2010
241.05		296.2	2821.7	31179	2011
217.44		211.0	2769.9	2980.9	2012
268.74		168.4	3039.5	3207.9	2013
271.8		160.9	3158.5	3319.4	2014
272.97		176.4	3144.5	3320.9	2015
156.5		216.5	3391.9	3608.4	2016
189.7		257.9	3528.9	3786.8	2017
209.55		276.9	3391.8	3668.7	2018
190.825		200.0	3340.1	3540.1	2019
184.35		168.8	3603.8	3772.6	2020

*النفقات العامة: (النفقات الجارية- صافي الاقراض+ النفقات التطويرية)
*النفقات الجارية: (اجور ورواتب + نفقات غير الاجور- صافي الاقراض)

ملحق رقم (4) اثر التهرب الجمركي على الدين العام:

مقدار التهرب الجمركي		الدين الخارجي	الدين المحلي	اجمالي الدين العام	السنة
**		**	**	68	1995
176.63		**	**	300	1996
170.4	→	184	254	403	1997
159.32		223	324	548	1998
161.07		293	355	648	1999
144.6		520.12	342.85	862.97	2000
109.8		599	312	872	2001
84.6		597	151	749	2002
100.2		611	238	849	2003
114.6		611	391	1002	2004
138.6	→	624.31	572.55	1196.86	2005
132.6		629	426	1092	2006
111.1		1034	417	1451	2007
136.4		1034	523	1557	2008
150.75		1087	649	1736	2009
219.5		1043.27	839.57	1882.84	2010
241.05		1114.5	1098.5	2213.0	2011
217.44		1097.8	1384.7	2482.5	2012
268.74		1108.6	1267.6	2376.2	2013
271.8		4246.7	4399.4	8646.1	2014
272.97		1070.70	1466.50	2537.20	2015
156.5		1044.0	1439.8	2483.8	2016
189.7		1042.0	1501.1	2543.1	2017
209.55		1032.00	1337.90	2369.90	2018
190.825		1218.0	1577.2	2795.2	2019
184.35		1324.7	2324.6	3649.3	2020

ملحق رقم (5) اثر التهرب الجمركي على العجز العام:

مقدار التهرب الجمركي		الرصيد الكلي بعد الدعم الخارجي) العجزا الفائض)	الرصيد الكلي (شاملاً النفقات التطويرية)	الرصيد الجاري	السنة
**		-86	-224	-90	1995
176.63		-135.1	-426.6	-184.3	1996
170.4		-54.8	-322.9	-60.6	1997
159.32		30.0	-206.3	29.5	1998
161.07		4.6	-240.3	-1.0	1999
144.6	→	-219.0	-729.0	-259.8	2000
109.8		-313.0	-1162.0	-824.6	2001
84.6		-259.0	-956.0	-751.6	2002
100.2		-268.0	-888.0	-493.0	2003
114.6		-125.0	-478.0	-478.0	2004
138.6		-275.0	-911.0	-624.0	2005
132.6		34.0	-985.0	-704.0	2006
111.1		61.0	-1261.0	-951.0	2007
136.4		270.1	-1708.0	-1493.0	2008
150.75		-425.5	-1827.3	-1641.4	2009
219.5		-144.4	-1354.7	-1081.9	2010
241.05		-103.3	-1080.8	-784.6	2011
217.44		-85.9	-1018.0	-807.0	2012
268.74	→	258.7	-1099.2	-930.8	2013
271.8		414.8	-815.6	-654.7	2014
272.97		66.8	-730.0	-553.6	2015
156.5		440.0	-326.3	-109.8	2016
189.7		319.1	-401.3	-143.3	2017
209.55		190.9	-217.9	-197.1	2018
190.825		-77.1	-569.3	-369.3	2019
184.35		-133.4	-597.5	-428.7	2020